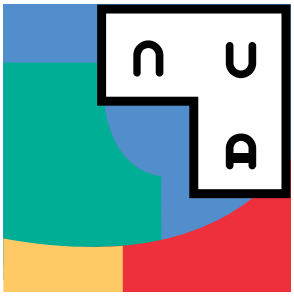

تنفيذ الخطة
الحضرية الجديدة

التقرير الوطني لمملكة البحرين

التقدُّم المُحرَز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة NUA

2021

التقرير الوطني لمملكة البحرين

الجهات المساهمة في إعداد التقرير

الوزارات

مكتب رئيس مجلس الوزراء

- وزارة شئون مجلس الوزراء
- وزارة الخارجية
- وزارة الداخلية
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني
- وزارة الإسكان
- وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
- وزارة المواصلات والاتصالات
- وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
- وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
- وزارة الصحة
- وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة شئون الشباب والرياضة

الهيئات

- هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية
- هيئة الكهرباء والماء
- هيئة الطاقة المستدامة
- الهيئة الوطنية للنفط والغاز
- هيئة التخطيط والتطوير العمراني
- صندوق العمل "تمكين"

المجالس

- المجلس الأعلى للمرأة
- مجلس التنمية الاقتصادية
- المجلس الأعلى للبيئة
- مجلس أمانة العاصمة
- مجلس التعليم العالي

جهات أخرى

- جهاز الخدمة المدنية
- جهاز المساحة والتسجيل العقاري
- مركز البحرين للدراسات - جامعة البحرين
- بنك إبداع البحرين للتمويل متناهي الصغر
- مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة بمملكة البحرين (UNRC)
- مكتب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) - مملكة البحرين
- مكتب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي - دولة الكويت
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) (UN-Habitat)

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
عاهل البلاد المفدى

المغفور له بإذن الله تعالى
صاحب السمو
الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
أمير البلاد الراحل

الكلمة الافتتاحية:

لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

أن تكون مملكة البحرين أرضًا للمجد والحضارة منذ قديم الزمان؛ سمة وإرثٌ أصيل ورثناه بكل فخر ونواصل ترسيخه نهجًا لنسهم في صناعة الأفضل المنشود من قبل الجميع، فأبناء الوطن اليوم شركاء في البناء والتطوير من أجل الإنسان، ولا يقف الطموح عند هذا الحد بل يتخطاه ليشمل كل دورٍ محوري على جميع الصعد تحقيقًا لرؤى وتطلعات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه.

وإنه لجديرٌ هنا أن نشيد بالجهود التي بذلها أبناء الوطن في مختلف القطاعات لتحقيق مزيد من الإنجازات التنموية وبالأخص التقدم المنجز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، التي هي من مرتكزات برنامج الحكومة لتحقيق النمو الاقتصادي ورفع معدلات التنمية البشرية وتطبيق مبادئ الاستدامة والتنافسية والعدالة وفق الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030.

وعلى صعيد دولي، فإننا نفخر بكون مملكة البحرين من الدول الرائدة في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك بإسهاماتها الدولية الفاعلة في تحقيق الإنجازات التنموية، واضعةً الإنسان هدفًا وغايةً للتنمية الشاملة، حيث إنّ أولويات العمل الحكومي في مملكة البحرين ترتكز وفق متطلبات الحاضر والمستقبل على الاستثمار في الإنسان من خلال النهوض بالتعليم وتطوير الخدمات الصحية لضمان استدامتها، وصياغة حلول مبتكرة للإسكان والبنى التحتية لتسريع وتيرة الإنجاز، واستطعنا بما تزخر به البحرين من كوادر وطنية تمثل فريق البحرين من جميع القطاعات أن نواصل المساعي المبذولة في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى وتحقيق النجاحات غير المسبوقة التي عززت من مكانة البحرين على المستويات كافة.

إن هذه المنجزات مرتكزات أساسية نستند إليها في مواجهة مختلف الظروف والتحديات، وهو ما تجلّى بوضوح في الظرف العالمي الاستثنائي لجائحة فيروس كورونا (COVID-19)، فرغم انعكاساته على مختلف أوجه الحياة والأوضاع المعيشية وخطط وبرامج التنمية على مختلف الصعد، إلا أنه شكل دافعًا لمملكة البحرين حيث أطلق طاقاتها الوطنية وعزز قدراتها للإنجاز، كما أوجدت مملكة البحرين فرصاً عديدة لدعم الابتكار والإبداع لتحقيق النمو المستدام القائم على التحول التكنولوجي والتقنيات الحديثة في مختلف القطاعات التنموية.

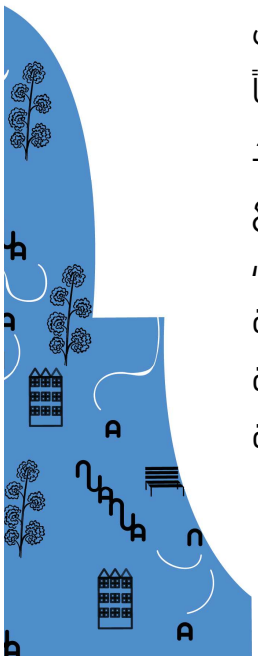

ختاماً، نؤكد دعم مملكة البحرين لكافة الجهود الدولية لتجاوز التحديات المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، إيماناً بأهمية مواصلة الجهود الدولية المبذولة الهادفة إلى الاستخدام الأمثل للموارد ورسم السياسات وإعداد الخطط لمواجهة هذه التحديات وضمان حصول الجميع على أعلى معايير الجودة والكفاءة من خلال الخدمات المقدمة في المجالات كافة، وننوه أن المرحلة القادمة تستوجب تعزيز السياسات التنموية الشاملة ومواصلة تطبيق الخطط الحضرية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والذي يقدم خدمات مساندة جليلة للمجتمع الدولي بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة.

مضامين الكلمة الترحيبية

لصاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

أن تكون مملكة البحرين أرضا للمجد والحضارة منذ قديم الزمان؛
سمة وإرثٌ أصيل ورثناه بكل فخر ونواصل ترسيخه لصناعة الأفضل

أبناء الوطن شركاء في البناء والتطوير لتحقيق رؤى وتطلعات
عاهل البلاد المفدى

الخطة الحضرية هي إحدى مرتكزات برنامج الحكومة لتحقيق النمو
الاقتصادي والمواكبة للرؤية الوطنية 2030

البحرين من الدول الرائدة في تحقيق الأهداف الأممية للتنمية
المستدامة

أولويات العمل الحكومي ترتكز على الاستثمار في الإنسان عبر
تطوير التعليم والخدمات الصحية والإسكانية وغيرها

كوادر فريق البحرين ساهمت بنجاح في تنفيذ مشاريع تنموية
كبرى عززت مكانة البحرين على المستويات كافة

انعكاسات تداعيات جائحة كورونا شكلت دافعًا للبحرين
لإطلاق طاقاتها الوطنية وتعزيز قدراتها للإنجاز

البحرين عززت السياسات التنموية عبر مواصلة تنفيذ الخطط
الحضرية مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

تمكنت مملكة البحرين خلال السنوات الماضية من تحقيق تطورات كبيرة ونجاحات كثيرة في تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة 2030 وأهداف التنمية الحضرية على وجه الخصوص، حيث كانت المملكة من أوائل الدول التي استطاعت الوفاء بمعظم هذه الأهداف من خلال إدراجها في خطط وبرامج الحكومة، وذلك وفق رؤية متكاملة ارتكزت على توجيهات صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، وجُهود صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وإيمانهما بأهمية هذه الأهداف كونها إحدى المحاور الهامة على الأجندة الدولية، وأهمية التزام مملكة البحرين بدعمها ومُساندتها بما يعود بالنفع على شعب البحرين بشكلٍ خاص والبشرية بشكلٍ عام.

ويجسد اهتمام مملكة البحرين بأهداف التنمية المُستدامة والتنمية الحضرية عبر الحضور الدولي الفاعل والمشاركة في مبادرات وأنشطة المُنظمات الدولية المعنية، وعقد العديد من الاجتماعات التشاورية والمُنتديات النقاشية التي تهدُف إلى تعزيز المُنجزات في التنمية الحضرية وتقييمها والحصول على التغذية الراجعة المُتعلقة بها، وذلك عبر مختلف المُستويات الحُكومية التنفيذية والمجالس البرلمانية والبلدية والمُحافظات ومؤسسات القطاع الخاص والمُجتمع المدني والأكاديميين، بهدف تبادُل الرؤى وتحديد الاتجاهات والمسئوليات.

واستطاعت مملكة البحرين أن تُعزز من نجاحاتها على هذا الصعيد بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة من خلال تطوير الخبرات التي اكتسبتها في العُقود الماضية في مجال التنمية الحضرية المُستدامة، بالإضافة إلى تعزيز سُبُل الإستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، ولذلك فإنها عملت على تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة على أرض الواقع من جهة، وتعزيز الوعي المُجتمعي بأهمية هذه الأهداف وأثرها الإيجابي على المُجتمع المحلي بمختلف مكوناته من جهة أخرى.

وفي جُهدٍ متوازٍ، ركّزت مملكة البحرين على جعل أهداف التنمية المُستدامة والتنمية الحضرية تخرُج من نطاق الخطط والبرامج إلى أن تكون محوراً للاهتمام المُجتمعي العام، وذلك من خلال الإشارة إليها في المناهج التعليمية واستحداث الجوائز المُتخصصة التي تدعمها ، ومن بينها "جائزة الملك حمد لتمكين الشباب لتحقيق أهداف التنمية المُستدامة"، والتي جرى إطلاقها لأول مرة خلال مُنتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في يناير 2017، كما وتعمل الحكومة حالياً، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، على إنشاء المرصد الحضري الوطني ليكون بمثابة مركز البيانات الحضرية وحساب مؤشراتها المختلفة، والذي سيُساعد على سُرعة الرصد والأداء والمُتابعة، مع تدريب الكوادر الوطنية اللازمة لهذا المشروع.

وقد أثمرت تلك الخطوات العديد من المُبادرات الوطنية في قطاعات الإسكان، والبنية التحتية، والأماكن المفتوحة، والنقل والمواصلات، واستهلاك الطاقة، وتدوير المخلفات، وغيرها.. كما أن للبحرين تجربة ثرية في التعامُل مع المُتغير المكاني، بتنظيم المكان من خلال التخطيط العمراني والتطوير الحضري، بما يتفق مع التزاماتها الدولية بأهداف التنمية المُستدامة 2030، وإتفاقية باريس للتصدي للتغير المناخي (Paris Agreement)، وإطار سنداي (Sendai Framework) لتقليل المخاطر والكوارث، والخطة الحضرية الجديدة.

يُقدم هذا التقرير رصدًا وتوثيقاً شاملاً لجُهود مملكة البحرين في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة 2030 والتنمية الحضرية وتوضيح حجم الجُهود المبذولة، ومدى نجاح البحرين في الوفاء بإلتزاماتها رغم التحدي الأكبر الذي يواجه العالم منذ نحو عامين تقريباً جرّاء انتشار جائحة فيروس كورونا المُستجد (كوفيد - 19) وآثارها السلبية على كل المُجتمعات. وقد روعي في إعداد هذا التقرير أن يكون مُتضمناً للأرقام والمؤشرات والمُستندات والوثائق التي تتعلق بإنجازات مملكة البحرين في تحقيق عناصر الخطة الحضرية الجديدة.

تكوَّن فريق عمل إعداد التقرير من المعنيين في مُختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات والمجالس الرسمية على مُستوياتها كافةً، وقد شهدت منظومة العمل تعاوناً كبيراً وجهداً ملموساً من جميع هذه الجهات الحكومية وشبه الحكومية المحلية والرسمية المعنية ومؤسسات المُجتمع المدني المُختلفة، والتي مثلت نموذجاً للشراكة في العمل الجاد والمتآزر في سبيل إحراز التقدم المرجو في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، فلهم منا فائق الشكر والتقدير على جهودهم المشكورة في هذا المجال، وفي إعداد هذا التقرير وتقديمه في شكله النهائي والمتكامل.

كما نتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى أعضاء فريق العمل المُكلف بإعداد التقرير برئاسة الشيخة حصة بنت خليفة بن أحمد آل خليفة مدير إدارة السياسات الإسكانية والتخطيط الاستراتيجي بوزارة الإسكان، وعضوية السيد عبد الله عباس حمد مستشار مكتب رئيس مجلس الوزراء، والدكتور بسيوني علي عبد الرحمن باحث أكاديمي مركز دراسات البحرين بجامعة البحرين، ومن وزارة الإسكان السيدة مها عبد الرحمن المحمود، والآنسة فاطمة أنور مال الله، والأستاذة هانية أحمد سليمان، والأستاذ هيثم سامي كمال، والأستاذة جميلة سعيد النشابة، والسيد صالح يوسف إسماعيل، والدكتور أتول فيشواس ديشموك.

محمد بن إبراهيم المطوع
وزير شئون مجلس الوزراء
رئيس اللجنة الوطنية للمعلومات

أحرزنا اليوم - ونحن نتحدث عن السياسات الإسكانية بمملكة البحرين والتي تعمل جنباً إلى جنب مع منظومة السياسات المختلفة للجهات الحكومية الأخرى المعنية بشئون البنى التحتية والتطوير الحضري - تقدماً كبيراً مكَّن مملكة البحرين خلال السنوات القليلة الماضية من تحقيق أهدافها المتوافقة والمتماشية مع أهداف التنمية المستدامة 2030، والتنمية الحضرية المستدامة على وجه التحديد، وبالرغم من كل ما خلفته جائحة كورونا (كوفيد-19) من تحديات وعقبات لم تستطع أن توقف عجلة العمل في المشاريع والتطور في مجالات التنمية المختلفة.

إننا في مملكة البحرين جعلنا من تلك التحديات هدفاً وطنياً ذا أولوية لنكون قادرين على تحقيق أهداف التنمية المُستدامة 2030 ، منطلقين في ذلك من التوجيهات والرؤى السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفةَ عاهلِ البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، والتوجيهات الكريمة من جلالته بوضعِ خطة وطنية شاملة تؤمِّن الاستعداد الكامل للتعامل مع احتياجات المواطنين، وتُحقق تنمية حضرية شاملة على جميع الصعد من خلال تبني وتوظيف الشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في القطاعات المختلفة، وذلك عن طريق تحديث ووضع الأنظمة والسياسات الإسكانية التي تتواكب مع احتياجات العصر الحالي، لضمان الاستفادة القصوى من مردودها على اقتصادنا الوطني، وكذلك على التنمية الحضرية في المملكة.

وعلى أرض الواقع، تسارعت المساعي الوطنية بدعم من قيادة وحكومة مملكة البحرين، لتكون المملكة من الدول السباقة في توفير الحلول الإسكانية وتحديث سياساتها باستمرار،

وفق رؤية متكاملة للتطوير الحضري ارتكزت على التوجيهات الملكية، وجهود صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه، بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة من خلال الاستفادة من الخبرات التي اكتسبتها في العقود الماضية.

إن الاستجابة السريعة في السعي لإيجاد منظومة متكاملة للسياسات الإسكانية، قد آتت ثمارها اليوم، حيث نضع خلاصة العمل الدؤوب في هذا التقرير ليكون مرفداً شاملاً لجهود مملكتنا في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة 2030 والتنمية الحضرية المستدامة على السواء.

ولا يفوتنا الإشارة إلى جهود فريق العمل من مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات والمجالس الرسمية، لتحقيق هذا الإصدار القيم ضمن منظومة مُشتركة بين وزارة الإسكان وجميع الجهات الرسمية التي تعاونت مشكورة لإعداد هذا التقرير الوطني الذي يعكس ويوثق التقدم المُحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

وما هذا التقرير الوطني الذي تم إعداده بمشاركةِ العديد من الجهات والأجهزة الحكومية، بالإضافة إلى جهات أخرى كان لها الأثر الكبير في الدفع باكتمال التقرير، إلا مساهمة في الاقتراب أكثر من تحقيق الأهداف المنشودة، ولأجل ذلك تتطلب مرحلتنا القادمة أن نعمل معاً بشكل مستمر في ظل قيادتنا الرشيدة وبتكاتف الجهات الحكومية الموقرة المتمثلة في فريق البحرين لزيادة وتيرة العمل والدفع بعجلة المشاريع التنموية، وإيجاد المبادرات التنموية الشاملة والخلاقة بما يعود بالنفع والخير على النهضة التنموية لوطننا والأخذ بالمسيرة الوطنية نحو مزيد من التقدم والريادة.

باسم بن يعقوب الحمر
وزير الإسكان

المحتويات

العنوان	الصفحة
الرسائل الرئيسية	18
الملخص التنفيذي	22
شراكات والتزامات أصحاب المصلحة	28
الاستجابة لجائحة كورونا (COVID-19)	30
أهداف التنمية المستدامة	36
الجزء الأول: الالتزامات التحويلية للتنمية الحضرية المستدامة	
(1-1) التنمية الحضرية المُستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر	38
(1-1-1) الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر	38
(1-1-1-1) القضاء على الفقر بجميع أشكاله	38
(1-1-1-2) الحد من عدم المساواة في المناطق الحضرية من خلال تعزيز تقاسُم الفُرص والمنافع على قدم المُساواة	41
(1-1-1-3) تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة (النساء والشباب وكبار السن وذو الإعاقة والوافدون)	42
(1-1-1-4)ضمان الوصول إلى الأماكن العامة بما في ذلك الشوارع والأرصفة وممرات ركوب الدراجات	49
(1-1-2) الحصول على سكن كاف ولائق	51
(1-1-2-1))ضمان الحصول على سكن لائق ميسور التكلفة	51
(1-1-2-2) ضمان الوصول إلى خيارات مُستدامة لتمويل الإسكان	55
(1-1-2-3) إرساء حيازة آمنة	56
(1-1-2-4) وضع برامج للنهوض بالأحياء الفقيرة والعشوائيات	57
(1-1-2-5) دمج الإسكان في خطط التنمية الحضرية	59
(1-1-3) الوصول إلى الخدمات الأساسية	60
(1-1-3-1) توفير الوصول إلى مياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي، والتخلص من النفايات الصلبة	60

العنوان	الصفحة
(1-1-3-2) ضمان الوصول إلى نظام نقل عام آمن وفعَّال	64
(1-1-3-3) توفير الوصول إلى الطاقة المُتجددة الحديثة	68
(1-1-3-4) الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	73
(1-2) تحقيق الرخاء الحضري المُستدام والشامل وتوفير الفُرص للجميع	73
(1-2-1) الاقتصاد الحضري الشامل	73
(1-1-2-1) تحقيق العمالة المُنتجة للجميع بما في ذلك توظيف الشباب	73
(1-2-1-2) دعم المشاريع الصغيرة والمُتوسطة	76
(1-2-1-3) تعزيز بيئة تمكينية وعادلة ومسؤولة للأعمال والابتكار	79
(1-2-2) الازدهار المُستدام للجميع	84
(1-2-2-1) تنويع الاقتصاد الحضري وتعزيز الصناعات الثقافية والابداعية	84
(1-2-2-2) تطوير المهارات التقنية وريادة الأعمال من أجل الازدهار في اقتصاد حضري حديث	85
(1-2-2-3) تطوير الروابط الحضرية الريفية لتعظيم الانتاجية	88
(1-3) التنمية الحضرية المرنة والمُستدامة بيئياً	90
(1-3-1) القُدرة على الصمود والمرونة وتكيف المُدن والمُستوطنات البشرية	90
(1-1-3-1) تقليل الزحف العُمراني وفقدان التنوع البيولوجي	90
(1-3-1-2) إجراءات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ	93
(1-3-1-3) تطوير أنظمة للحد من آثار الكوارث الطبيعية والاصطناعية	98
(1-3-1-4) بناء المرونة الحضرية من خلال جودة البنية التحتية، والتخطيط المكاني الجيد	100
(1-3-2) الإدارة والاستخدام المُستدام للموارد الطبيعية	104
(1-3-2-1) تنفيذ الإدارة السليمة بيئياً لموارد المياه والمناطق الحضرية الساحلية	104
(1-3-2-2) تعزيز الحفاظ على الموارد وتقليل النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها	108
(1-3-2-3) اعتماد نهج المدينة الذكية الذي يُعزز الرقمنة والطاقة النظيفة والتقنيات	112

العنوان	الصفحة
الجزء الثاني: التنفيذ الفعّال	
(2-1) بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إنشاء إطار داعم	118
(2-1-1) اللامركزية لتمكين الحُكومات دون الوطنية والمحلية من الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة إليها	118
(2-1-2) ربط السياسات الحضرية بآليات التمويل والميزانيات	120
(2-1-3) تعزيز المُشاركة الكاملة للمرأة في كافة مجالات صُنع القرار ومُستوياته	120
(2-2) تخطيط وإدارة التنمية المكانية والحضرية	123
(2-2-1) تنفيذ سياسات التنمية الأرضية (الإقليمية والمحلية) المُتكاملة والمُتوازنة	123
(2-2-2) تضمين الثقافة كمُكوّن ذي أولوية في التخطيط الحضري	124
(2-2-3) التوسُعات الحضرية المُخطط لها والتجديد الحضري وتجديد المناطق الحضرية	127
(2-3) وسائل التنفيذ	127
(2-3-1) تعبئة الموارد المالية	127
(ا-1-3-2) تطوير أُطُر التمويل لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على جميع مُستويات الحُكومة	127
(2-3-2) تنمية القُدرات	128
(ا-2-3-2) تنمية القُدرات كأساس لصياغة وتنفيذ وإدارة سياسات التنمية الحضرية	128
(2-3-3) تكنولوجيا المعلومات والابتكار	129
(ا-3-3-2) تطوير بيانات ومنصات رقمية سهلة الاستخدام وتشاركية للبيانات من خلال أدوات الحُكومة الإلكترونية والحوكمة الرقمية	129
الجزء الثالث: المتابعة والمراجعة	134
الملاحق	137

الرسائل الرئيسية

الرسائل الرئيسية

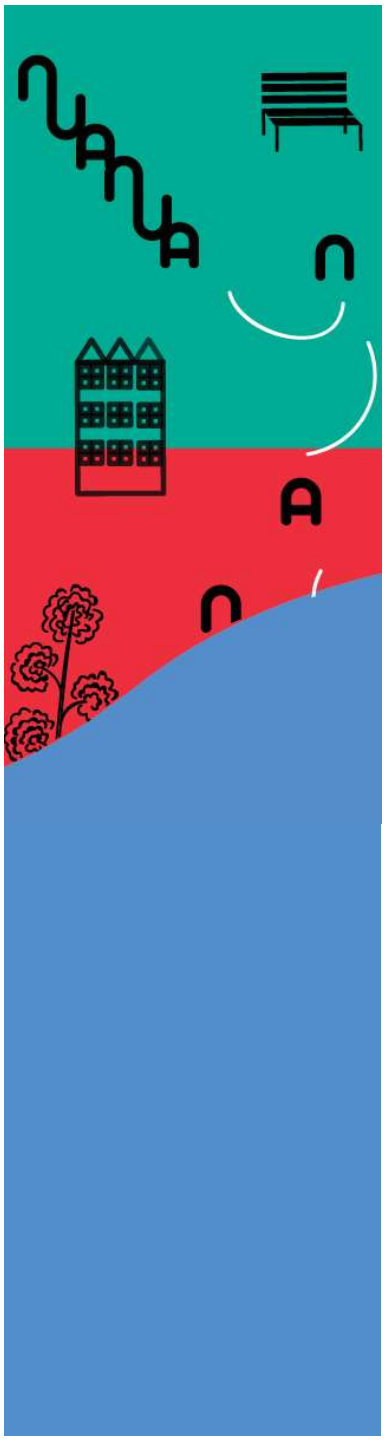

حققت مملكة البحرين الكثير من الإنجازات على مُستوى الأجندة الوطنية والدولية في سعيها لتنفيذ أهداف التنمية المُستدامة 2030 وأهداف التنمية الحضرية، كما تمكنت من إحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (NUA) تمثلت في المشاريع التنموية والتطويرية الكُبرى التي تحققت في جميع المجالات، إذ كانت المملكة سباقة في إدراجها في خطط وبرامج الحُكومة من خلال رؤية وإستراتيجية وطنية واضحة ومُتكاملة استندت على توجيهات ودعم صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، والجُهود الحثيثة لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وقد ظهرت رغبة القيادة والحكومة الموقرة واضحة قولاً وفعلاً في تحقيق هذه الأهداف لتواكب الأجندة الدولية في مجالات التنمية لما لها من انعكاسات ايجابية على المستوى المحلي وعلى شعب مملكة البحرين خاصة، والبشرية عامة.

والنقاط التالية تُلخص أهم جهود وإنجازات مملكة البحرين في مسيرتها نحو تحقيق أهداف الخطة الحضرية الجديدة (NUA):

إطلاق حزم مالية تجاوزت 4.5 مليارات دينار بحريني (11.9 مليار دولار أمريكي) لدعم الاقتصاد المحلي بمختلف مكوناته كاستجابة لتداعيات جائحة كورونا

بلوغ نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي على المستوى الحضري الوطني (صفراً)

زيادة متوسط دخل الأسرة البحرينية بمعدل 47% في الفترة 2008 - 2016م

تحقيق مملكة البحرين المرتبة 42 بين 189 دولة في سنة 2020م، في دليل التنمية البشرية وتصنيفها ضمن الدول ذات "التنمية البشرية المرتفعة جداً"

تغطية شبكات المياه الصالحة للشرب ونسبة السكان الموصلة بشبكة الصرف الصحي 100%

وصول حجم البرامج والمبادرات والاستثمارات الحكومية إلى أكثر من 3.3 مليارات دينار بحريني (أكثر من 8.7 مليارات دولار أمريكي) في قطاع الإسكان منذ تأسيس الوزارة

ازدياد نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة لتبلغ 42.8% سنة 2020م

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

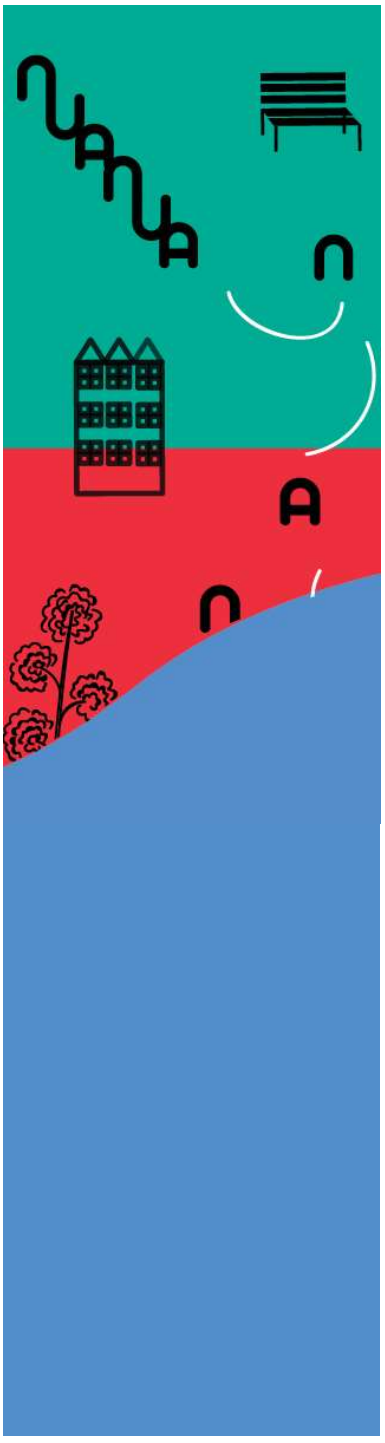

على مدى العقود الماضية وضعت مملكة البحرين مجالات التنمية الحضرية المُستدامة في بؤرة اهتماماتها، حيث شكلت هذه التحديات أرضية خصبة للبحث والنقاش في مختلف مستويات دوائر صُنع القرار، الأمر الذي أفرز العديد من المبادرات الوطنية في التخطيط لكل من الإسكان، والبنية التحتية، والأماكن المفتوحة، والنقل والمواصلات، واستهلاك الطاقة، وتدوير المخلفات. وللبحرين تجربة ثرية في التعامل مع المتغير المكاني، بتنظيم المكان من خلال التخطيط العمراني والتطوير الحضري، بما يتفق مع التزاماتها الدولية بأهداف التنمية المستدامة 2030، واتفاقية باريس للتصدي للتغير المناخي (Paris Agreement)، وإطار (سنداي) لتقليل المخاطر والكوارث، والخطة الحضرية الجديدة. وهذه الالتزامات قد شكلت المرجعية لتوجهات المملكة نحو الازدهار الحضري، والشمول الاجتماعي، والاستدامة، والمرونة.

وبالرغم من التأثيرات الجمَّة التي أحدثها انتشار جائحة كورونا (Covid-19) على خطط التنمية والأوضاع المعيشية على مستوى العالم، إلا أن حكومة مملكة البحرين استطاعت أن تُثبت قُدرتها على التصدي لهذه الجائحة ، وفي الوقت ذاته الحفاظ على تقدُم مسيرة التنمية المُستدامة، حيثُ أطلقت مملكة البحرين، بتوجيهات من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المُفدى، حزم مالية تجاوزت 4.5 مليارات دينار بحريني (11.9 مليار دولار أمريكي) لدعم الاقتصاد المحلي بمُختلف مُكوناته وتعزيز قُدرة المواطنين والمُقيمين على مواجهة انعكاسات هذه الأزمة من خلال دعم رواتب الموظفين، وتقديم إعفاءات مالية مُتنوعة.

وتواصلت جُهود مملكة البحرين في مجال تحقيق أهداف التنمية المُستدامة من خلال عملية مُنتظمة شملت سلسلة من الإجراءات والخطط والبرامج التي شاركت في

تنفيذها كافة الأجهزة الرسمية بدعم من المُجتمع المدني، وفي مُقدمة هذه الأهداف هدف جعل المُدن والمُستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة، وقادرة على الصمود، ومُستدامة.

وفيما يخص جُهود التنمية الحضرية المُستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر، أكدت برامج حُكومة مملكة البحرين منذ 2015م، وخاصة برنامج الحكومة (2019-2022م)، والمُتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المُستدامة 2030 بمحوريها الاقتصادي والمالي على ترسيخ اقتصاد قوي ومُتنوع ونظام مالي ونقدي مُستقر، يُسهم في تعزيز مسيرة البلاد التنموية.

وركزت سياسات المملكة على زيادة مُشاركة كل سُكانها في الفُرص المُتاحة، ومن ثم تحسين توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المُختلفة وتحسين جودة حياتها ونوعية تلك الحياة، فضلاً عن رعاية حكومة البحرين لأكثر فئات المجتمع حاجة بتوفير مُقومات الأمن الإجتماعي عبر حزمة من النُظُم والتدابير للحماية الاجتماعية، وبرامج السكن، ومجانية التعليم، والصحة، والخدمات الأساسية، وتقديم مُخصصات لذوي الإعاقة، والتي تهدُف في مُجملها إلى خفض نسبة محدودي الدخل من الرجال والنساء والأطفال إلى النصف على الأقل بحلول عام 2030م. كما أن شريحة الفقر المُدقع لا وجود لها في المُجتمع البحريني، حيث تبلُغ نسبة السُكان دون خط الفقر المُدقع في المملكة (صفراً).

أما بشأن الحد من عدم المُساواة في المناطق الحضرية من خلال تعزيز تقاسم الفُرص والمنافع على قدم المساواة، فقد عملت التشريعات والقوانين واللوائح على تعزيز الفُرص وزيادتها وإثراء المنافع، بل وتقاسمها بين المواطنين كافة دون أدنى تمييز على أساسٍ عرقي، أو ديني، أو اجتماعي، أو جنسي.

وعلى مُستوى التمكين الاقتصادي للمرأة، فقد ارتفعت مُساهمة المرأة في القوى العاملة، حيث تقلدت مُختلف الوظائف العُمومية والتعليمية التي شكَّلت الغالبية العظمى فيها، وكذلك تبوأت الوظائف القضائية ووظائف السلك الدبلوماسي والوظائف التنفيذية والتخصصية في القطاعين العام والخاص، والمناصب الوزارية القيادية، بالإضافة إلى عملها في مجال ريادة الأعمال، حيث بلغ نصيبها من السجلات التجارية الفردية نحو 42% من إجمالي السجلات التجارية في النصف الأول من عام 2020م.

وتُشير البيانات أن نسبة مُساهمة المرأة في المُنظمات الأهلية كعضو فاعل تبلُغ 16% من مجموع الأعضاء، وأن نسبة مُشاركتها في مراكز اتخاذ القرار كعضو في مجلس الإدارة بلغت 17% من مجموع أعضاء مجالس الإدارت.

وعلى مُستوى الشباب، وضعت المملكة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إستراتيجيةً وطنيةً للشباب في عام 2005م ركزت على احتياجاته وتوفير أفضل أنواع الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية له. وبحسب المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) 2021م تبوّأت البحرين المرتبة الأولى عالمياً في سد الفجوات بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي، كما وحقّقت المرتبة الأولى بين الدول العربية في صحة الشباب ورفاههم تبعاً لتقرير الكومنولث 2020م.

وتضمن برنامج الحُكومة (2019-2022م) عدداً من المُبادرات المُهمة التي ترمي إلى تشجيع الشباب ودعمهم من خلال برامج تدريبية وتعليمية وتدعيمية، والعمل جار في مجال التخطيط لمشاريع وخطط توظيف مُبتكرة للشباب، وتعزيز برامج دعم المشاريع مُتناهية الصغر على مدى العقدين القادمين، والتي تتضمن التوظيف الذاتي للشباب والاستفادة من قُدراته الكبيرة الكامنة في تعزيز ودفع الاقتصاد الوطني.

وعلى مُستوى كبار السن، جاءت الاستراتيجية الوطنية للمُسنين مُتضمنةً خططاً مُوسعةً لتنفيذ عدد من البرامج والأنشطة لإزالة الصعوبات التي تواجه كبار السن وتُعيق اندماجهم في المُجتمع. أما فيما يخُص الأشخاص ذوي الإعاقة، فيبلُغ عددهم أكثر من 16 ألف مواطن، وتهتم الحكومة بتأهيلهم وتوظيفهم في القطاعين الحكومي والخاص وفق خطط وبرامج واضحة تبعاً لاحتياجات سوق العمل.

أما عن العمالة الوافدة، فتوفر البحرين أكثر من 600 ألف فرصة عمل دائمة للوافدين من أصحاب المؤهلات والكفاءات المُختلفة، حيث يحصُلون وأُسرهم على خدمات التعليم المجاني والعلاج شبه المجاني، مع السماح لهم بتحويل مُدّخراتهم المالية دون أي اقتطاع.

وللبحرين تجرُبة ثرية في التعامُل مع المُتغير المكاني، بتنظيم المكان من خلال التخطيط العمراني والتطوير الحضري، بما يتفق مع التزاماتها الدولية بأهداف التنمية المُستدامة 2030، واتفاقية باريس للتصدي للتغير المناخي (Paris Agreement)، وإطار (سنداي) (Sendai framework) لتقليل المخاطر والكوارث، والخطة الحضرية الجديدة.

وفيما يخصُ مجال الإسكان، تحرصُ مملكة البحرين على ضمان الحصول على سكن لائق ميسور التكلفة، إذ يعيش سكان البحرين في سكن كاف ولائق مُزود بكافة المرافق والخدمات في كل مُحافظات المملكة، كما تخضع عملية التشييد والبناء والإنشاء لقواعد ومعايير بناء عامة وتفصيلية صارمة. ولقد جاءت سياسة توفير خدمات إسكانية مُلائمة ومُستدامة كإحدى أهم محاور ومُبادرات برنامج الحُكومة (2019-2022م) الذي تضمن

العمل على توفير ما لا يقل عن 25 ألف وحدة سكنية جديدة على مدى السنوات الأربع للبرنامج، مع تطوير السياسات الإسكانية لضمان استدامتها.

كما تتميز البحرين بعدم وجود أحياء فقيرة أو مناطق عشوائية، حيث بذلت الحكومة ومازالت تبذُل جهوداً كبيرة بخطوات حثيثة لتأهيل المناطق القديمة في الأحياء التقليدية بالمُدن الرئيسة كافة، مع الحفاظ على طابعها المعماري التقليدي، إذ لا يوجد في البحرين أي سكان يعيشون في أحياء فقيرة أو مُستوطنات عشوائية أو مساكن غير لائقة. وتبلُغ نسبة المُدن التي لديها برامج لتطوير الأحياء الفقيرة (غير الرسمية) 100%.

وبشأن الوصول إلى الخدمات الأساسية، فإن شبكات المياه الصالحة للشرب تغطي 80% من السكان والمناطق المأهولة بالسكان، حيث بلغت نسبة السكان الموصولين بشبكة الصرف الصحي 100% من سكان البلاد في سنة 2020م. كما بلغت نسبة النفايات البلدية الصلبة التي تم جمعها وإدارتها في مرافق خاضعة للرقابة 100% من إجمالي النفايات البلدية الصلبة الناتجة عن المدن في عام 2020م.

وعلى مستوى شبكة الطُرق، فتتميز شبكة طرق البحرين بجودتها العالية، وتوافر بنية تحتية مُتكاملة بين جميع أنظمة النقل عليها، كما تتوافر عليها حركة مرورية آمنة. كذلك تتميز مملكة البحرين بشبكة كهرباء عالية الجودة تغطي مُنشآتها احتياجات الكهرباء في أرجاء البلاد كافة، بالإضافة إلى جهود هيئة الطاقة المُستدامة في إعداد وتنفيذ خطتين وطنيتين، إحداهما لزيادة نسبة مصادر الطاقة المُتجددة من المزيج الكلي للطاقة المُنتجة والمُستهلكة، والأخرى لرفع كفاءة الاستخدام والاستهلاك الكلي للطاقة، مع تشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

كما إن مملكة البحرين تتجه بخُطى ثابتة نحو تعميم استخدام الطاقة النظيفة والمُتجددة من الرياح والطاقة الشمسية، وتنفذ حالياً العديد من المُبادرات والمُمارسات التي تؤدي في النهاية إلى ترشيد استخدام الطاقة.

وفيما يخُص التغيُر المناخي، فقد تعاملت مملكة البحرين مع التغيُرات المناخية مبُكراً باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير، ومنها قرار للتقييم البيئي للمشاريع في سنة 1998م، وآخر للمقاييس والمعايير البيئية وتعديلاته سنة 1999م، والذي كان له أكبر الأثر في تقليل الانبعاثات الناجمة عن الأنشطة الصناعية القديمة، وتحفيز القطاعين العام والخاص للإستثمار في التقنيات الخضراء الصديقة للبيئة في مشاريعهما الجديدة.

وجاءت قضايا الحفاظ على البيئة البحرية والتنوع البيولوجي كقضايا جوهرية في رؤية البحرين الاقتصادية 2030، والتي شكلت الاستدامة إحدى مبادئها الثلاث. وجاء برنامج الحكومة (2019-2022م) مؤكداً على تأمين بُنية تحتية داعمة للتنمية المُستدامة.

وتُركز الإستراتيجيات الوطنية لمملكة البحرين على تحسين مستوى المعيشة مُقابل خفض التكاليف الحكومية، وجاءت استراتيجية 2020م لبرنامج الحكومة الإلكترونية متماشية مع هذا التوجه، ومُطابقة لما يتضمنه برنامج الحكومة (2019-2022م) من تبني للتقنيات الحديثة في مُختلف القطاعات الحُكومية، وتشجيع للانتقال إلى خدمات الحوسبة السحابية، وتعزيز الأمن السيبراني، والتحول إلى الخدمات الإلكترونية وتوفير المعلومات المكانية وحوكمتها. ويتم إحداث هذا التحول الإلكتروني في الخدمات الحكومية عبر توظيف تقنية المعلومات والاتصالات.

ولقد شكلت كل هذه الالتزامات مرجعيةً توجُهات المملكة نحو الازدهار الحضري، والشمول الاجتماعي، والاستدامة، والمرونة بتنفيذٍ واعٍ للخطة الحضرية الجديدة. وعلى الرغم من بعض الصُعوبات فقد نجحت المملكة في مجمل مساعيها نحو تحقيق تلك التوجُهات.

شراكات والتزامات
أصحاب المصلحة

شراكات والتزامات أصحاب المصلحة

تضمن العمل في هذا التقرير تعاوناً كبيراً وجهداً ملموساً من الجهات الحكومية والرسمية المختلفة لمملكة البحرين والتي شملت الوزارات والهيئات والمجالس الرسمية، بالإضافة إلى المجالس البلدية ومؤسسات المُجتمع المدني وجامعة البحرين، والتي مثلت بمجملها نموذجاً للشراكة في العمل من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

كما تواصل فريق البحرين مع جهات رسمية ودولية ذات العلاقة المباشرة في إعداد التقرير الوطني، والتي عملت بشكل دائم ومستمر في تقديم الدعم والمشورة من الخبراء المعنيين بالخطة الحضرية الجديدة، مثل مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة(UNRC)، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بمملكة البحرين، ومكتب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي - دولة الكويت، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) (UN-Habitat).

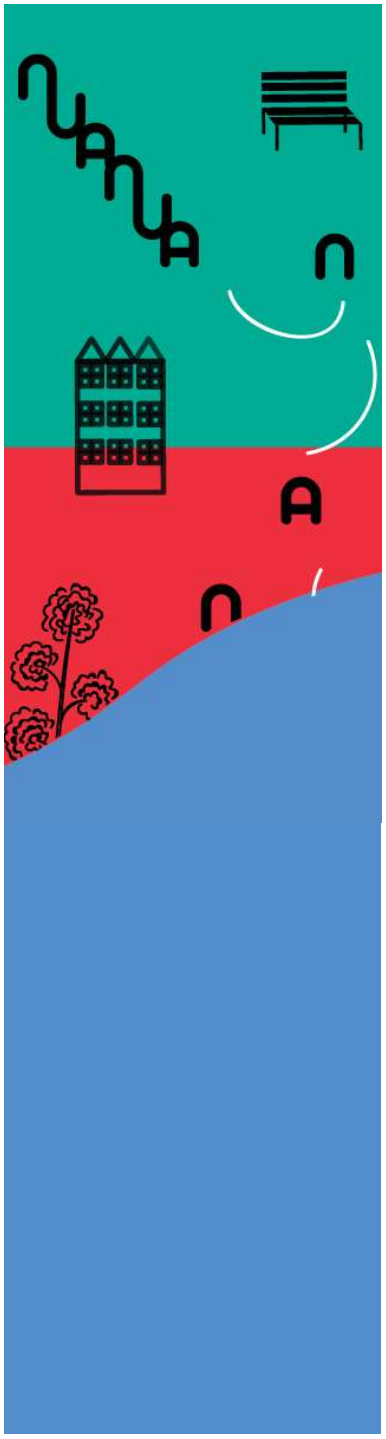

الاستجابة لجائحة كورونا
(COVID-19)

الاستجابة لجائحة كورونا (COVID-19)

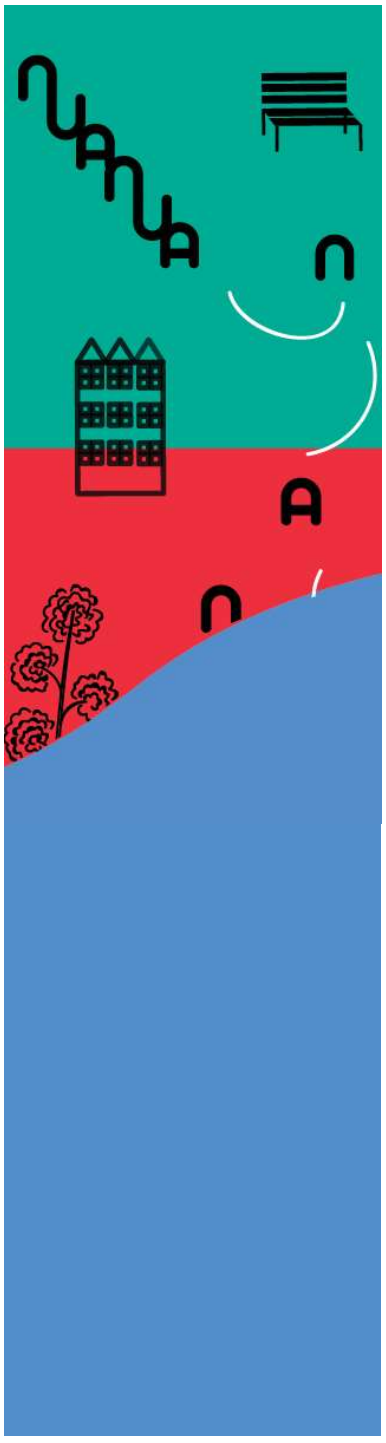

إثر التحدي الأكبر الذي واجه العالم خلال الفترة المنصرمة بانتشار جائحة كورونا (Covid-19) وانعكاساتها على المجتمعات، أطلقت مملكة البحرين حزمة مالية تجاوزت 4.5 مليارات دينار بحريني (11.9 مليار دولار أمريكي) دعمًا للقطاعات الإقتصادية والتجارية في البلاد للحد من انعكاسات الانتشار العالمي للفيروس، وما ترتب عليه من تبعات على المواطنين والمقيمين. فقد قامت حُكومة المملكة باتخاذ عدد من الإجراءات السريعة لمواجهة الجائحة، ومنها إعفاء المُستهلكين من المواطنين من دفع فواتير الكهرباء والماء للمنزل الأول الأساسي من شهر أبريل حتى ديسمبر 2020م، كما أعفت باقي المستهليكين من مقيمين وشركات من فاتورة الكهرباء والماء مابين أبريل - يونيو 2020م وكذلك وقف سداد أقساط القروض وتأجيلها مع رفع قُدرة الإقراض للبنوك بما يعادل 3.7 مليارات دينار بحريني لتأجيل الأقساط أو التمويل الإضافي للعملاء. كما تكفلت الحكومة بدفع رواتب جميع البحرينيين المؤمن عليهم من العاملين في القطاع الخاص بنسبة 100% لمدة ثلاثة شهور، ودفع 50% من رواتب البحرينيين العاملين في منشآت القطاع الخاص التي تأثرت أعمالها ومواردها بالتداعيات السلبية للجائحة لمدة تسع شهور أخرى خلال العام 2020م، كما صدرت توجيهات مجلس الوزراء بتجديد تقديم الدعم للمؤسسات المتضررة عبر دفع رواتب البحرينيين المؤمن عليهم لمدة 3 شهور بنسبة 100% للشهر الأول و 50% للشهرين الثاني والثالث اعتباراً من شهر يونيو 2021م. كما تم توسيع دائرة المستفيدين من البرامج المالية للحكومة لتشمل عدداً من العاملين لحسابهم الخاص من غير المُسجلين لدى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.

وقامت المملكة بتطويع أحدث التقنيات المتطورة لإيجاد حلول لاحتواء فيروس كورونا ومنع انتشاره، وطرحت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع الفريق

الوطني لمكافحة كورونا، تطبيق مجتمع واعي (BeAware Bahrain) بغيّة دعم الجهود الوطنيّة للتصدي للفيروس.

ويدعم هذا التطبيق نشر المعلومات والإرشادات والإحصاءات الخاصة بالجائحة، وتعزيز جهود السُلطات الصحية وتسريع وتيرة عملية تتبع أثر المخالطين وتحديدهم، ومُتابعة الأفراد الخاضعين للعزل الذاتي والحجر الصحيّ عن كثب ورصد المخالطين لهم، وتسهيل عملية حجز مواعيد فحوصات فيروس كورونا (كوفيد-19) وجدولتها، ودعم جهود الاستجابة والتصدي للجائحة على الصعيدين المحليّ والدوليّ.

وكجزء من الإجراءات الاحترازية قامت مملكة البحرين عبر وزاراتها المعنية المتضمنة كل من وزارة الداخلية، والعمل والتنمية الاجتماعية، و الصحة بالعمل على خفض الكثافة العددية في مباني السكن الجماعي المشترك للعمال من خلال التنسيق مع ملاك المباني لتوزيع العمال على الشقق الخالية المتوفرة في هذه المباني أو من خلال توفير سكن بديل لهم خصوصًا خلال فترة الحد من انتشار فيروس كورونا، وكذلك العمل على تضمين اشتراطات الصحة والأمن والسلامة في المباني العشوائية للتأكد من توافقها مع المعايير والمقاييس الواجب توافرها في السكن اللائق. كما تم توفير مقرات مؤقتة لإيواء العمالة الوافدة مع الحرص على توفير سبل الراحة وتوفير كافة التجهيزات والاحتياجات بها، بالإضافة إلى التعقيم المستمر للمواقع الحيوية والشوارع والطرق الرئيسية بتلك المناطق.

كما تم توفير خط ساخن hotline 444 لتلقي الاستفسارات والشكاوى المتعلقة بجائحة كورونا، وعملت على إطلاق حملات لتوفير الإعانات الغذائية للأسر المحتاجة والعمالة الوافدة، وتوفير الحواسب الآلية للطلبة والطالبات، بالإضافة إلى تغطية تكاليف أخرى لتخفيف الضغوط الاقتصادية والاجتماعية.

ولما كان تأثير الجائحة على الشارع التجاري كبيراً، فقد أطلق صندوق العمل «تمكين» برنامج « دعم استمرارية الأعمال» كمبادرة لدعم المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر في إطار تكامُلي مع منظومة الجهود الوطنية الرامية إلى الحد من الآثار الاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا، وتقديم الدعم للمؤسسات ضمن الحزمة المالية والاقتصادية للمملكة بما يساهم في تحقيق هذا الهدف، فقد قام صندوق العمل «تمكين» بتقديم منح مالية للمشاريع متناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة المتأثرة بتبعات تفشي الفيروس، ثم امتدت هذه المنح لتشمل بقية المؤسسات المتوسطة والكبيرة في القطاعات الأكثر تأثراً نتيجة للإجراءات الإحترازية التي اتخذتها المملكة للحد من انتشار الفيروس.

ولقد استمر هذا الدعم منذ شهر أبريل 2020م، وما زال مستمراً حتى الربع الثاني من عام 2021م للقطاعات الأكثر تأثراً بشكل خاص. كما نتج عن الحزمة المالية والاقتصادية عدة قرارات مُثمرة منها مضاعفة حجم صندوق السيولة من 100 مليون دينار بحريني ليصل إلى 200 مليون دينار بحريني، بهدف مواصلة دعم شركات ومؤسسات القطاع الخاص للتغلب على التحديات التي تواجهها وتوفير السيولة اللازمة لها، للتعامُل مع التبعات حفاظاً على النمو المُستدام ومساعدتها على أداء دورها الهام في رفد الاقتصاد الوطني. والجدير بالذكر أن إطلاق صندوق السيولة في العام 2019م جاء بهدف الإسهام في تحفيز نمو الاقتصاد الوطني من خلال دعم الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في جميع قطاعات الأعمال عن طريق حصولها على التسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل التزاماتها المالية، وتمكينها من الاستمرار في أداء دورها وتنفيذ خططها ومشروعاتها، وتحقيق أهدافها المنشودة، والمُساهمة في النمو الاقتصادي، وذلك بالتعاون مع مجموعة من المصارف والمؤسسات في المملكة.

وعلى ضوء هذه المُستجدات، عمل صندوق العمل «تمكين» على تطوير استراتيجيته الجديدة، حيث يُمثل هذا العام بداية الدورة الإستراتيجية الخامسة لتمكين (2021-2025م)، والتي تتمحور حول ستة مجالات تتوافق مع احتياجات القطاعات المُستفيدة من برامج تمكين وسوق العمل بشكل أكبر، ومُتطلبات التحسين الداخلي في الصندوق خلال فترة الإستراتيجية الحالية.

وتطلبت ظروف الجائحة مرونة في تنفيذ الخطط الوطنية والأطُر الإستراتيجية والسياساتية، وقد بذلت كافة المؤسسات الوطنية في مملكة البحرين جهودًا نوعية في مُراجعة خططها الإستراتيجية وأطُر عملها وتكييفها بما يتوائم مع مُتطلبات المرحلة. ومن هذا المُنطلق قام المجلس الأعلى للمرأة بمراجعة شاملة للخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية سعياً لضمان استدامة وتيرة التقدم المتحققة في وضع المرأة وبالأخص فيما يتعلق بوصول المرأة للخدمات والفُرص.

ونتج عن هذه المراجعة الخروج بخطة تنفيذ إستراتيجية للتكيف مع ظُروف الجائحة للفترة (2021-2022م)، وهو ما يؤكد على نُضج تجربة مملكة البحرين من خلال المجلس الأعلى للمرأة في مجال التخطيط الإستراتيجي الداعم لتقدم المرأة؛ حيث وضعت الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية بمنهجية حوكمة عمليات إدماج المرأة في برامج التنمية

المتميزة بخصائص الاستباقية في استشراف المستقبل والمُرونة في التخطيط والتنفيذ وإدارة المخاطر والتحديات بآليات مُبتكرة ونوعية.

وفي الوقت ذاته لعبت 113 جمعية خيرية تخدُم مُختلف مناطق المملكة، إضافة إلى 10 جمعيات تنموية تُساهم في الخدمات الإسكانية والحضرية والتنموية لمناطقها، دوراً فاعلاً في تغطيةاحتياجات السُكان والمتضررين من إنتشار فيروس كورونا خلال العامين 2020 - 2021م، كما كان لدورها، بجانب الدور الذي لعبته الجمعيات الصحية بمختلف اختصاصاتها في نشر برامج التوعية ومُختلف الكُتيبات والمُلصقات في مختلف المناطق، الأثر الأكبر في سرعة وعي السُكان والفئات المُختلفة خاصة العمالة الأجنبية والأُميين منهم واستجابتهم لكافة التعليمات الصادرة بشأن الجائحة.

كما كان لمبادرة «فينا خير» والتي دشنها سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك المفدى للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب ورئيس مجلس أمناء المؤسسة الملكية للأعمال الخيرية دور كبير ومؤثر في تقديم يد العون والمساعدة للمتضررين من الجائحة. وقد كانت هذه المبادرة خير تجسيد لروح التعاضُد والتلاحُم الاجتماعي الذي يُميز المُجتمع البحريني.

أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة

الهدف 11:

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

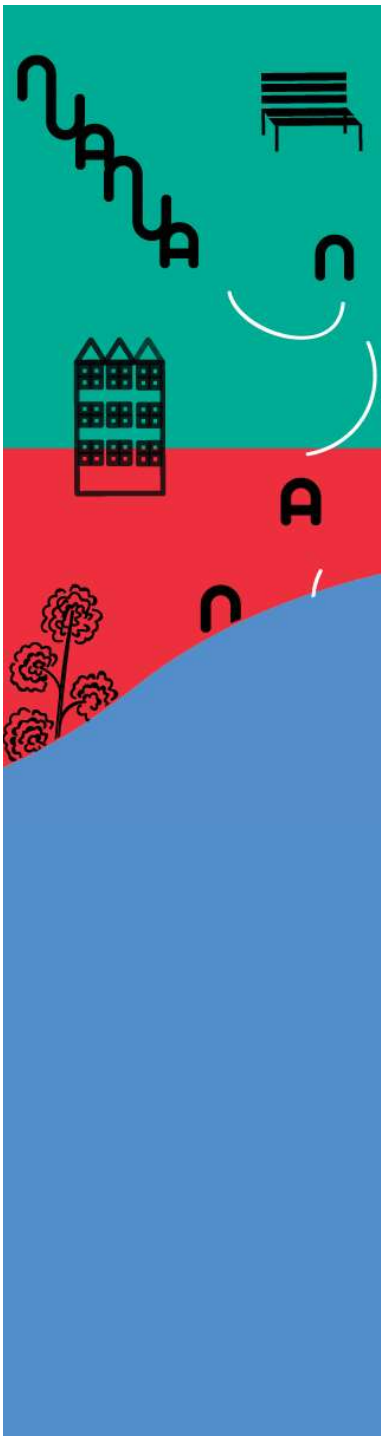

الجزء الأول:
الالتزامات التحويلية
للتنمية الحضرية المستدامة

(1-1)التنمية الحضرية المُستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر

(1-1-1) الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر

(1-1-1-1) القضاء على الفقر بجميع أشكاله

إن مفهوم الفقر لا ينطبق على مملكة البحرين حيث تساوي نسبة السكان دون خط الفقر صفراً بحسب المعايير الدولية. ويقوم النظام الاقتصادي في مملكة البحرين على الأسس الاقتصادية وفق ميثاق العمل الوطني الداعم للمبادرة الفردية وحرية رأس المال في الإستثمار والتنقل مع دعم وتأكيد دور القطاع الخاص في تنمية الموارد وتنشيط الحركة الاقتصادية. كما عملت السياسات المالية المُتَّبعة في المملكة منذ ثمانينيات القرن الماضي، والإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها البلاد مُنذ بداية الألفية الجديدة، والتي أكدت عليها رؤية البحرين 2030، وخاصةً تلك المُتعلقة باستقرار الاقتصاد الكُلي والإستقرار المالي، وكذلك تلك المُتعلقة باللوائح والأنظمة الخاصة بالعائدات الحُكومية، عملت جميعها على زيادة فعالية نظام الحماية الاجتماعية في البلاد. ولقد أكدت برامج الحكومة منذ 2015م، وخاصة برنامج (2019-2022م)، فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المُستدامة 2030 في محورها الاقتصادي والمالي على ترسيخ اقتصاد قوي ومُتنوع ونظام مالي ونقدي مُستقر، يُسهم في تعزيز مسيرة البلاد التنموية.

وركزت سياسات المملكة على زيادة مُشاركة كل سُكانها في الفرص المتاحة، ومن ثم تحسين توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المُختلفة وتحسين جودة حياتها ونوعية تلك الحياة.

وتجسدت نتائج ذلك في**زيادة متوسط دخل الأسرة البحرينية بمعدل 47% في الفترة 2008 - 2016م**، وارتفاع مُعدلات التوظيف المُنتج، وتقوية الروابط بين المُساعدات والخدمات الاجتماعية التي تُقدمها المملكة لمواطنيها، وتنويع الخدمات والسياسات التي تهدُف إلى ضمان حدٍ أدنى من العيش يفوق كثيراً خط الفقر الدولي بمفهومه العالمي (أقل من 1.9 دولارات في اليوم).

وترعى حكومة مملكة البحرين أكثر فئات المُجتمع حاجةً لتوفير مُقومات الأمن الاجتماعي عبر حزمة من النظُم والتدابير للحماية الاجتماعية، وتأتي ضمن هذه التدابير تهيئة المناخ الملائم وتعزيز قدرات الجمعيات الخيرية لتمكينها من القيام بدور الوسيط بين فئات المجتمع من ذوي الدخل المتوسط والمرتفع وبين الأفراد من الفئة الأكثر احتياجاً. كما تقوم هذه الجمعيات الخيرية برفع قدرات محدودي الدخل لنقلهم من العوز إلى الاكتفاء استنادا لمبدأ التكافل الاجتماعي.

وكذلك توفر الحكومة برامج السكن ومجانية التعليم والصحة والخدمات الأساسية، وتُقدم مُخصصات لذوي الإعاقة، إضافةً إلى التأمين ضد التعطُل، وعلاوة الغلاء ومُبادرة التعويض مُقابل رفع الدعم عن اللحوم، وتخفيض رسوم الكهرباء والماء، وعلاوة السكن وغيرها، مما يضمن لذوي الدخل المحدود العيش الكريم. وبناءً على ما سبق يتضح بشكل قاطع أنّ شريحة الفقر المُدقع لا وجود لها في المُجتمع البحريني، حيث تبلُغ نسبة السُكان دون خط الفقر المُدقع في المملكة صفراً. بل إنه طبقاً للتصنيفات الدولية، وخاصة تصنيف البنك الدولي، تُعد مملكة البحرين من الدول ذات الدخل المُرتفع، ولقد تجسدت هذه الحقيقة في مؤشر الدخل في تقرير التنمية البشرية لسنة 2020م، والذي حققته البحرين وهو 0.914.

وتجدر الإشارة إلى أن بيانات تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تُشير إلى تبوّؤ البحرين لمركزٍ متقدمٍ على دليل التنمية البشرية منذ بداية صدور التقرير في 1990م، حيث حققت البحرين المرتبة 42 بين 189 دولة شملها تقرير 2020م، بدليل مقداره 0.852 بين الدول ذات «التنمية البشرية المُرتفعة جداً»، وفي تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات عن الاتجاهات الرقمية في منطقة الدول العربية 2021م، تصدرت البحرين المرتبة الأولى من بين الدول العربية من حيث توافر مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة كنسبة مئوية من السكان.

وتعكس هذه المؤشرات المستوى المُتقدم للبُنى التحتية والخدمات المُقدمة في مملكة البحرين، فعلى مستوى التعليم تم تحقيق مستويات عالية يُشهد لها في إتاحة التعليم بكافة مستوياته (التعليم الابتدائي والأساسي والعالي والمتواصل) للجميع.

وتبعاً لعدة مراجع عالمية: (The Inclusive Internet Index Facebook and The Economist، 2021) حققت البحرين المرتبة الأولى عالمياً في تعليم محو الأمية الرقمية، كما جاءت في المرتبة الأولى عالميًا في تدريب المهارات الرقمية للإناث وتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات(STEM Education).

وعلى مُستوى معيار الأفراد الذين يعيشون تحت تهديد الجريمة والكوارث ويخشون من التعرض لأي مخاطر، طبيعية كانت أو بشرية، والذين يدرجون تلقائيًا تحت مستوى خط الفقر، فإن ذلك لا ينطبق بأي شكل من الأشكال على مملكة البحرين.

كما ويُعتبر مُستوى البُنية التحتية والمرافق العامة في مملكة البحرين عالية الجودة، وهي مرافق متاحة للجميع من الفئات كافةً، ومنها مياه الشُرب النقية الصالحة وخدمات الصرف الصحي والكهرباء والطُرق المبنية بأحدث المواصفات. وهو ما ينطبق أيضاً على كافة الخدمات والمرافق ومنها الخدمات الصحية ومنشآتها عالية الجودة والمُتاحة

بشكل عام للجميع (الأطفال وكبار السن والوافدين وكافة المواطنين من الجنسين) ودون رسوم مالية في معظم الحالات. ويجدر بالذكر أنه تم اعتماد المنامة «المدينة الصحية» لعام 2021م من قبل منظمة الصحة العالمية (WHO) ، والتي افتتحت مكتباً لها في البحرين في يوليو 2021م.

وتأخذ مملكة البحرين في الاعتبار دائماً سُبُل الوقاية عند إعداد ووضع الخطط الوطنية في مجالات الحماية والتنمية الإجتماعية، بناءً على مبدأ تكافؤ الفُرص، لتفادي الوصول إلى مراحل يعم فيها الفقر والحاجة، ومن أهمها دعم أنشطة تطوير ريادة المرأة في مجال الأعمال والمشاريع، لما تتميز به ريادة الأعمال من دور هام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تساهم المشروعات الصغيرة من خلق وظائف جديدة في أي مجتمع، كما ويُساهم انخراط المرأة في هذا القطاع في رفع نسبة مشاركتها في سوق العمل وتقليص الفجوة بين مساهمة كل من المرأة والرجل فيه، بالإضافة إلى مساهمته في القضاء على الفقر.

المؤشر: * لا ينطبق على مملكة البحرين، ومن ثم تبلغ نسبة السُكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي على المستوى الحضري الوطني، حسب الجنس والعمر: صفراً.

(2-1-1-1) الحد من عدم المساواة في المناطق الحضرية من خلال تعزيز تقاسُم الفُرص والمنافع على قدم المُساواة

ينص دستور مملكة البحرين على تساوي جميع المواطنين في الحُقوق والواجبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يؤكد على تكافؤ الفرُص بين جميع المواطنين. وقد عملت كافة التشريعات والقوانين واللوائح على تعزيز الفُرص وزيادتها وإثراء المنافع، بل وتقاسمها بين المواطنين كافةً دون أدني تمييز على أساس عرقي، أو ديني، أو إجتماعي، أو جنسي، حيث تضمن تلك التشريعات والقوانين واللوائح تمتُع الجميع بالخدمات العامة الأساسية، من مياه وصرف صحي وكهرباء وتعليم ورعاية صحية، دون استثناء، بما في ذلك الوافدين.

وعلى الرغم من تبايُن القدرات المالية والاقتصادية واختلاف الخلفيات التعليمية للأفراد، إلا أن هذه التباينات لا تؤثر في مُشاركتهم في المنافع العامة وصُنع القرار، حيث تقوم المجالس البلدية بتجسيد عنصر المُشاركة الشعبية الديمقراطية، وإشراك المواطنين في القرار على المُستوى المحلي، وخاصة فيما يتعلق بالتخطيط الحضري المحلي.

كما يقوم شُركاء التنمية من القطاع الخاص ومؤسسات المُجتمع المدني بالمشاركة الفعَّالة في القرارات على المُستوى المحلي.

وعلى المُستوى الوطني هناك مُبادرات حكومية وخطط عمل عديدة لتأهيل ذوي الإعاقة وتوظيفهم في القطاعين الحكومي والخاص وفق خطط وبرامج واضحة تبعاً لاحتياجات سوق العمل، عملاً بمبدأ تكافؤ الفُرص.

وعلى مُستوى التمكين الاقتصادي للمرأة، فقد ارتفعت مُساهمة المرأة في القوى العاملة لتبلغ 42.8% لعام 2020م، وتبوأت العديد من الوظائف، ومن بينها الوظائف القضائية ووظائف السلك الدبلوماسي والوظائف التنفيذية والتخصصية في القطاعين العام والخاص، والمناصب الوزارية القيادية، إضافة إلى عملها في مجال ريادة الأعمال حيث بلغت نسبة المالكات للسجلات التجارية النشطة نحو 43% من إجمالي المالكين في النصف الأول لعام 2020م.

وقد حققت البحرين درجة 100 فيما يخص ريادة الأعمال النسائية في تقرير (Women Business and the Law, World Bank 2021)

المؤشرات: * لا تتوافر بيانات تفصيلية بحسب الجنس، والعُمر، والأشخاص ذوي الإعاقة لكل مدينة على حدة، ولكن المستوى العام للبطالة يقع في مُستواه المقبول والمُحتمل على مُستوى الأداء الاقتصادي، فقد بلغ معدل البطالة 3.6% عام 2010م، وارتفع إلى 4.9% في سنة 2020م (تعداد 2020). * بلغت قيمة مُعامل جيني 0.596 (Gini Coefficient)، ويتباين هذا المُعامل ليبلغ بين البحرينيين 0.440، وغير البحرينيين 0.736 لسنة 2015م.

(3-1-1-1) تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة (النساء والشباب وكبار السن وذوي الإعاقة والوافدين).

كفل الدستور المساواة التامة وعدم التمييز بين أبناء المجتمع البحريني، فعلى جانب المرأة فقد كفل لها حق المُشاركة في الشئون العامة والتمتُع بالحقوق السياسية كافةً، كما أُقرت التشريعات والقوانين المُعززة للمساواة والشمول الاجتماعي للمرأة، وأبرزها قانون رقم (19) لسنة 2017م الذي يحفظ حقوق المرأة عند التقاضي في الأمور الشرعية.

في الوقت ذاته ضمنت الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية 2013-2022م الاستقرار الأسري وتعزيز تنافُسية المرأة ومساهمتها في التنمية الوطنية. ومن هذا المُنطلق، تم تدشين عدد من المُبادرات والأطر الاستراتيجية التي من شأنها حماية المرأة وتعزيز أمنها الاجتماعي والاقتصادي، حيث أُقر القانون (17) لسنة 2015م للحماية من العُنف الأسري، وفي نوفمبر من السنة ذاتها أطلق المجلس الأعلى للمرأة إستراتيجيته الوطنية لحماية المرأة من العُنف الأسري. إضافة لذلك جرى إطلاق الإطار الموحد لخدمات الإرشاد والتوعية الأسرية بهدف توحيد الجُهود الوطنية الرامية لحماية كيان الأسرة وتعزيز أواصره.

ومراعاة لدور المرأة وأهمية مُشاركتها في الحياة العامة، أطلق المجلس الأعلى للمرأة نموذجاً وطنياً لحوكمة تطبيقات تكافؤ الفُرص وتحقيق التوازن بين الجنسين في فُرص المُشاركة الاقتصادية وإتاحة مصادر المعرفة لها والاستشارات والتدريب النوعي، والحاضنات التنموية. كما جاء كل من التقرير الوطني للتوازن بين الجنسين والمرصد الوطني لمؤشرات التوازن بين الجنسين ليُمثلا الآلية الوطنية المُعتمدة لمُتابعة ورصد مدى تفعيل سياسات وبرامج ومُبادرات التوازن بين الجنسين، ومن ضمنها تأسيس لجان وإدارات تكافؤ الفُرص في الهيئات والمؤسسات المُختلفة، واعتماد الموازنات المُستجيبة لاحتياجات المرأة والرجُل لضمان العدالة وتكافؤ الفُرص. ومن الجدير ذكره بأن المرأة في مملكة البحرين تتمتع بحق إبرام كل عقود الائتمان والعقارات والمُمتلكات الأخرى ومُمارسة الأعمال التجارية باسمها الشخصي دون الحاجة إلى موافقة الزوج المسبقة، وحق إدارة أموالها من دون أي تدخل للرجل أو حاجة لموافقته، ومنذ نوفمبر 2015م أيضًا ألزم مصرف البحرين المركزي جميع المؤسسات المالية بتوفير ذات المزايا الوظيفية للنساء العاملات بالقطاع إسوةً بالرجال، وقرار وزير الإسكان رقم (909) لسنة 2015م بشأن نظام الإسكان، الذي يتيح لفئات مختلفة من النساء الاستفادة بشكل مُستقل من الخدمات الإسكانية.

كما أصدر في هذا الشأن مجلس الوزراء قراراً لعام 2015م بفصل راتب الزوج عن الزوجة عند احتساب دخل رب الأسرة الأساسي للتقدُم بطلب الخدمة الإسكانية.

وتكثف وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بدورها جُهودها للعمل على زيادة مُعدلات إدماج المرأة البحرينية في سوق العمل الوطني، عبر توفير فُرص العمل المُناسبة وتحسين بيئة وشُروط العمل لتتلاءم مع خُصوصية المرأة، وتستمر الوزارة في تحديث تشريعات العمل لتعزيز مبادئ التوازن بين الجنسين وعدم التمييز بين العاملين. وفيما يخص حقوق المرأة والمساواة في سوق العمل، يأتي المرسوم الصادر من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، رقم (16) لسنة 2021م، المعني بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر سنة 2012م رقم (36)، حيث تم إضافة فقرة ضمن المادة (39) تنص على: «يحظر التمييز في الأجور بين العمال والعاملات في العمل ذي القيمة المتساوية».

وبغية تعزيز ودعم مُشاركة المرأة في مؤسسات المُجتمع المدني فقد تم تطوير الإجراءات الخاصة بتنظيم المعلومات الخاصة بالمُجتمع الأهلي في إطار دليل للمُنظمات الأهلية لرصد مدى مُساهمة المرأة في هذا القطاع وفُرصها في مراكز اتخاذ القرار. وتُشير بيانات هذا الدليل إلى أن نسبة مُساهمة المرأة في المُنظمات الأهلية كعضو فاعل تبلُغ 16% من مجموع الأعضاء، وأن نسبة مُشاركتها في مراكز إتخاذ القرار كعضو في مجلس الإدارة بلغت 17% من مجموع أعضاء مجالس الإدارات.

وتفعيلًا لدور مملكة البحرين على المُستوى الدولي في مجال تمكين وتقدُم المرأة، أطلقت هيئة الأمم المُتحدة للمرأة (UN Women) في العام 2017م بالشراكة والتعاون مع مملكة البحرين من خلال المجلس الأعلى للمرأة جائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة بهدف بيان أثر جُهود ومُساهمات الحُكومات والشركات ومُنظمات المجتمع المدني والأفراد من ذوي الاختصاص والإنجازات في مجال تمكين النساء والفتيات حول العالم. وتأتي هذه الجائزة العالمية في إطار سعي مملكة البحرين، بالتعاون مع المُجتمع الدولي مُتمثلًا في هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)، للإسهام في بيان ما يتحقق ميدانياً من تقدُم مُستدام لضمان التنافُسية وعدالة المُشاركة بين الجنسين، ولتعميم أفضل المنهجيات والمُمارسات الفاعلة لتعزيز مركز المرأة على المُستوى العالمي، وللإسهام في إبراز أهمية وجدوى تحقيق أهداف التنمية المُستدامة ذات العلاقة المُباشرة وغير المُباشرة بتمكين المرأة، وتأثير ذلك على استمرار تقُدمها في إطار تطبيق مبادئ تكافؤ الفرُص لتحقيق التوازن بين الجنسين في كافة المجالات الحياتية والتنموية.

وعلى مُستوى الشباب، وضعت المملكة بالتعاون مع الشركاء والحلفاء على المستويين الوطني والدولي استراتيجيةً وطنيةً للشباب في عام 2005م، ركزت على احتياجاته وتوفير أفضل أنواع الرعاية الصحية والإجتماعية والتعليمية له. كما قامت وزارة الشباب والرياضة ببناء العديد من المُنشآت الرياضية والمراكز الشبابية التي وصل عددها إلى 43 مركزاً في مُختلف مُحافظات المملكة، وبلغ عدد المُستفيدين منها نحو 132,000 شاب وشابة عام 2017م.

ولقد تضمن برنامج الحكومة (2019-2022م) عددًا من المُبادرات المُهمة التي تهدف إلى تشجيع الشباب ودعمهم من خلال برامج تدريبية وتعليمية وتدعيمية، فجاءت فكرة حاضنات الأعمال التي تُقدم الحكومة من خلالها العديد من وسائل الدعم والتحفيز والتشجيع للشباب البحريني بمُساعدته على تطوير مشاريعه الاقتصادية الخاصة، كما أتت مُبادرات التمكين الاقتصادي للشباب التي تُمَّكن مؤسسات المملكة من العمل بشكل مُتكامل بالتنسيق مع القطاع الخاص والمؤسسات التدريبية على تقديم العديد من البرامج والمشاريع والخدمات التي ساهمت بشكل كبير في تمكين الشباب من خوض مجال ريادة الأعمال وتسهيل دخولهم لسوق العمل، ومن أهمها برنامج «مدينة شباب 2030» الذي انطلق منذ أغسطس 2013م بالتعاون بين المؤسسة العامة للشباب والرياضة وصندوق العمل «تمكين». وفي إطار أفضل المُمارسات في مجال الشباب جاء إطلاق جائزة الملك حمد في يناير 2017م لتمكين الشباب لتحقيق أهداف التنمية المُستدامة، راميةً إلى تحفيز وتشجيع مختلف القطاعات للاهتمام بتمكين الشباب وتعزيز دورهم في الإنتاج وإسهامهم في رفاهية مُجتمعاتهم وبيئاتهم المحلية.

وقد اختارت مملكة البحرين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (UN ECOSOC)، لدعم الجائزة والمساعدة في إدارتها حيث يقوم البرنامج باستخدام مكاتبه حول العالم للتسويق للجائزة وأهدافها السامية.

وتقوم الحُكومة بتعزيز البُنية التحتية الرياضية من خلال التطوير النوعي في عمليات بناء وتشييد المُنشآت الرياضية الجديدة وتطوير القائم منها، مع تكثيف فُرص التدريب والتأهيل وإعادة التأهيل المهني للشباب، بما يُعزز فُرصهم في التوظيف، مع منحهم الأولوية في السياسات الوطنية للعمل. وقد بلغ عدد الجمعيات المُختصة بالشباب في مملكة البحرين 23 منُظمة أهلية، كما يوجد 16 منظمة أهلية مُتخصصة في المواهب الشبابية والإبداع وفي التدريب وفي البرامج الطُلابية والتعليمية.

وعلى مُستوى كبار السن، يُعتبر قانون رقم (58) لسنة 2009م بشأن حقوق المُسنين المرجع الأساسي لضمان حقوق هذه الفئة من المُجتمع، كما تحرص اللجنة الوطنية للمسنين على متابعة المستجدات الإقليمية والدولية في مجال رعاية المُسنين.

وتأتي الإستراتيجية الوطنية للمُسنين مُتضمنةً خططًا موسعةً لتنفيذ عدد من البرامج والأنشطة لإزالة الصُعوبات التي تواجه كبار السن وتعيق إدماجهم في المجتمع، فمنذ عام 1985م تم إنشاء عدد من مؤسسات الرعاية الإيوائية على مدار اليوم أو المراكز النهارية المُتخصصة لتقديم الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية للمُسنين من الجنسين في مُختلف أنحاء البحرين، وقد بلغ عددها 15 مؤسسة.

كما تم تكليف مُنظمات المُجتمع المدني بإدارة وتشغيل المؤسسات النهارية لرعاية الوالدين لتقديم خدمات لرعاية المُسنين للفترة النهارية للمُحافظة على إبقائهم ضمن مُحيطهم المُجتمعي الطبيعي وسط أحيائهم السكنية. بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء نظام «الوحدات المُتنقلة» لتقديم خدمات الرعاية الصحية والتمريضية وخدمات العناية الشخصية والإرشاد الأسري للمُسنين في منازلهم.

ولتسهيل حُصولهم على الخدمات وبجودة عالية تحت سقف واحد، فقد صدر القرار رقم (9) لسنة 2013م بشأن إنشاء «مكتب خدمات المُسنين» لتوظيف خبرات وقُدرات المُسنين، وتشجيعهم على المُساهمة في الإنتاج والعطاء وإصدار بطاقة خدمة المُسن والتي تقدم باقات تخفيضية وتسهيلات خدماتية في مُختلف الأنشطة بالقطاع العام والخاص.

وللارتقاء بخدمات كبار السن تم البدء في مشروع «جودة الحياة لكبار السن» الذي يأخُذ بعين الاعتبار حفظ كرامة كبير السن في المقام الأول، مع تمكينه من مزاولة حياته باستقلالية تامة دون الحاجة لمساعدة الآخرين.

ولقد جاءت المُبادرات الحكومية بتقديم المنح للمُنظمات الأهلية بهدف تفعيل الشراكة المُجتمعية مع القطاع الأهلي للمُساهمة في توفير الخدمات لكبار السن وتعزيز دور هذا القطاع في خدمة المُجتمع، ومن جهة أخرى تمكين المؤسسات النهارية لرعاية الوالدين من أداء دورها في توفير أوجه الرعاية لكبار السن، ووضع برامج تهدُف إلى تأهيل عدد من المُدربين والعاملين في مؤسسات رعاية المُسنين لزيادة المؤسسات النهارية لرعاية المسنين و المُطالبة بتطوير الخدمات الطبية المُقدمة للمُسنين، بتوفير المُتخصصين في طب الشيخوخة والطب النفسي للمُسنين وإنشاء وحدات خاصة لرعايتهم في المراكز والمُستشفيات.

ومن أفضل المُمارسات إجراء مسح ميداني لمُسني المملكة للوقوف على مواطن الضعف في جودة حياتهم، إلى جانب توفير أجهزة تعويضية لهم، من كراسٍ مُتحركة وسماعات طبية وغيرها من الأجهزة، والتي تتم الموافقة عليها من قبل لجنة البت في طلبات صرف الأجهزة التعويضية للمُسنين.

وعلى مستوى الأشخاص من ذوي الإعاقة، فيبلُغ عددهم أكثر من 16 ألف مواطن (تعداد 2020م)، ومن أجل تيسير حياتهم تم إطلاق عدد من المُبادرات الهامة. فمن جانب اعتمدت الحكومة دليل المعايير التصميمية لذوي الإعاقة من الجنسين والذي يتم تطبيقه على جميع المباني الحكومية والأهلية، كما اهتمت بتأهيلهم وتوظيفهم في القطاعين الحكومي والخاص وفق خطط وبرامج واضحة تبعاً لاحتياجات سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك تُقدم وزارات ومؤسسات المملكة بالتعاون مع مُنظمات المُجتمع المدني والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص مُختلف أنواع الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية لذوي الإعاقة، وتعمل على تدريبهم وتأهيلهم لإدماجهم في سوق العمل والمُجتمع ككل; فضلًا عن سن التشريعات والقوانين التي تحمي حقهم في الحُصول على جميع احتياجاتهم الضرورية وإدماجها في التنمية الوطنية.

ويستفيد المواطنون من ذوي الإعاقة من الجنسين مما تقدمه الدولة لهم من مخصصات مالية، فضلاً عن توفير دعم خاص لمن يعيلهم، وإنشاء مجمعات ومراكز الإعاقة الشاملة لرعاية ذوي الإعاقة والتوحد والشلل الدماغي وتسويق مُنتجاتهم وتدريبهم وتطوير مهاراتهم بُغية إدماجهم في سوق العمل، وبما يتوافق مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صادقت البحرين عليها في 2011م.

واهتمت الدولة بإدماج ذوي الإعاقة من الأطفال والشباب في التعليم العام لأكثر من عقدين من الزمان، حيث عملت مملكة البحرين من خلال وزارة التربية والتعليم على تعزيز المساواة والتعايش بين جميع الفئات الطلابية، وذلك بدمج الطلبة من ذوي الاعاقة من الجنسين في المدارس وتدريبهم على التعامل مع الآخرين والتفاعل معهم في المجتمع. وتقوم المدارس بقبول الطلبة ذوي الاعاقة من الجنسين كالطلاب العاديين دون تمييز، حيث تم تهيئة المدارس لاستقبالهم عبر صفوف التربية الخاصة، وإعداد وتنفيذ البرامج التوعوية لهيئات المدارس الإدارية والتعليمية وللطلبة، وتجهيز المدارس بجميع الأدوات التي تلبي احتياجات هذه الفئة. ويجدر بالذكر بأن هناك نحو 175 مدرسة نفذت برنامج التعليم الخاص في مراحل التعليم المختلفة بمملكة البحرين انطلاقا من مبدأ تكافؤ الفرص في التعلم والمشاركة في الحياة الاجتماعية.

وكمثال للتقدم المحرز في إدماج طلبة ذوي الاعاقة من الجنسين، فقد ارتفع عدد الطلبة المسجلين في صفوف التوحد بالمدارس الحكومية إلى 146 طالب وطالبة (91 ذكور، 15 إناث)، تم توزيعهم على المدارس الحكومية التي تحتضن البرنامج وعددها 24 مدرسة (18مدرسة للبنين، 3 مدارس للبنات)، ومن ضمنهم 72 طالباً وطالبة تم نقلهم بصورة كلية من الصفوف الخاصة إلى العادية، نظراً للتطور الملفت في قدراتهم.

ومؤخراً في مايو 2020م تم إصدار بطاقة الهوية المُدمجة بمعرِف الإعاقة. ويحصل ذوو الإعاقة على مزايا عديدة، ومن أبرزها الاستفادة من تخفيضات عدد من المؤسسات والمحلات التجارية بنسبة تتراوح بين 5% إلى 50%، بالإضافة إلى الحصول على مُلصق للمواقف الخاصة بذوي الإعاقة من الإدارة العامة للمرور، فضلاً عن منحهم مساراً خاصاً من مؤسسة جسر الملك فهد وخصم بمقدار النصف على رسوم عبور الجسر.

وفي مجال التشريعات والقرارات فقد صدر القرار رقم 80 لسنة 2018م بشأن شروط وضوابط منح ساعتي الراحة للموظف أو العامل من ذوي الإعاقة أو الذي يراعي شخصاً ذا إعاقة، و قرار مجلس الوزراء رقم (5) لسنة 2020م، بإعادة تشكيل اللجنة العليا لرعاية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة برئاسة وزير العمل والتنمية الاجتماعية، وتضم في عضويتها ممثلون عن القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة، حيث ينصب اهتمام وتركيز اللجنة في المرحلة الحالية على تحديث الإستراتيجية والخطة الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للأعوام الخمس المُقبلة بالتزامن مع الرصد والمُتابعة المُكثفة لكافة الجهات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية.

وفي فبراير 2021م صدر قرار اللجنة الوزارية للشؤون المالية والاقتصادية والتوازن المالي (رقم 3-92-2021) بإعفاء ذوي الإعاقة من تعرفة استخدام حافلات النقل الجماعي، في مُبادرة من الحكومة لتسهيل عملية التنقُل المجاني لهم في المملكة.

وفي مجال الدعم المادي، تُقدم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية دعمها السنوي للمراكز التأهيلية الأهلية (التابعة لمُنظمات أهلية غير ربحية) العاملة في مجال الإعاقة، وعددها 12 مركزاً، والذي يبلغ 1.2 مليون دينار بحريني سنويًا، والذي لم يتأثر بالتداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا. ويستفيد من هذا الدعم قرابة 500 طالب من ذوي الإعاقات المُختلفة. في الوقت ذاته، واصلت الوزارة تقديم دعمها السنوي لإدارة وتشغيل الوحدات المُتنقلة (وحدتان) لرعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة التي يستفيد منها نحو 140 حالة سنوياً، بالإضافة إلى ذلك فقد شملت الحزمة الاقتصادية لمواجهة تداعيات كورونا التي قدمتها الحكومة لكافة قطاعات تأهيل وتدريب ذوي الإعاقة أثناء انقطاع المراكز التأهيلية الخاصة

العاملة في المجال عن العمل، وتحصيل الرسوم من أولياء الأمور، إضافة إلى السماح لتلك المراكز باستئناف جلسات العلاج والتأهيل الفردية لطلبتها مع تطبيق الإجراءات الاحترازية كافة.

كما يستفيد الوافدون من خدمات المرافق العامة والخدمات الاجتماعية من خلال السياسات العامة، بالإضافة إلى إجراءات ضمان الإيواء والتأمين الصحي، والتأمين ضد حوادث العمل، ونظام الحماية والتأمين ضد التعطُّل في حال الفصل التعسُفي. وقد اتخذت هيئة تنظيم سوق العمل مجموعة من الخطوات لحماية حُقوق العمالة الوافدة دون الإخلال بحقوق أطراف العمل الأخرى، ومنها تشريع التحرُر من نظام الكفالة وحرية انتقال العامل إلى صاحب عمل جديد، وفترات سماح لتصحيح أوضاع المُخالفين.

ومع إطلاق مشروع تصريح العمل المرن في عام 2017م تحسنت بيئة التعامُل مع العمالة الوافدة، بما يضمن حُقوقها إلى جانب حُقوق بقية أطراف العمل. في الوقت ذاته تحرص مملكة البحرين على مُراجعة وتطوير منظومتها التشريعية والقانونية بصورة مُستمرة بما يتوافق مع المُتطلبات الدولية، ولا سيما في مجال صون حقوق وكرامة العمالة الوافدة من التعرض لمحاولات الابتزاز أو الاستغلال أو الاتجار بالبشر.

وقد تم تأسيس مركز دعم وحماية العمالة الوافدة عام 2015م الذي يتضمن مركزاً للإيواء، إلى جانب تدشين نظام الإحالة الوطني لمُكافحة الاتجار بالبشر عام 2017م.

المؤشرات: * تتمتع المرأة في مملكة البحرين، وبحكم القانون بحقها في الوراثة والتملُّك (قانون التسجيل العقاري سنة 2013)، وكذلك بحق إبرام كل العُقود المُتعلقة بالائتمان والعقارات والمُمتلكات الأخرى ومُمارسة الأعمال التجارية وإدارة أموالها باسمها الشخصي دون الحاجة إلى موافقة الزوج المُسبقة.
* تحظر التشريعات الوطنية التمييز في السكن والوصول إلى المرافق العامة والخدمات الاجتماعية على أساس العرق، أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو المُلكية أو المولد أو أي وضع آخر.

(4-1-1-1)ضمان الوصول إلى الأماكن العامة بما في ذلك الشوارع والأرصفة وممرات ركوب الدراجات.

تُعد الأماكن العامة المُخططة جيدًا دعامة مُهمة للمدينة لما لها من تأثير كبير على اقتصادها، حيث يُسهم الاستثمار في هذه الأماكن في تحسين الصحة العامة للسكان ورفاهيتهم، ويُقلل من التأثيرات المُتشعبة للتغيُر المناخي، ويُشجع الناس على المشي سيراً على الأقدام واستخدام الدراجات الهوائية، كما يؤدي إلى زيادة الأمان وتقليل الجريمة.

وقد أكدت استراتيجيات التخطيط والتطوير العمراني في البحرين على هذه الحقيقة في أدلتها التوجيهية التي أصدرتها في مارس 2018م، وخاصة ما يختص منها بالمساحات الخضراء في المدينة (Green Guidelines).

ويتولى كل من قطاع الطرق بوزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني، وكذلك بعض الجهات الأخرى كوزارة الإسكان ومؤسسات القطاع الخاص مسؤولية بناء وإنشاء شبكات الطرق الرئيسية والفرعية.

وفي إطار رؤية البحرين 2030 تتبني المملكة خطة إستراتيجية لإنشاء شبكات الطرق الرئيسية وربطها بالطرق الفرعية طبقاً للمعايير والمواصفات العالمية المُستخدمة في تطوير البُنية الحضرية.

وتشمل هذه الخطة توفير مسارات آمنة للدراجات الهوائية وأرصفة جانبية للمُشاة ضمن جميع مشاريع الطرق الحديثة، مع مراعاة المظهر الحضاري لها بتوفير مُسطحات خضراء وزيادة مساحة التشجير والتجميل، وتوفير جميع مُتطلبات السلامة المرورية لمُستخدمي الطريق من علامات وخطوط أرضية تنظيمية أو تحذيرية، وشبكات لتصريف مياه الأمطار، وتوفير أعمدة الإنارة، إضافة إلي تركيب وبرمجة وصيانة الإشارات الضوئية، ففي مدينتي المنامة والمُحرق، مثالاً لا حصراً، أُقيم 64 مشروعاً من هذه المشاريع بإجمالي تكلفة بلغت نحو 106 مليون دينار بحريني (الجدول 1).

الجدول 1: مشاريع الطرق في المنامة والمحرق

المدينة	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دينار بحريني)
المنامة	41	35
المحرق	23	71
الإجمالي	64	106

المصدر: وزارة الأشغال والبلديات والتخطيط العمراني

وفي إطار تشجيع استخدام الدراجات الهوائية كوسيلة رياضية ووسيلة تنقل آمنة في مُختلف مناطق المملكة، أنشأت وزارة الإسكان ضمن مشاريعها الإسكانية مسارات مخصصة للدراجات الهوائية بمسافة 103.5 كم في المُدن الإسكانية الجديدة. في الوقت ذاته تم العمل على عدة مشاريع لإنشاء شبكة لمسارات الدراجات الهوائية يُراعى فيها جميع مُتطلبات السلامة المرورية، تم الانتهاء من بعضها وجاري العمل في بعضها الآخر (الجدول 2).

وقد حرصت وزارة المواصلات والاتصالات على دعم هذا النمط من التنقُل من خلال تنظيم تشغيل أنماط الدراجات الهوائية والكهربائية من قبل القطاع الخاص، حيث تم إصدار قرار وزاري في عام 2020م بشأنها.

الجدول 2: مسارات الدراجات الهوائية في مُدن البحرين الجديدة

المدينة	إجمالي الأطوال (كم)
مدينة شرق الحد	9
مدينة شرق سترة	13
مدينة خليفة	32
مدينة سلمان	41
ضاحية الرملي	8.5
الإجمالي	103.5

المصدر: وزارة الإسكان

المؤشرات: * بلغ متوسط الحصة من المساحة المبنية للمُدن التي تكون مساحة مفتوحة للاستخدام العام للجميع على مُستوى المملكة في 2018م نسبة مقدارها 18%، إلا أن هذه النسبة تتباين بين المُحافظات الأربع، إذ تبلغ أعلاها في المُحافظة الجنوبية 21.61%، وأدناها في المُحافظة الشمالية 15.94%.

(2-1-1) الحُصول على سكن كاف ولائق:

(1-2-1-1) ضمان الحصول على سكن لائق ميسور التكلفة

يعيش سكان البحرين في سكن كاف ولائق مزود بكافة المرافق والخدمات في كل مُحافظات المملكة، كما تخضع عملية التشييد والبناء والإنشاء لقواعد ومعايير بناء عامة وتفصيلية صارمة. وتتولى وزارة الإسكان، وفقاً لمقتضيات الدستور، مهام ومسئوليات رعاية وتنظيم الملف الإسكاني. وتقوم وزارة الإسكان بدورها بإصدار القرارات المُنظمة للحصول على الخدمات الإسكانية المُختلفة وتعديلها تباعاً، ووفقاً لمقتضيات المصلحة العامة. وللبحرين تجربة ثرية وطويلة في برامج توفير السكن الاجتماعي للمواطنين، بدأت حقبتها الأولى في ستينيات القرن الماضي بإنشاء أول مدينة حديثة وهي مدينة عيسى التي وفرت العديد من المنازل وشقق التمليك للمواطنين. ومع بداية عقد الثمانينيات من القرن ذاته بدأت الحقبة الثانية بتنفيذ مشروع مدينة حمد، والتي ما زالت تشهد الآن امتداداً عُمرانياً يتضمن العديد من مشاريع السكن الاجتماعي. ومع بداية العقد الثاني من الألفية الجديدة، وبالتحديد مع مطلع عام 2012م، بدأت حقبة ثالثة جديدة لمواجهة الطلب المُتزايد على الإسكان بإطلاق خطة إسكانية مُتكاملة لتشييد 6 مدن إسكانية جديدة مُستدامة شملت ديرة العيون بديار المحرق، مدينة شرق سترة، مدينة شرق الحد، مدينة سلمان، إسكان ضاحية الرملي، ومدينة خليفة، وقد بلغ إجمالي عدد وحداتها 36,618 وحدة (الجدول 3).

الجدول 3: مشاريع المُدن الإسكانية الجديدة

المدينة	عدد الوحدات السكنية
ديرة العيون ـ ديار المحرق	1,921
مدينة شرق سترة	3,850
مدينة شرق الحد	4,532
مدينة سلمان	15,566
ضاحية الرملي	4,501
مدينة خليفة	6,248
الإجمالي	36,618

المصدر: وزارة الإسكان يونيو 2020م

تتخذ كل هذه المشاريع الحُكومية من الطلب على الإسكان على أساس الحاجة منهجاً؛ ذلك الطلب الذي تحدده العوامل الديموغرافية ومبدأ تعظيم الفائدة الاجتماعية. ومن خلال هذه البرامج والمُبادرات استثمرت الحكومة أكثر من 3.3 مليارات دينار بحريني (أكثر من 8.7 مليارات دولار أمريكي) في قطاع الإسكان الاجتماعي لذوي الدخل المحدود ما بين (1960 - 2018م)، وقدمت ما يفوق 150 ألف خدمة إسكانية حتى 2021م، تراوحت ما بين بيوت وشقق (تمليك وإيجار) وقسائم سكنية وقروض إسكانية للبناء والشراء والترميم.

ولقد طالت هذه الخدمات الإسكانية المدعومة لتقديم السكن اللائق أكثر من 89% من المواطنين البحرينيين المستحقين للسكن والمستوفيين للشروط، وقد تنازلت حكومة المملكة عن نحو 63% من تلك الاستثمارات كمنح لا ترد لدعم الأسر البحرينية.

ولقد جاءت سياسة توفير خدمات إسكانية ملائمة ومُستدامة كأحد أهم محاور ومُبادرات برنامج الحكومة 2019-2022م الذي تضمن العمل على توفير ما لا يقل عن 25 ألف وحدة سكنية جديدة على مدى السنوات الأربع للبرنامج، مع تطوير السياسات الإسكانية لضمان استدامتها. وباعتماد المخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني 2030 في نسخته الثانية سنة 2016م، تعزز مبدأ الشفافية في استخدامات الأراضي بمُختلف أنواعها، بما يُساهم في تطوير البيئة الاستثمارية ودعم الاقتصاد الوطني ومواصلة التطور العمراني.

في الوقت ذاته تم إنشاء مؤسسة للتنظيم العقاري في عام 2017م ، بناء على القرار رقم (27) لسنة 2017 بشأن تنظيم القطاع العقاري، و المرسوم رقم (69) لسنة 2017 بتنظيم مؤسسة التنظيم العقاري ، لتوفر بيئة تنظيمية قوية وآمنة وشفافة ومُستدامة للقطاع العقاري، وتُسهم في تشجيع الاستثمار فيه وحماية حقوق الملاك والمستثمرين والمطورين العقاريين.

وللمرأة نصيبها في الخطط والمبادرات الإسكانية الوطنية، حيث حرصت حكومة مملكة البحرين على توفير السكن اللائق للمرأة البحرينية المتزوجة والمطلقة، والمهجورة، والأرملة، والعزباء. وفي الوقت ذاته تستفيد المرأة من علاوة بدل السكن، كما يعفيها القانون وأبناءها القصر من كافة المبالغ التي تشغل ذمة المتوفى عن الخدمة الإسكانية في حال ترملت بوفاة رب الأسرة (المعيل)، وتسجل ملكية المسكن باسم أسرة المتوفى. وبلغ عدد النساء البحرينيات المستفيدات من الوحدات الاسكانية بكافة أنواعها 1213 امرأة خلال الفترة 2014 -2020م، وتنفيذاً لتوصية المجلس الأعلى للمرأة - بناء على دراسة

قام بها المجلس لرصد احتياجات المرأة البحرينية بمختلف فئاتها وظروفها الاجتماعية - تم إنشاء مشروع «مساكن» من أجل توفير خدمة إسكانية للفئة الخامسة التي تشمل كل من المرأة المطلقة أو المهجورة أو الأرملة وليس لديها ابن أو أكثر أو العزباء يتيمة الأبوين فوق سن الأربعين، لتمنح هذه الفئة خدمة السكن كحق انتفاع مدى الحياة وفق تقدير لجنة الإسكان، وذلك بناء على قرار وزير الإسكان رقم (909) لسنة 2015م وتعديلاته.

واجهت استراتيجية الإسكان، وخاصة نموذج الإسكان الاجتماعي، عدة تحديات أبرزها الحاجة لمساحات أكبر من الأراضي، وارتفاع تكلفة مد البنية التحتية للزحف العُمراني الأفقي، ومن ثم ارتفاع تكلفة الوحدات السكنية، وإثقال كاهل الموازنة العامة. ولذلك لجأت المشاريع الإسكانية الحديثة إلى التوسع الرأسي في البناء مع خفض نسبة البناء إلى الفضاء إلى أدنى مستوياتها المقبولة. ولمواجهة هذا التحدي، عملت حكومة مملكة البحرين على اكتشاف أساليب متنوعة لإعادة تحديد دورها التقليدي كجهة توفر السكن إلى جهة تُسهّل وتنظم عملية حصول المواطنين على السكن الائق، أي التمكين بدلًا من التقديم وإعطاء أفراد المجتمع مسئولية المساهمة وتهيئة الظروف لإنتاج مساكن على نطاق أوسع، وحث القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الإسكان. ولقد حتم هذا الموقف زيادة مُشاركة القطاع الخاص في برامج التنمية المُستقبلية، وزيادة مُشاركة المواطنين البحرينيين في الحوار واتخاذ القرارات التي تتعلق بمُستقبلهم.

ومن المُتوقع أن تُساهم هذه السياسة في تحفيز وتنمية القطاع الإسكاني، بما في ذلك تشجيع التمويل الخارجي وتنمية قطاع البنوك لتقديم القروض لبناء المساكن ومنح الصكوك العقارية وتشجيع صناعة البناء والتشييد. كما اتجهت الحكومة مؤخراً إلى تبني سياسة زيادة عدد الوحدات السكنية (الشقق) في بنايات متعددة الطوابق، إلا أن هذا الإجراء يتطلب تغييراً اجتماعياً يُؤصل لثقافة السكن المُشترك في بناية واحدة. ومن المبادرات الأخرى يأتي إشراك القطاع الخاص في عملية بناء المساكن بمساعدته على خلق القدرة على توفير وحدات إسكانية بشكل يتلاءم مع السياسة العامة للبلاد وبيئتها الاقتصادية، ودعمه بتوفير مساحات مائية لاستصلاحها بأسعار مخفضة عبر عمليات الردم والدفان البحري أو أراضٍ مُستملكة من الدولة لغرض إقامة المشاريع الإسكانية عليها، لبناء العديد من الوحدات السكنية الميسورة التكلفة لتلبية احتياجات المواطنين المتزايدة من السكن. وجاء مشروع ديار المحرق خير مثال على هذه الشراكة؛ ذلك المشروع الذي سيوفر 3043 وحدة سكنية ميسورة التكلفة بموقع ديرة العيون. وفي الإطار ذاته يأتي تدشين وزارة الإسكان لبرنامج السكن الاجتماعي «مزايا» في أكتوبر 2013م كمحور آخر في إشراك القطاع الخاص والمُتمثل في شركات التطوير العقاري.

ويكفُل هذا البرنامج الحصول السريع على الخدمة الإسكانية ويُتيح للمواطن المرونة الكبيرة في اختيار سكنه المُلائم الذي يُلبي احتياجاته من حيث الموقع الجُغرافي والمساحة والمكونات الداخلية للوحدة السكنية. وقد أثمر هذا البرنامج إنشاء 84 مشروعاً في مُختلف مُحافظات المملكة. وحقق برنامج «مزايا» دفعة قوية للعجلة الاقتصادية والتنموية بالمملكة، حيث فاق إجمالي حجم الإنفاق الذي وفره برنامج مزايا في القطاعات ذات العلاقة 880 مليون دينار بحريني.

ومن أفضل المُمارسات التي تبنتها حُكومة المملكة لتوفير السكن اللائق أمام نُدرة الأراضي الحُكومية المُخصصة للمشاريع الإسكانية أن عملت وزارة الإسكان على البحث عن بدائل أخرى لتوفير الأراضي، ومنها تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستفادة من الأملاك الخاصة وتوظيفها من خلال استحداث شركات مُساهمة بين القطاع العام والخاص والمُجتمع (شركات ذات طبيعة خاصة Special Purpose Vehicles) تدفع بالعملية التنموية في الاتجاه الصحيح. وفي هذا النوع من الشركات تدخل وزارة الإسكان كشريك مُستثمر لبناء الوحدات السكنية عن طريق مُقاولي القطاع الخاص من خلال الميزانية الحُكومية المُخصصة للمشاريع الإسكانية.

ويتكون الهيكل المالي لهذه الشركات من: أصحاب الأراضي الخاصة كشُركاء مُساهمين بقيمة أملاكهم، ووزارة الأشغال كشريك مُساهم بقيمة إنشاء الطرق والمجاري، ووزارة الإسكان كشريك بتكلفة البناء، وهيئة الكهرُباء والماء كشريك مُساهم بقيمة كلفة الكهرباء والماء، وصندوق الدعم الإسكاني كمُساهم بفارق القيمة المُضافة نتيجة تخطيط وتحسين المنطقة، على أن تُخصص أرباح صندوق الدعم الإسكاني بالإضافة إلى أرباح الوزارات المعنية بالبُنية التحتية ووزارة الإسكان لدعم الأسر المستحقة بناءً على المعايير المعتمدة.

المؤشرات: * مُتوسط المبلغ الذي يتم إنفاقه على السكن والمواصلات لكل أسرة كنسبة مئوية من متوسط الدخل السنوي للأسرة للمستأجرين: 29%. * نسبة مُتوسط سعر السوق لوحدة سكنية مُقابل مُتوسط دخل الأسرة السنوي: 10.97% . * النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون في مساكن ميسورة التكلفة: 89%.

(2-2-1-1) ضمان الوصول إلى خيارات مستدامة لتمويل الإسكان

تواجه حكومة مملكة البحرين تحديًا جادًا في توفير التمويل الكافي للتنمية الحضرية، والتمويل المُستدام للإسكان على وجه الخصوص لمواجهة الطلب المُتزايد عليه، والقضاء على قائمة انتظار الخدمات الإسكانية الحُكومية. وقد تعاملت حُكومة المملكة مع هذا التحدي بعدة طرق جديدة ومُبتكرة، وتميزت خططها الإسكانية بمرونة كبيرة للوفاء بمُتطلبات المواطنين على اختلاف مستوياتهم المعيشية والاجتماعية والاقتصادية. فقد وفرت الحكومة دعماً يُتيح لكل عائلة وحدة سكنية أو دعماً غير مُباشر لتسهيل بنائها من خلال توفير التمويل اللازم لذلك. وبناءً على ذلك شهدت الخدمات الإسكانية تطوراً مُستمراً وتنوعاً كبيراً لتواكب المُستجدات العملية وتقدم حلولاً إسكانية مُبتكرة وفعَّالة. وقد كان من أوائل هذه الحلول إنشاء بنك الإسكان (شركة مُساهمة مملوكة للدولة) سنة 1979م ليُسهم في النهضة العُمرانية للبحرين، ويتولى مهمة إقراض المواطنين وفقًا للأحكام والشروط المعُتمدة. وفي عام 2002م، وبناءً على مُخرجات دراسة السياسة الإسكانية لمملكة البحرين التي قامت بها الحكومة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمُستوطنات البشرية (الموئل) UN-Habitat ، تم إستحداث برنامج «تمويل السكن الاجتماعي» الذي يُتيح لطالبي الإسكان الحصول السريع على السكن المُلائم بشراء وحدة سكنية من اختيارهم، من خلال تمويل عقاري تصل قيمته إلى 81000 دينار بحريني (214,854 دولار أمريكي)، يحصل عليها طالب الخدمة الإسكانية من البنوك التجارية أو الإسلامية المُشاركة في البرنامج، ويقوم بتسديدها بقسط شهري لا يتجاوز 25% من دخله الشهري، على أن تتولى الحُكومة تسديد الفارق بين القسط الشهري الفعلي للقرض وما يقوم المُستفيد بتسديده. ويُعد هذا النظام التمويلي الشامل لدعم السكن الإجتماعي نظاماً حديثاً ومتميزاً يُضاهي أكثر الأنظمة العالمية للتمويل المُيسر للإسكان الاجتماعي.

وفي عام 2013م دشنت الحكومة برنامج تمويل السكن الاجتماعي «مزايا» الذي يتيح للمواطنين شراء الوحدات السكنية الجاهزة من القطاع الخاص بتمويل من أحد البنوك المحلية وعلى فترة تمتد إلى خمسة وعشرين عامًا، على أن تقوم الحكومة بدعم المواطنين لشراء تلك الوحدات. وقد بادرت وزارة الإسكان بإطلاق هذا البرنامج بالتعاون مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني وبمشاركة بنك الإسكان، وهو يُعد بمثابة ترجمة واقعية لمساعي الوزارة الرامية إلى تحقيق استدامة الملف الإسكاني والاجتماعي لمملكة البحرين، عبر بوابة الشراكة مع القطاع الخاص والذي يُمثل أحد المحاور الرئيسية التي تُركز عليها الخطة الإسكانية التي شرعت الوزارة في تنفيذها منذ 2012م.

ومن المُؤمل أن يُسهم هذا البرنامج في إيجاد حل سريع لتقليص الفجوة بين الطلبات الإسكانية والمعروض من المشاريع الإسكانية، من خلال توفير الموارد المالية لتمويل شراء المواطنين أصحاب الطلبات الإسكانية على قوائم الانتظار عبر القطاع الخاص، حيث يقوم المطورون العقاريون ببناء وحدات سكنية وفق مواصفات واشتراطات وزارة الإسكان والتي تقوم بدورها بمراجعتها ومنح المشروع صفة «المشروع المُطابق لمواصفات السكن الاجتماعي»، الأمر الذي يمكِّنه من استهداف المواطنين على قوائم انتظار الخدمات الإسكانية، ويؤهِّله للحصول على الدعم الحكومي الممنوح للمواطنين عند الاستفادة من خدمة السكن الاجتماعي الحكومي، وقد استفاد من هذا البرنامج منذ تدشينه 9333 مواطنًا حتى أكتوبر 2021م.

المؤشر: * بلغت نسبة الدين العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي 18.1% سنة 2020م.

(3-2-1-1) إرساء حيازة آمنة

يوفر الدستور البحريني الحماية القانونية لضمان المساواة بين المواطنين من الجنسين في التملُّك وحق حيازة الأراضي والمُمتلكات، وورثها وتوريثها. ولقد جاء دستور المملكة مُعززاً لمبدأ حُرمة الملكية الخاصة في المادة (9)-ج، التي تنص على أن «الملكية الخاصة مصونة، فلا يُمنع أحد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون، ولا يُنزع عن أحد مُلكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه، وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً».

وعن استملاك الدولة للعقارات للمنفعة العامة، فقد وردت أول إشارة إليها في قانون البلديات الصادر في العام 1920م، حيث حددت المبادئ الرئيسة للاستملاك والتعويض، وفي العام 1944م صدر قانون جديد خول البلدية بموجبه سُلطة هذا الاستملاك للمصلحة العامة ولأغراض توسعة الطرق، عندما منحها الحق في توسعة الطرق بعرض ثلاثة أقدام دون تعويض، وما زاد عن ذلك يُعوض عنه، كما يتم تعويض الأملاك في حالة القطع العمومي.

ولقد استمر العمل بهذا القانون حتى عام 1970م، والذي توالت بعده القوانين المُعززة لتنظيم التعاملات مع المُلكيات الخاصة، وأهمها: المرسوم بقانون رقم (8) لسنة 1970م بشأن استملاك الأراضي للمنفعة العامة، والقانون المدني بمرسوم رقم (19)

لسنة 2001م الذي حدد الجوانب القانونية المُختلفة، ومن أهمها أنواع الالتزامات المُتعلقة بالمُلكيات والعقود والإيجارات وحق المُلكية والحيازة وحقوق الانتفاع والسكن والاستعمال والرهن، والمرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2002م بشأن التصرُف في الأراضي المملوكة للدولة، والقانون رقم (39) لسنة 2009م بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة، والذي تم فيه تطوير وتعديل الجوانب الإجرائية في الاستملاك والتعويض.

أما عن الحيازة بالإيجار ففي البحرين قانون يُنظم العلاقة بين المالك والمُستأجر منذ سنة 1944م، وقد تم تعديله عدة مرات إلى أن تم إلغاؤه وتعديلاته كافةً بإصدار قانون العقارات رقم (27) لسنة 2014م، ثم قانون رقم (13) لسنة 2020م بتعديل بعض أحكام قانون إيجار العقارات الصادر بالقانون رقم (27) لسنة 2014م، الذي أرسى قواعد راسخة فيما يتعلق بالحيازة الإيجارية والتسجيل العقاري، ومن ثم الحيازة الآمنة للمسكن.

(4-2-1-1) وضع برامج للنهوض بالأحياء الفقيرة والعشوائيات

تتميز البحرين بعدم وجود أحياء فقيرة أو مناطق عشوائية، حيث بذلت الحكومة وما زالت تبذل جهوداً كبيرة بخطوات حثيثة لتأهيل المناطق القديمة في الأحياء التقليدية بالمدن الرئيسة كافةً، مع الحفاظ على طابعها المعماري التقليدي، فقد قامت الحكومة بتطوير عدد من الأحياء السكنية القديمة بهدف الحفاظ على نسيجها الاجتماعي وطابعها التاريخي، ففي محافظة المحرق على سبيل المثال (عاصمة البحرين القديمة) ذات الإرث التاريخي، وبعد تطوير منطقة «حالة بو ماهر»، نجحت مبادرة «فرجان» في تطوير عدد من أحياء المُحافظة، مع الحفاظ على طابعها التُراثي وتوطين أهالي المنطقة فيها، وقد تم التطوير وفق جودة بناء عالية وطُرق وممرات تُحاكي تاريخ تلك المناطق، مما أسهم في اختيار المحرق كعاصمة للثقافة الإسلامية لعام 2018م، نظراً لعراقة تاريخها وإرثها الإنساني وما تجسده من مُقومات حضارية مُتميزة.

وتواجه التنمية الحضرية والتطوير العمراني تحدياً مُهماً وهو تحول المناطق التقليدية القديمة في قلب مدينتي المنامة والمُحرق وبعض المدن الأخرى إلى مأوى سكني للعمالة الوافدة بالإيجار، بعد انتقال سُكانها الأصليين إلى مناطق أخرى في المملكة. وبذلت المملكة جُهوداً كبيرة لاحتواء العمالة الأجنبية الوافدة في مناطق بعيدة عن الأحياء القديمة وقريبة من محال أعمالهم الصناعية والإنشائية، ومن ثم تحييد تأثيراتها الاجتماعية على حياة المواطنين.وقامت وزارة الإسكان بتطوير وإعادة تأهيل هذه

المناطق من خلال مشروع ترميم وإعادة تأهيل البيوت الآيلة للسقوط للحفاظ على السكان في تلك المناطق. وفي هذا السياق أنشأت المملكة إدارة خاصة معنية بالتنمية الحضرية نفذت العديد من المشاريع والمُبادرات لتأهيل وإعادة تعمير المناطق العُمرانية التقليدية وذلك بالتعاون مع المجالس البلدية. فقد تبنت الحُكومة مُشروع تنمية المُدن والقرى الذي يهدُف إلى النهوض بالمُجتمع وتنميته وتطويره لتوفير حياة آمنه وكريمة للمواطنين.

واهتم هذا المشروع بجانبين مُهمين، هما ترميم المنازل وصيانتها، وتركيب عوازل الأمطار. أما عن جانب الترميم والصيانة فهو يختص بإعادة بناء المساكن المُتهالكة للأسر التي لا تستطيع ترميم مساكنها وإعادة بنائها بالشكل المقبول، وذلك ضمن إطار ضوابط وإجراءات مدروسة وواضحة، ومنذ إطلاقه سنة 2004م تم الانتهاء من صيانة وترميم أكثر من 3 آلاف منزل، وكان من بينهم 279 منزلًا تم ترميمها وصيانتها بين 2016 و2020م.

وتجدر الإشارة إلى أن ساكني هذه العقارات تم إبقاؤهم في نفس مُحيطهم وبين جيرانهم، حيث تُنقل العائلة المستفيدة إلى سكن مؤقت لمدة ستة أشهر أو أكثر وتقوم الدولة خلال هذه الفترة بالتكفل بدفع إيجار السكن المؤقت، لتعود إلى مسكنها بعد الانتهاء من ترميمه وصيانته. ولقد تضمن المشروع إعادة بناء المنازل مزودةً بكافة المرافق الصحية والخدمية، كما تحملت الحكومة جميع تكاليف انتقال الأسر إلى السكن المؤقت. أما عوازل الأمطار فتقوم الحكومة بتركيبها على أسقف مساكن ذوي الدخل المحدود قبل مدة كافية من بدء هطول الأمطار باستخدام أحدث انواع عوازل الأمطار، إضافة إلى إصلاح الأسقف التالفة. وقد تم تركيب هذه العوازل لأكثر من 8,122 منزلاً خلال الفترة (2007-2020م)، من بينها 719 منزلاً تم الانتهاء منها أثناء الفترة (2016-2020م). إضافة إلى كل ذلك، تهتم الحكومة أيضًا بالتخفيف على الأسر ذوي الدخل المحدود التي يتعرض مسكنها للحريق، عبر تقديم تعويض مالي يُساهم في إجراء عمليات البناء والترميم للأضرار الناتجة عن هذا الحريق، ويُمنح هذا التعويض وفق شروط محددة.

المؤشرات: * لا يوجد في البحرين أي سُكان يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات عشوائية أو مساكن غير لائقة. * نسبة المدن التي لديها برامج لتطوير الأحياء الفقيرة (غير الرسمية) 100%. * عدد المدن التي لديها مُخصصات سنوية في الميزانية تعالج أياً من أشكال الحرمان الخمسة للأحياء الفقيرة، والأماكن العامة الشاملة في مناطق الأحياء الفقيرة المعروفة: لا ينطبق.

(5-2-1-1) دمج الإسكان في خطط التنمية الحضرية

على مدى العقود الثلاثة الماضية تحولت الأراضي إلى سلعة تُعد مخزوناً للثروة في مواجهة التضخم في أسعار السُلع والخدمات، كما أدت الزيادة السكانية إلى زيادة الطلب على أراضي البناء، والذي نتج عنها ارتفاع غير مسبوق في أسعار الأراضي في أنحاء البلاد كافة. ويوجب هذا الموقف استعداد البلاد لمواجهة الطلب المُتضاعف على الإسكان والبنية التحتية ، وقد واجهت البحرين مُشكلة نقص الأراضي للتنمية الحضرية باستصلاح البحر، إلا أن المساحات البحرية المتاحة للاستصلاح آخذة في التناقص، حيث يقتطع كل مشروع جديد من رصيد المياه الإقليمية للبلاد التي تُقدر مساحتها الآن بنحو 7,484 كم2. ولما كان اللجوء إلى هذه الأراضي الافتراضية ضرورة قصوى على الرغم من المحاذير البيئية فلابد أن يتم ذلك على ضوء الحاجات الفعلية. وأمام هذا الموقف وعلى الرغم مما بذلته الحكومة من جهود كبيرة على مدى أكثر من خمسين عاماً في توفير السكن الإجتماعي، إلا أن هناك زيادة مُستمرة في عدد طلبات الخدمات الإسكانية في ظل نقص مخزون الأراضي الصالحة للاستخدام السكني وارتفاع تكاليفها. وينضم لقائمة الخدمات الإسكانية حوالي 4,000 طلب جديد سنوياً مما يُشكل تحدياً جديداً أمام الحكومة للاستجابة لهذه الطلبات في ظل محدودية الموارد. ولقد تعامل المخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني 2030م في نسخته الثانية (2016م) مع قضية دمج الإسكان في خطط التنمية الحضرية بشكل صارم، حينما حدد المساحات المُخصصة للأغراض العمرانية وتوسعاتها المستقبلية تحديداً دقيقاً في جميع أنحاء مُحافظات المملكة الأربع، الأمر الذي استتبعه بالضرورة تخصيص الموارد المالية للمشاريع الإسكانية، حيث بلغت نسبة الانفاق الحكومي المخصص للمشاريع الإسكانية والمرافق 32% من إجمالي ميزانية المشاريع لسنة 2020م. وتتفاوت المشاريع الإسكان ما بين البناء والتشييد في المشاريع الإسكانية الكبرى، والصيانة والترميم والتجديد في المناطق القديمة في إطار إجراءات التجديد الحضري.

المؤشرات: لا يوجد من بين سُكان البحرين من يعيشون في أحياء غير رسمية أو مُستوطنات عشوائية أو مناطق غير لائقة. * نسبة المُدن التي أدمجت سياسات وأنظمة الإسكان في خطط التنمية المحلية الخاصة بها: كل المحافظات الأربع. * تراوحت النسبة المئوية لإجمالي الاستثمار في الإسكان ومرافق المجتمع (في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي في المنطقة الحضرية) بين 7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012م ونحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2019م. * بلغت نسبة الإنفاق الحكومي المُخصص للمشاريع الإسكانية والمرافق 32% من إجمالي ميزانية المشاريع لسنة 2020م.

(3-1-1) الوصول إلى الخدمات الأساسية

(3-1-1-1) توفير الوصول إلى مياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي، والتخلص من النفايات الصلبة

نظرًا لوقوعها في نطاق إقليم الصحاري الحارة الجافة (الذي يتميز بارتفاع حرارة مناخه وقلة تساقط الأمطار وارتفاع معدلات البخر بسبب كثافة الإشعاع الشمسي شتاءً وصيفاً)، تتميز مملكة البحرين بندرة ما يسقط عليها من أمطار حيث لا يزيد مُتوسطها السنوي عن 74 مل.

ويتسم هذا الكم المُتواضع من الأمطار بعدم انتظام سقوطه وتركزه الزمني الشديد، ومن ثم لا تتمتع البلاد بأي جريان مائي سطحي، إلا من بعض المسيلات المائية المؤقتة التي تعقب سقوط الأمطار ثم لا تلبث أن تختفي بفعل التسرب الباطني، لمسامية الصخور السطحية، أو التبخر بسبب ارتفاع الحرارة. ولقد اعتمدت البحرين تاريخياً في مواردها المائية على مصدر رئيسي هو المياه الجوفية التي تخرج من الآبار والينابيع والعيون الطبيعية البرية والبحرية، في الوفاء بحاجات السكان لمختلف الاستخدامات.

إلا أن النمو السكاني الكبير والذي صاحب عمليات التنمية الاقتصادية التي أفضت إلى تنوع النشاط الاقتصادي وارتفاع كبير في المُستويات المعيشية للسكان أدى جميعها إلى إرتفاع كبير في مُعدلات استهلاك هذه المياه إلى حد الاستغلال الجائر، فأدى ذلك إلى تراجع حاد في كمياتها وإرتفاع نسبة ملوحة مياهها. وعلى ضوء الظروف المناخية والانخفاض المتوالي في مخزون المياه الجوفية وارتفاع تكلفة إنتاج المياه المُحلاة، ستظل قضية توفير المياه إحدى أهم التحديات التي تواجهها المملكة في ضوء مُعدلات النمو السكاني العالية التي تشهدها.

وحيث إن البحرين تقع تحت خط الفقر المائي المُطلق (500 م3/للفرد في السنة)، وهو الذي تصبح تحته المياه عائقاً رئيساً للتنمية، لتأثيرها على المستوى المعيشي والصحة والبيئة، ونتيجةً للنمو السُكاني المُرتفع السريع تُعاني موارد المياه من ضغوط كبيرة، حيث انخفض مُعدل استهلاك الفرد للمياه من 117.6م3 سنوياً عام 2006م إلى 113م3 من نفس العام، ثم عاد للارتفاع إلى 118.4م3 في سنة 2018م.

ونظرًا لالتزام الدولة بتوفير مياه صالحة للشرب للجميع، فقد تطلب الأمر زيادة مُستمرة في مُعدلات ضخ الإستثمارات في إنشاء محطات تحلية جديدة، والتي تُعد المصدر الرئيس لمياه الشُرب في البحرين. وقد عملت حُكومة المملكة على تأمين بنيةً تحتيةً مقتدرة للموارد المائية، وإدارة جودة للمياه لتوفير مياه جيدة صالحة للشرب وفقاً لمعايير السلامة والجودة الخاصة بمنظمة الصحة العالمية (WHO) ومواصفات مجلس التعاون الخليجي الخاصة بمياه الشرب. وتقوم الحُكومة بدعم تكاليف نُظُم التشغيل ومُعالجة المياه والتوزيع، لتصل إلى المُستهلك بأسعار مناسبة.

ويتمتع كامل السُكان بإمدادات المياه النقية من خلال شبكتي النقل والتوزيع للمياه المُنتشرتين في جميع مناطق المملكة والتي تنقل المياه المُحلاة من عدد من محطات تحلية مياه البحر وتحلية مياه الآبار الجوفية مُختلفة السعات والتقنيات، بقدرة إنتاجية حالية تساوي حوالي 703 ألف م3 يومياً، كذلك تمتلك الحكومة مخزوناً إستراتيجياً من المياه الجوفية يُقدر بحوالي 114 الف م3 يومياً يُستخدم فقط في حالات الطوارئ.

ولقد دأبت المملكة على تحسين استغلال الموارد المائية والمُحافظة عليها بترشيد استخدامها في مختلف الأغراض، مع تقليل الهدر المائي في شبكات المياه، وتحسين عدادات استهلاك المياه للحفاظ عليها، مع زيادة القدرات التخزينية وتطوير برامج إعادة الاستخدام. وتبذل هيئة الكهرباء والماء جهوداً حثيثة لخفض استهلاك المياه عن طريق مراقبة أحجام التوصيلات المائية في مواقعها، حيث يتم مسح وتحليل المُتطلبات المائية للمواقع وفقاً للمعايير المُتبعة لمختلف الفئات، إضافة إلى دراسة وتقييم الطلبات الجديدة وفقاً لنظام التمديدات المائية، كما تقوم الهيئة بتوزيع أجهزة ترشيد المياه كمرشدات التدفق وأجهزة الري للتحكُم في الاستهلاك اليومي للمياه.

وفي الوقت ذاته تهتم البلاد بإجراء البحوث والدراسات حول كيفية الاستفادة القصوى من القليل الذي يسقُط على البحرين من أمطار للإسهام في سد الفجوة المائية التي تُعاني منها المملكة. كما يأتي في الإطار نفسه إدخال نُظُم الري الحديثة كالرش والتنقيط من أجل توفير استهلاك المياه في القطاع الزراعي، على الرغم من صغره، للمحافظة على التربة الزراعية من التملُّح. ويُشكل ازدياد الطلب على المياه النظيفة النقية على ضوء ارتفاع تكلفة تحلية المياه عبئاً إضافياً على الموازنة العامة تتحملهُ الدولة باستمرار، حيث إن الحكومة تقوم بدعم الاستهلاك المنزلي للمياه بنحو 65% من تكلفة الإنتاج.

أما عن الصرف الصحي، فالتخلُص من مياه الصرف يُعد من الحاجات الأساسية للإنسان لضمان بيئة صحية نظيفة، وتُعاني خدماته من ضغوط مُماثلة لتلك التي تعانيها إمدادات المياه النقية الصالحة الآمنة، نظراً للنمو المُتسارع للسُكان والتطورات العمرانية. ولقد بدأت مملكة البحرين في إنشاء وتطوير البُنى التحتية لشبكة الصرف الصحي ومُرفقاتها منذ عام 1971م، الأمر الذي جعل البحرين تتمتع بشبكة للصرف الصحي تتكون من: شبكة لخطوط الصرف قوامُها نحو 173 كم من الخطوط الكبيرة الرئيسة، ونحو 1,589 كم من الخطوط الرئيسة، وحوالي 2,394 كم من الخطوط الفرعية، و170كم من خطوط الضخ، ونحو 48,924 ألف غرفة تفتيش رئيسة، وحوالي 183,386 ألف غرفة تفتيش فرعية، و 63,379 ألف غرفة تفتيش فرعية صغيرة، و585 محطة ضخ ورفع لمياه الصرف الصحي.

بالإضافة إلى ذلك تقوم الحُكومة بتشغيل وإدارة 4 محطات رئيسة لمعالجة مياه الصرف الصحي يبلُغ إجمالي طاقتها الاستيعابية 357 ألف م3 يومياً، و12 محطة فرعية أخرى يبلُغ إجمالي طاقتها الاستيعابية 13 ألف م3 يومياً. كما يقوم القطاع الخاص بتشغيل عدد آخر من المحطات، خاصةً بعد صدور القانون بمرسوم رقم (41) لخصخصة الأنشطة الحُكومية في الصرف الصحي عام 2002م.

ولقد اعتمدت عملية خصخصة خدمات الصرف الصحي على وضع الخطة الوطنية الرئيسة لخدمات الصرف الصحي الجديدة (NMPSES)، والتي يلعب القطاع الخاص دوراً رئيساً في إدارة ما سيتم بناؤه من محطات جديدة استجابةً لازدياد أعداد السكان والنمو العمراني في المملكة. وعلى مستوى مياه الأمطار فهناك شبكة لتصريفها قوامُها أكثر من 1,445 كم من الخطوط الرئيسة والفرعية لجمع المياه من نحو 19 ألف غرفة تفتيش، و 7.5 ألف مصيدة، و 50 ألف أخدود، يصبُ جميعها في 100 محطة للضخ والرفع. والتحدي الرئيس في هذا المجال هو التكلفة المرتفعة لإنشاء شبكة الصرف الصحي بسبب ارتفاع تكلفة محطات الرفع والمعالجة وشبكات الأنابيب، لذا فإن هناك حاجة ماسة إلى رصد ميزانيات إضافية لربط المشاريع الجديدة للإسكان بشبكة المرافق العامة، مع تطوير استراتيجية الصرف الصحي لتتلاءم مع مُختلف التحديات حتى العام 2030م. ومن أفضل المُمارسات في قطاع الصرف الصحي إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المُعالجة (TSE) في البحرين منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي في ري الحدائق والمُنتزهات والتشجير في الشوارع الرئيسة بشكلٍ أساسي.

وقد ساعد ذلك في الحفاظ على مخزون المياه الجوفية، كما يتم حالياً إجراء الدراسات بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، والهيئة الوطنية للنفط والغاز لاستخدام المياه المعالجة لأغراض أخرى غير الري، لتحفيز القطاع الصناعي لاستخدام المياة المعالجة كبديل لعمليات الإنتاج الغير مباشر كغسيل الرمال والتبريد وذلك ضمن جهودها في الحفاظ على الموارد المائية.

وقد تم الاعتراف بجهود مملكة البحرين في إدارة مياه الصرف الصحي بتصدرها المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في إدارة مياه الصرف الصحي بناءً على مؤشر الأداء البيئي 2020م الصادر عن جامعة ييل (Yale University) .

أما عن جمع النفايات الصلبة والتخلُص منها، فتقوم وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العُمراني بتزويد الأسر البحرينية بأكياس النفايات القابلة للتحلل، وذلك من خلال الأجهزة الذاتية الإلكترونية المخصصة لذلك ببعض البلديات، أو بشكل مباشر عبر المكاتب المختصة بتوزيع الأكياس ببلديات المحافظات الأربع. كما توفر الوزارة أكثر من 20,000 حاوية موزعة على الأحياء السكنية، يتم غسلها وتطهيرها بشكل دوري مُنتظم.

في الوقت ذاته تتوافر حاويات الفرز من المصدر لإعادة التدوير في 77 موقعاً بالأحياء السكنية للاستفادة من المواد المُختلفة القابلة للتدوير كالبلاستيك، والورق، والمعادن، والزجاج. ويتم التخلُص من النفايات الصلبة في البحرين، المنزلية والتجارية، باستخدام أفضل السُبُل الآمنة. وفي بداية العام 2019م قامت وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العُمراني بالشراكة مع القطاع الخاص بإقامة منشأة لتدوير جميع مُخلفات الهدم والبناء التي تُقدر كميتها بحوالي 40% من إجمالي النفايات الواردة للمدفن.

المؤشرات: * طبقًا لبيانات هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية لسنة 2020م، تُغطي شبكات المياه الصالحة للشرب 100% من السُكان. * بلغت نسبة السُكان المخدومين بأنظمة صرف صحي مُدارة 100% من سُكان البلاد في سنة 2020م. * بلغت نسبة النفايات البلدية الصلبة التي تم جمعها وإدارتها في مرافق خاضعة للرقابة 100% من إجمالي النفايات البلدية الصلبة الناتجة عن المُدن في عام 2020م.

(2-3-1-1) ضمان الوصول إلى نظام نقل عام آمن وفعَّال

ساهمت الزيادة السُكانية والمشاريع الإسكانية المُتتالية في نمو وتوسع شبكة الطُّرق، غير أن الزيادة المطَّردة في أعداد المركبات (بنحو 26 ألف مركبة سنويًا) نتيجة ارتفاع مُستويات المعيشة، ومحدودية دور النقل الجماعي قد تسببا في زيادة الاكتظاظ المروري والازدحام والاختناقات المُرورية، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع في نسب تلوث الهواء من جانب، وارتفاع عدد المُخالفات والحوادث المُرورية من جانب ثان، وتراجع في مُعدلات الإنتاج من جانب ثالث، ومن ثم يُصبح قطاع النقل والمواصلات الحالي غير مواكب للتنمية.

فقد شهدت معدلات الإزدحام على الطُرُق في البحرين زيادة مُستمرة حيث تتعدى كثافة المركبات على الطُرُق 200 مركبة/كم، كما تتعدى كثافة المركبات حوالي 500 مركبة لكل 1,000 شخص (شخصان لكل مركبة)، وإذا ما استمرت زيادة أعداد السيارات الخاصة على النحو المذكور، فمن المُتوقع أن يتساوى عدد المركبات مع عدد سُكان البلاد بحلول عام 2030م. وسعيًا لتخفيف الازدحام المروري وتجنُب آثاره السلبية وضمان انسيابية الحركة المرورية، فقد تبنت المملكة سلسلة من السياسات والإجراءات المُتكاملة على مستويين: توسيع شبكة الطرق وتحسينها، وتطوير وسائل النقل العام الجماعي السريع والفعَّال. وقد شكّل هذان المستويان 45% من إجمالي السياسات والإجراءات المُتخذة لمواجهة مُشكلات الازدحام المُروري (الشكل 1).

وعلى مُستوى شبكة الطُرُق، تتميز شبكة طرُقُ البحرين بجودتها العالية، وتوافُر بُنية تحتية مُتكاملة بين جميع أنظمة النقل عليها، كما تتوافر عليها حركة مرورية آمنة، نتيجة ما ضُخ فيها وفي بُناها التحتية من استثمارات شكَّلت مكوناً رئيساً من مكونات موازنة الحُكومة على مدى العُقود الخمس الماضية. فمنذ سنة 2007م تبنت حكومة المملكة خطة إستراتيجية وبرامج توسُعية لشبكة الطرُقُ والجسور العلوية على التقاطعات الرئيسة لاستيعاب الحركة المُتزايدة للمرور، وكان من نتائجها أن تبوأت البحرين مركزاً مُتقدماً بين دول العالم في مجال الطُرُق المرصوفة بتخطي نسبة هذه الطرق نحو 85% من مجموع أطوال شبكة الطُرُق البحرينية. وارتفع مجموع أطوال شبكة الطُرُق من إجمالي قدره 1,977 كم سنة 1995م إلى 4,940 كم سنة 2020م، الأمر الذي أدى إلى انخفاضٍ ملحوظ في المساحة التي يخدمُها الكيلومتر الواحد من الطُرُق انخفاضاً كبيراً، من 0.30 كم2 في عام 1995م إلى 0.16 كم2 في 2020م.

الشكل 1: الإجراءات المُتكاملة للتعامُل مع مُشكلة الإزدحام المُروري في مملكة البحرين

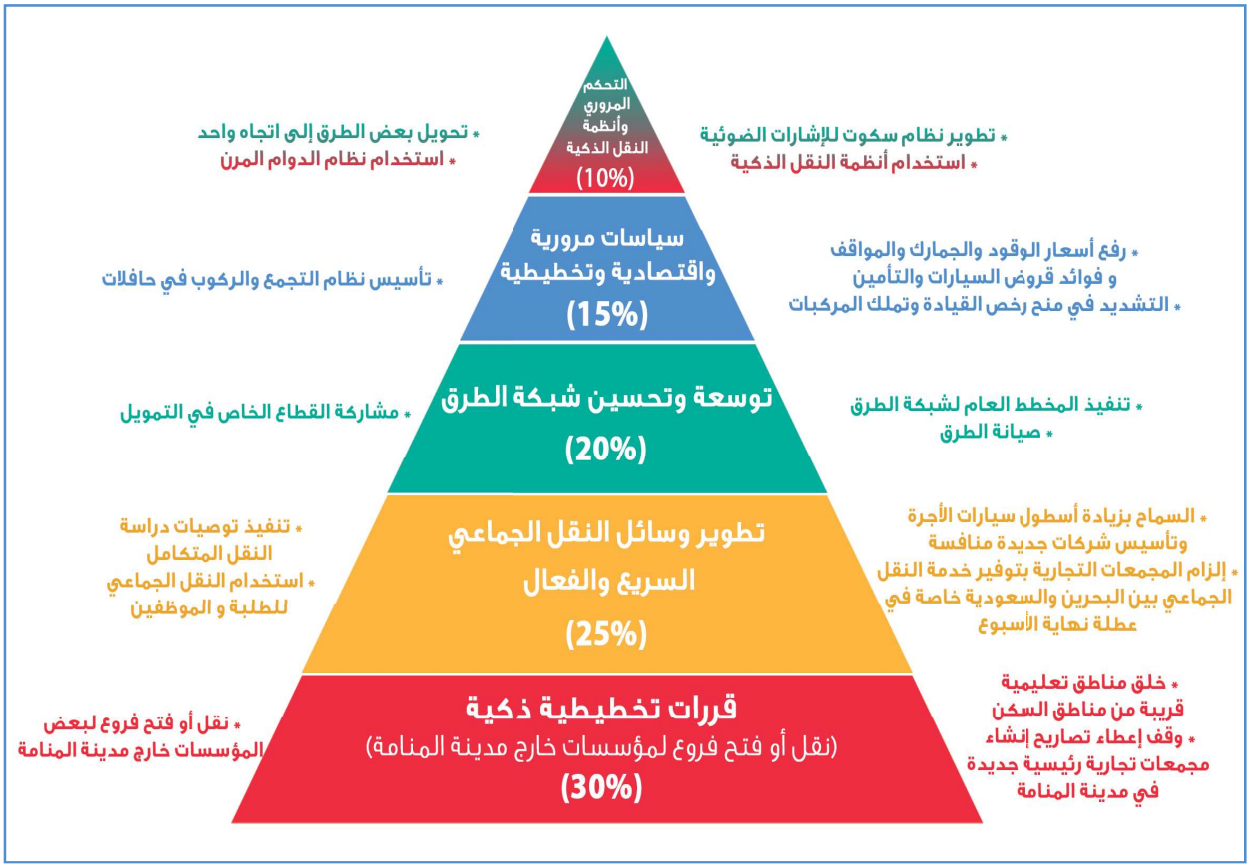

وعلى مُستوى تطوير شبكة النقل العام، فقد لعب النقل العام دوراً هاماً في حياة المُجتمع البحريني حتى سبعينيات القرن الماضي، وبحلول الطفرة النفطية تغيرت الصورة تماماً بحيث قل الاعتماد عليه بدرجة كبيرة واقتصر استخدامه على بعض الجاليات الأجنبية وخاصة فئة العمالة القليلة الأجر وبعض حالات قليلة من البحرينيين حتى وقت قريب.

ومؤخراً وجهت الحُكومة اهتماماً كبيراً بهذا القطاع لحيويته وقدرته على التخفيف من الازدحام المُروري وحدّة مُشكلة النقل الحضري. وقد قامت مملكة البحرين بتطوير خدمة حافلات النقل الجماعي في عام 2015 من خلال رفع أسطول الحافلات بنسبة تفوق 300% لتغطية نسبة كبيرة من المناطق الأكثر سكاناً، حيث يبلُغ الأسطول الحالي 141 حافلة، وقد وصل عدد مُستخدمي هذه الخدمة منذ تطويرها إلى أكثر من 65 مليون راكب في مطلع عام 2021م.

ومن أبرز التحديات التي تواجهُها الجهات المعنية في هذا المجال هو نشر الوعي بأهمية استخدام وسائل النقل العام، وبخاصة بعد تحديثها، في الحفاظ على البيئة وتقليل مخاطر حوادث الطُرُق وتقليل الازدحام المروري لتوفير الوقت والجُهد. في الوقت ذاته تقوم حُكومة المملكة حالياً بدراسة بدائل عدة مُختلفة للنقل الجماعي السريع.

ومن أفضل المُمارسات اتخاذ عدة خطوات لزيادة نظام الدفع غير النقدي على متن الحافلات عن طريق بطاقة السفر (GO CARD) والمحافظ الإلكترونية، حتى أن المُعاملات غير النقدية على الحافلات زادت نسبتها من 50% إلى 90% مؤخراً، مما أسهم في تقليل أوقات الصُعود على متن الحافلات. بالإضافة إلى ذلك، تم توفير خدمات داعمة ومُشجعة لاستخدام الحافلات كشبكة الإنترنت اللاسلكية (WiFi) ونظام مُراقبة مُتميز لتوفير خدمات آمنة على متن الحافلات وتهيئة الحافلات للاستخدام من قبل ذوي الإعاقة.

كما عملت مملكة البحرين على تطوير البُنى التحتية المُساندة للنقل الجماعي حيث تم إنشاء محطات توقف جديدة للحافلات ومحطات في حرم الطريق، بالإضافة إلى توفير 26 محطة مُكيفة وتطوير 265 محطة لتوقُف الحافلات. كما قامت بتوفير شاشات عرض للمواعيد الفعلية لوصول الحافلات في عدد من المواقع الحيوية وتزويد جميع المحطات برمز الاستجابة السريع (QR Code) للحُصول على هذه المعلومات، وذلك لمواكبة التكنولوجيا الحديثة والتطوير القائم في مجال النقل. وفي الوقت ذاته تعكف الحُكومة حالياً على الإنتهاء من دراسات إنشاء المرحلة الأولى من مشروع مترو البحرين الذي سيربط أهم المناطق الحيوية في داخل المملكة بطول يصل إلى 29 كم باستخدام 20 محطة توقُف. كما تعمل مع المؤسسة العامة لجسر الملك فهد على الانتهاء من الدراسات النهائية لإنشاء جسر جديد يربط المملكة بشبكة سكة حديد دول مجلس التعاون عبر المملكة العربية السعودية للتنفيذ بالشراكة مع القطاع الخاص (الجدول 4).

المؤشر: * نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة حسب المحافظة والجنس (%) جدول 4.

الجدول 4: نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة حسب المحافظة والجنس (%)

المؤشر	المحافظة	الجنس	السنة
			2018
نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة	العاصمة	ذكور	16.1
		إناث	19.4
		كلا النوعين	17.2
	المحرق	ذكور	19.1
		إناث	17.3
		كلا النوعين	18.4
	الشمالية	ذكور	29.2
		إناث	21.8
		كلا النوعين	26.0
	الجنوبية	ذكور	21.9
		إناث	24.6
		كلا النوعين	22.8
نسبة كبار السن الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة	العاصمة	كلا النوعين	24.4
	المحرق	كلا النوعين	20.6
	الشمالية	كلا النوعين	16.8
	الجنوبية	كلا النوعين	23.2

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

(3-3-1-1) توفير الوصول إلى الطاقة المتجددة الحديثة

تتميز مملكة البحرين بشبكة كهرباء عالية الجودة تُغطي مُنشآتها أرجاء البلاد كافة، ويستحوذُ الاستهلاك المنزلي على النصيب الأكبر بين قطاعات الاستهلاك المُختلفة، ومع ارتفاع مُستويات المعيشة يتزايد هذا الاستهلاك بشكل مُطرد، ومُتوقع له أن يستمر في التزايُد، حيث شهد الاستهلاك المنزلي ونصيب الفرد من الطاقة الكهربائية ارتفاعاً مُستمراً حتى بلغ حالياً 12,750 كيلووات/ساعة في السنة.

يعتمد توليد هذه الطاقة على المحطات الحرارية بشكل أساسي، ومع زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية واستمرار الدعم الحكومي للاستهلاك المنزلي بنحو 85% من تكلفة الإنتاج والنقل والتوزيع، ومع انخفاض تكلفة إنتاج الكهرباء من الموارد المُتجددة وتحديداً من الطاقة الشمسية، لجأت مملكة البحرين منذ عام 2014م إلى وضع خطط وإستراتيجيات لتنويع مصادر الطاقة لتشمل موارد الطاقة المتجددة التي أصبحت مُنافساً هاماً للطاقة الأحفورية، والاستفادة من تقنيات وبرامج تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها، وقامت بإعداد هذه الخطط والاستراتيجيات هيئة الطاقة المُستدامة لكونها الجهة الحكومية المعنية بالطاقة المُستدامة في مملكة البحرين.

بدأت هيئة الطاقة المُستدامة في إعداد وتنفيذ خطتين وطنيتين، إحداهما لزيادة نسبة مصادر الطاقة المُتجددة في المزيج الكُلي للطاقة المُنتجة والمُستهلكة، والأخرى لرفع كفاءة الاستخدام والاستهلاك الكُلي للطاقة، مع تشجيع الاستثمار في هذا القطاع. وتشتمل الخطة الأولى (الخطة الوطنية للطاقة المُتجددة NREP) على 3 سياسات و7 محاور أساسية لمشاريع الطاقة المُتجددة بهدف زيادة نسبة مُساهمة مصادر الطاقة المُتجددة (النظيفة) في المزيج الكُلي للطاقة المُنتجة والمُستهلكة على المُستوى الوطني إلى 5% بحلول عام 2025م (بما يعادل 250 ميجاوات)، ثم إلى 10% بحلول عام 2035م (بما يُعادل 710 ميجاوات)، مما سيؤدي إلى ترشيد استخدام مصادر الطاقة الأحفورية مثل الغاز الطبيعي، ومن ثم الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة. فبالوصول إلى النسبة الأولى يُمكن توليد حوالي 480 جيجاوات/ساعة في السنة من الطاقة النظيفة على المُستوى الوطني، مما يعني توفير 5.7 مليون وحدة حرارية بريطانية "MMBTU" من الغاز الطبيعي سنوياً، إضافة إلى تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة التي تؤثر سلباً على البيئة والصحة بما يُقدر بـ 393 ألف طن سنوياً من غاز ثاني أكسيد الكربون.

أما الخطة الثانية (الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة NEEP) فقد اشتملت على 22 مُبادرة يتم العمل عليها بالتعاون مع مُختلف القطاعات والجهات في المملكة بهدف تحسين كفاءة استهلاك الطاقة بنسبة 6% بحلول 2025م. ومنذ اعتماد الخطتين وأهدافهما في يناير2017م، تمكنت المملكة في فترة وجيزة من تحقيق 70% من الأهداف الموضوعة لعام 2025م.

وقد طورت المملكة التشريعات لتحسين مناخ الاستثمار في قطاع الطاقة المُتجددة لتشجيع القطاع الخاص للمُشاركة فيه، مما أدى إلى اجتذاب استثمارات تُقدر بأكثر من 140 مليون دينار بحريني، وكذلك تمكين مملكة البحرين في مسيرة تلبية التزاماتها الوطنية مثل الرؤية الاقتصادية 2030م وبرنامج الحكومة، والالتزامات الإقليمية مثل إطار عمل جامعة الدول العربية، والعالمية مثل اتفاقية باريس للتصدي للتغير المناخي (Paris Agreement) وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المُستدامة (UN SDGs).

وكان لاعتماد الخطتين وبدء الحُكومة بتبني عدد من المُبادرات في مشاريعها مردوداً إيجابيًا واضحاً على توفير تكاليف الكهرباء وإنتاج الطاقة، وشكَّل ذلك مؤشراً هاماً للقطاع الخاص لمدى جدية الحكومة في دعم مشاريع ومُبادرات الطاقة المُتجددة وكفاءة الطاقة مما دفع بالقطاع الخاص الى دعم توجُهات الحُكومة في التحول إلى الطاقة المُستدامة والاستثمار في مشاريعها، فقد عملت هيئة الطاقة المُستدامة على عدة خطوات ومُبادرات محورية وأساسية للنهوض بقطاع الطاقة المُستدامة وتحقيق الأهداف الوطنية، من أهمها:

1. السماح للأفراد بتركيب أنظمة الطاقة المُتجددة على أسطح المنازل والمنشآت بدايةً من يناير 2018م، والاستفادة من الكهرباء المُنتجة لاستهلاكهم، وتحويل الفائض إلى الشبكة الحُكومية للكهرباء والحصول على خصم في فواتيرهم، وذلك من خلال سياسات صافي القياس.

2. مشروع الطاقة الشمسية على أسطح المباني الحُكومية وجذب المُستثمرين من القطاع الخاص لتطوير مشاريع الطاقة المُتجددة. ولقد تمثلت المرحلة الأولى من هذا المشروع في تركيب أنظمة الطاقة الشمسية على أسطح مُنشآت ومباني 8 مدارس حُكومية في ديسمبر 2020م كحزمة أولى لإنتاج 3 ميجاوات من الطاقة الشمسية.

ومن المُتوقع أن تُقلص هذه المُبادرة تكاليف استهلاك وزارة التربية والتعليم من الكهرباء تصل إلى ما نسبته20-33 %. وجاءت المرحلة الثانية من هذا المشروع باستلام هيئة الطاقة المُستدامة لطلبات من 23 وزارة ووجهة حكومية لتركيب أنظمة الطاقة الشمسية فوق أسطح مبانيها.

3. إعداد دراسات الجدوى والمُقترحات لوزارة الإسكان لدمج حلول الطاقة الشمسية في المُدن والمشاريع الإسكانية، والاستفادة منها في إنارة الشوارع والسواحل والمُتنزهات.

4. إعداد أول أطلس رياح تفاعُلي في 12 أبريل 2018م لتفعيل مشاريع استغلال طاقة الرياح في المناطق البرية و الساحلية و البحرية في المياه العميقة.

5. بدء العمل على مُبادرة تحويل المُخلفات إلى طاقة كعنصر هام ومحوري من عناصر الإستراتيجية الوطنية لإدارة المُخلفات والتي تقوم بالعمل عليها الجهات المعنية، ويشمل ذلك دراسة جدوى عدة تقنيات لمُعالجة النفايات بمُختلف أنواعها والاستفادة منها لإنتاج طاقة من موارد بديلة قدرتها الهيئة بنحو 50 ميجاوات.

6. التوسُع في إنشاء محطات الطاقة الشمسية على نطاق واسع باللجوء الى حلول إبداعية مُبتكرة للتغلُب على محدودية المساحة والأراضي المُتاحة لتطبيق مشاريع الطاقة المُتجددة المركزية، والتوجه إلى الأنظمة الموزعة، باستخدام أسطح المباني والمُنشآت الحُكومية ومواقف السيارات وغيرها لتركيب الأنظمة الموزعة وأعمدة الإنارة لتحقيق وفورات مالية للحُكومة. ولقد تم حصر الأراضي والمواقع المُناسبة لهذه المشاريع، وتم تقدير الإنتاجية المُتوقعة لها بأكثر من 50 ميجاوات من الطاقة النظيفة، وجاري تقييم مواقعها، والحصول على الموافقات اللازمة تمهيداً لعرض بعضها على القطاع الخاص كفرص استثمارية في هذا المجال.

7. وافق مجلس الوزراء على بناء محطة مركزية للطاقة الشمسية في منطقة مكب/مدفن النفايات في منطقة عسكر بطاقة إنتاجية تبلغ 100 ميجاوات من الطاقة النظيفة، وتم طرح مُناقصة المشروع في عام 2018م من قِبل هيئة الكهرباء والماء.

8. لتشجيع زيادة الاستثمار في هذا المجال، قامت هيئة الطاقة المُستدامة بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومجلس التنمية الاقتصادية ومجلس تنظيم مزاولة المهن الهندسية باستحداث فئة نشاط فرعي تجاري خاص بهندسة الطاقة المُتجددة لشركات استشارية في الطاقة المتجددة، وتم تفعيله على المنصة الإلكترونية «سجلات» في يوليو عام 2020م.

9. قامت هيئة الطاقة المُستدامة بالتعاون مع وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العُمراني بإعداد سياسات دليل المباني الخضراء ودمجه في المنصة الإلكترونية «بنايات»، حيث يتضمن الدليل على عشرة اشتراطات إلزامية قبل إعطاء رخصة البناء وأكثر من 64 اشتراطا اختياريا يتم تطبيقهم بمنهج المرحلية بدءًا بالمباني والمنشآت الحكومية.

10. تقوم هيئة الطاقة المُستدامة بإعداد سياسات تصنيف المباني الخضراء والتي تُعد مُكملاً هاماً لسياسات دليل المباني الخضراء، والتي يتم بموجبها تقييم المباني وتصنيفها بحسب استيفائها للاشتراطات الإلزامية والاختيارية وما تحققه بذلك من وفورات في تكاليف الكهرباء وما تحققه من كفاءة في استهلاك الطاقة فيها.

11. قامت الهيئة بالعمل مع المؤسسات المصرفية والبنوك لإعداد حزم التمويل المُستدام المُخصصة لتشجيع الاستثمارات في مشاريع الطاقة المُتجددة، حيث قامت الهيئة بتوقيع إتفاقية تعاون مُشترك مع صندوق العمل «تمكين» ومع عدد من المصارف في المملكة بغرض توسيع خدمات الدعم ضمن نطاق برنامج تمويل المؤسسات وذلك لتمكين المؤسسات الراغبة في الحُصول على تمويل شراء وتركيب الألواح الشمسية لتوليد الطاقة.

12. قامت الهيئة بالتعاون مع شركة البحرين للتسهيلات التجارية بتدشين مُبادرة تمويل الطاقة في مشاريع الطاقة الشمسية باسم «The Sun» وهو مُنتج مالي يُتيح للراغبين بالحصول على تسهيلات مالية لتركيب أنظمة الطاقة الشمسية على مبانيهم أو مُنشآتهم، من خلال نظام إيجار ينتهي بالتملُك لأنظمة الطاقة الشمسية التي تم إيجارها، وهو يستهدفُ أصحاب الشركات بكافة أنواعها ومُلاّك العقارات والمنازل، ويوفرُ مجموعة من الخدمات المجانية والتي تشمل دراسة الموقع، والاستهلاك الفعلي للكهرباء.

أما بالنسبة لجهود هيئة الطاقة المُستدامة المبذولة في إطار الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة، فتشمُل هذه الخطة 22 مُبادرة لرفع كفاءة الطاقة عبر قطاعات الدولة السكنية والتجارية والصناعية والحكومية والكهربائية والمواصلات، إضافةً إلى العديد من المُبادرات الشاملة لعدة قطاعات (إعادة توجيه دعم الكهرباء، ونشر الوعي والمعلومات، والبُنية التحتية المؤسسية، والتدريب للسوق المحلي)، الأمر الذي سينتُجُ عنه تحسين في مُستوى كفاءة استهلاك الطاقة بنسبة 6% بحلول 2025م (من مُتوسط استهلاك الفترة 2009-2013م) ، ما يُعادل توفير إستهلاك 5,800 جيجاوات/ساعة، فضلًا عن الوفورات المالية الكبيرة والمُقدرة بـ 230 مليون دينار بحريني سنوياً (ما إذا تم تطبيق كافة المُبادرات وتم تحقيق الهدف الوطني)، بالإضافة إلى التخفيض التراكُمي في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنحو 3.4 ملايين طن.

وتقوم الهيئة حالياً بتشجيع الاستثمار في الطاقة المُتجددة وتطوير سياسات الطاقة فيها لجعلها مُستدامة، كما تعمل على تقييم الاحتياجات المؤسسية والأدوات القانونية اللازمة للنهوض بقطاع الطاقة المُتجددة وكفاءة الطاقة في مملكة البحرين، والعمل على سد الفجوات وبناء القدرات لكي يتمكن قطاع الطاقة المُستدامة من الاسهام في تنويع الركائز الاقتصادية ودعمها بما يحقق ديمومتها وشُمولية الاستراتيجيات التنموية كافةً.

كما وتقوم حالياً هيئة الطاقة المُستدامة بالعمل على عدة مُبادرات ومشاريع بالإضافة إلى دعم جُهود الاستثمار في مشاريع الطاقة المُتجددة، كمشاريع الطاقة الشمسية ومشاريع طاقة الرياح في المساحات البرية والساحلية والمياه العميقة، بالمنهجية المرحلية ومشاريع تجريبية يتم تعميمها والتوسع فيها حين إثبات جدواها، كما تم تعديل قانون المباني والإجراءات المُرتبطة به ليشمل مشاريع البناء للمباني الحُكومية والخاصة إضافة للمباني السكنية، وذلك في إطار ترشيد استهلاك الكهرباء.

المؤشر: * حتى 2021 تم حصر حزمة مشاريع ومُبادرات تمت الموافقة عليها لتحقيق 70% من الهدف الوطني لزيادة حصة الموارد المُتجددة في المزيج الكُلي للطاقة، والذي سيبلغ 5% بحلول 2025م.

(4-3-1-1) الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تبوأت مملكة البحرين مكانة رائدة في مؤشر البُنية التحتية للاتصالات، فقد حصلت مملكة البحرين على المرتبة الأولى في العالم العربي والمرتبة 31 على مُستوى العالم في مؤشر تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI)، وهو مؤشر مُركب يُراقب ويُقارن تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر البلدان وعلى مر الزمن؛ في «قياس تقرير مُجتمع المعلومات 2017» الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU).

المؤشرات: * بلغ عدد الاشتراكات المنزلية لخطوط الإنترنت 2,010,168 إشتراك لعام 2020م. * بلغت نسبة مُشتركي الهاتف النقال لعام 2020م: 119% * تبلُغ نسبة مُستخدمي الإنترنت بمملكة البحرين 99.70% * تبلُغ نسبة مُشتركي الإنترنت المُتنقل 124% * تبلُغ نسبة مُشتركي الإنترنت الثابت 10% * تبلُغ نسبة تغطية شبكات الاتصالات المتنقلة 100%. * تبلغ نسبة تغطية المساكن بشبكة النطاق العريض 78%. * تبلُغ نسبة تغطية الشركات بشبكة النطاق العريض 100%.

(2-1)تحقيق الرخاء الحضري المُستدام والشامل وتوفير الفُرص للجميع

(1-2-1) الاقتصاد الحضري الشامل

(1-1-2-1) تحقيق العمالة المُنتجة للجميع بما في ذلك توظيف الشباب

يُعد اقتصاد البحرين اقتصاداً حضرياً في المقام الأول، تلعب فيه قطاعات الصناعة التحويلية والمشروعات المالية والخدمات الدور الأعظم، بينما يُشكل قطاع الزراعة وتربية الحيوان وصيد الأسماك أقل من 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وقطاع التعدين والمحاجر نحو 19.50% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلاد في 2020م. وبنهجها منهاجاً اقتصادياً حُراً، شهد الاقتصاد البحريني تحولات هيكلية جذرية منذ سبعينيات القرن العشرين، توسعت على إثرها القاعدة الاقتصادية للبلاد، وتنوعت مصادر دخلها، وتغيرت خريطتها الإقتصادية تغيُراً جذرياً، حيث بلغ إسهام القطاع غير النفطي 10مليارات دينار بحريني سنة 2020م (ما يزيد على 81.38% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة)، بعدما كان 7.7 مليارات دينار بحريني سنة 2011م (نحو 78.6% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة). ومع هذا التوسُع الاقتصادي اتسعت قاعدة القوى العاملة بالبلاد لتبلُغ كُتلتها 876 ألف عام 2020م، شكل البحرينيون فيها نحو 30% (254 ألف). ولقد ارتفعت مُعدلات مُساهمة البحرينيين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في البلاد من حوالي 48% عام 2012م إلى 51% تقريباً سنة 2020م.

كما حقق مُعدل مُساهمة الإناث ارتفاعاً كبيراً من 32.7% سنة 2012 إلى 42.8% سنة 2020م، وذلك في نفس الوقت الذي شهد فيه مُعدل الذكور تراجعاً ملحوظاً من 63.2% إلى 59.7% بين السنتين المذكورتين. وربما يرجع الارتفاع الملحوظ في مُساهمة الإناث إلى ارتفاع المُستويات التعليمية للمرأة والذي أسهم في تمكينها اقتصادياً وزيادة مُشاركتها في النشاط الاقتصادي، حيث ارتفع نصيبها في قوة العمل البحرينية من أقل من 20% عام 1991م إلى نحو 26% في بداية الألفية، ثم إلى 42.8% سنة 2020م.

ومع تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية في مطلع الألفية الجديدة ازداد انفتاح اقتصاد البلاد على التجارة العالمية، وشجعت المملكة عملية التوظيف في القطاع الخاص، وسعت سعياً حثيثاً لتحسين أجور البحرينيين العاملين في هذا القطاع، الأمر الذي أسهم في نجاح المملكة في الحفاظ على مُعدل البطالة عند مُستوى 4.9% بين النشطين اقتصادياً من البحرينيين (تعداد 2020م)، وانخفاض المُعدل العام للبطالة نسبة إلى مجموع القوى العاملة إلى 1.4% فقط من إجمالي النشطين اقتصادياً بالبلاد (تعداد 2020).

ديموغرافياً يتميز الهرم السُكاني البحريني بفتوته حيث يُشكل عدد السُكان حتى سن 24 عاماً من الجنسين نحو 48% من إجمالي السُكان البحرينيين، كما يُشكل الشباب (15-24 سنة) من الجنسين فيه أقل من خُمس إجمالي السُكان البحرينيين (17.5% تعداد 2020م)، وهذه حقائق ديموغرافية تُنبئ بازدياد المُلتحقين بسوق العمل في غضون سنوات قليلة. وبناءً على ذلك تُعد هذه الفئة على قدر كبير من الأهمية لدورها الحاسم في التنمية المُستدامة لكونها تُمثل الداخلين الجُدد إلى سوق العمل، كما تُمثل الأساس للنمو السُكاني المُستقبلي.

وقد كان لكل هذه الحقائق صداها لدى حُكومة المملكة، بالإضافة إلى الإستراتيجية الوطنية للشباب التي وضعتها المملكة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عام 2005م، واستكمالاً لها، فقد تضمَّن برنامج الحُكومة (2019-2022م) تأكيداً صريحاً على دعم الشباب في البرامج والمُبادرات الحكومية كافةً ، وذلك بالتركيز على احتياجاته إيماناً بقدراته الكامنة وحقه في المُشاركة في الحياة العامة ودوره في بناء مُجتمع الغد، وذلك من خلال عدد من المُبادرات المهمة التي ترمي إلى تشجيع الشباب ودعمهم من خلال برامج تدريبية وتعليمية وتأهيلية.

فالعمل جارٍ في مجال التخطيط لمشاريع وخطط توظيف مُبتكرة للشباب، وتعزيز برامج دعم المشاريع متناهية الصغر على مدى العقدين القادمين، والتي تضمن التوظيف الذاتي

للشباب والاستفادة من قدراته الكبيرة الكامنة في تعزيز ودفع الاقتصاد الوطني. ولقد أسهمت مُبادرات تمويل المشاريع متناهية الصغر ومشروعات دعم الأسر المُنتجة في إقناع الباحثين عن عمل وخريجي القنوات التعليمية بأن هناك بدائل للتوظيف في الحُكومة والقطاع العام، لكن هذه القضية تواجه تحدياً مُهماً وهو ضعف التنسيق بين مُخرجات التعليم وإحتياجات سوق العمل، لوجود عزوف عن دراسة بعض التخصُصات الأكاديمية وزيادة أعداد الخريجين من تخصُصات غير مرغوبة، لذا عملت الحُكومة على توسيع نطاق مُبادرات وبرامج التوظيف والتدريب الرامية إلى إعادة تأهيل العاطلين عن العمل في القوى العاملة، الأمر الذي أبقى على مُعدل البطالة في حدوده المُنخفضة الآمنة.

كما أن هناك تحدياً آخر، وهو توجُه الكفاءات والخبرات النادرة للعمل في القطاع الخاص، نظراً لما يقدمُه من امتيازات، لذا اتجه جهاز الخدمة المدنية إلى إطلاق مُبادرات لسد الفجوة بين القطاعين العام والخاص لتكمل مساعي وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بتضمين قانون العمل في القطاع الخاص العديد من المزايا الجاذبة والتي لا تقل عن المُقدمة للعاملين في القطاع العام بل قد تتجاوزها.

بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من المُبادرات المُهمة التي تهدُف إلى التوسُع في قاعدة الكفاءات الوطنية المُتميزة الأداء، مثل مُبادرة نظام التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة لضمان توافر الموظفين المطلوبين للجهات الحكومية حسب حاجة العمل الفعلية، وإعادة هيكلة الأجهزة الحُكومية باستحداث العديد من الوظائف مع الحد من التوسُع والتضخُم الإداري غير الضروري في المرافق الحُكومية، وذلك من خلال استخدام آلية واضحة لبناء الهياكل التنظيمية للجهات الحُكومية، والشفافية في إعلانات جهاز الخدمة المدنية عن الوظائف الشاغرة، والسعي بصورة مُستمرة إلى تمكين المرأة وتفعيل دورها في الحياة العملية، وإدماجها ضمن خطط التنمية الوطنية، لتتبوأ المراكز القيادية والتنفيذية ومواقع صُنع القرار، وذلك بإنشاء لجان دائمة لتكافؤ الفُرص في مُختلف الوزارات والهيئات الحكومية، وبعض مؤسسات القطاع الخاص.

وفي إطار أفضل المُمارسات يأتي إنشاء المرصد الوطني لاحتياجات سوق العمل، وتنظيم قطاع التدريب المهني بصورة مُتطورة وشاملة تتناسب مع مُستجدات وتطورات السوق، والذي سيُسهم في تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التدريب، ومن ثم تأهيل الشباب الباحث عن عمل على أعلى المستويات.

(2-1-2-1) دعم المشاريع الصغيرة والمُتوسطة

لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمُتوسطة في الاقتصاد المحلي، تبنت مملكة البحرين عدداً من المُبادرات التي تهدُف إلى دعم المؤسسات المُتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك من خلال بنك البحرين للتنمية (BDB)، وهيئة صندوق العمل «تمكين» (Tamkeen)، ومركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة(BBIC)، وبيت الأسرة للتمويل مُتناهي الصغر(FMH)، وبنك إبداع البحرين للتمويل مُتناهي الصغر(Ebdaa Bank)؛ والبنكان الأخيران يُقدمان التمويل والتدريب للعُملاء، وتوفير الأدوات الإدخارية، والتطوير، وتقديم المعونة الفنية لهُم، والقيام بدراسات الجدوى للمشاريع متناهية الصغر. وتهدف هذه المؤسسات جميعها إلى تقديم التمويل والتدريب والمشورة ودعم ريادة الأعمال للمُساهمة في تعزيز الفرص الاقتصادية والتنمية المحلية. فيُقدم بنك البحرين للتنمية (BDB) قروضاً تمويلية مُيسرة بأسعار فائدة مُنخفضة للمؤسسات الصغيرة والمُتوسطة بلغت قيمتها سنة 2020م نحو 48.1 مليون دينار بحريني، بارتفاع عن العام السابق بنسبة 106% على الرغم من ظروف الجائحة. كما استفاد 155 مشروعاً من خدمات حاضنات الأعمال التابعة لمجموعة هذا البنك والتي تشمل مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة (BBIC) ومركز تنمية قدرات المرأة ريادات (Riyadat) وسوق المزارعين (Farmers Market).

في الوقت ذاته يُقدم مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة (BBIC) دعمه لهذه المشاريع بتوفير أماكن بمساحات مُناسبة لتشغيل المشاريع، مع تزويد الشركات الجديدة بخدمات استشارية وتدريبية وغيرها من خدمات عامة لضمان نجاح هذه المشاريع وزيادة قُدرتها على الإنتاج والمُنافسة في الأسواق المحلية والعالمية. ومن جانبه، فمنذ تأسيسه في العام 2006م يطرح صندوق العمل «تمكين» مُبادرات متعددة لتسهيل عمليات تمويل المُبادرات الاقتصادية للمؤسسات الإنتاجية المُتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وأهم هذه البرامج والمُبادرات:

1. برنامج التمويل المُيسر الذي يستهدف المؤسسات الصغيرة والمُتوسطة في البحرين بدعم مُعدلات الربح التي تتقاضاها المصارف التجارية وبضمان المُقترضين جزئيًا لزيادة جدارتهم الائتمانية.

2. تعاون «تمكين» مع بيت الأسرة للتمويل متناهي الصغر(FMH) وبنك إبداع البحرين (Ebdaa Bank) للتمويل مُتناهي الصغر لتوفير تمويلات أصغر للمؤسسات مُتناهية الصغر والأُسر المُنتجة، وقد حقق هذا المشروع فوائد كبيرة لقطاع المؤسسات مُتناهية الصغر مقارنة بالتكاليف، وأدى إلى إيجاد فرص عمل جديدة للبحرينيين.

3. دعم حاضنات ومُسرعات الأعمال في مملكة البحرين بغرض الارتقاء بالأعمال التجارية للمؤسسات الناشئة وزيادة ربحيتها، وقد استفاد من هذا الدعم أكثر من 400 مؤسسة بميزانية إجمالية تجاوزت 13 مليون دولار خلال الفترة (2011-2021م).

4. دعم المؤسسات العاملة في مملكة البحرين لتأسيس وتطوير بنيتها التحتية من شراء أجهزة ومُعدات تشغيلية، استحداث منظومة الاتصالات والمعلومات مع تحفيز الأتمتة والتحول الرقمي، دعم الاحتياجات التسويقية للمؤسسات من توفير الهوية التجارية والمُشاركة في المعارض داخل وخارج مملكة البحرين، وغيرها من أوجه التمكين الاقتصادي لهذه المؤسسات حيث تم تقديم الدعم إلى أكثر من 13 ألف مؤسسة بمبلغ فاق 500 مليون دولار أمريكي خلال الفترة (2007-2021م)، فضلاً عن الدعم الهادف إلى تطوير وتحسين التقنية والإنتاجية.

5. دعم مشاريع التوظيف والتدريب في المؤسسات العاملة في مملكة البحرين والتي تهدُف لزيادة وتطوير الإنتاجية من خلال توظيف العمالة الوطنية وتطويرها في هذه المؤسسات، حيث دعمت تمكين ما يقارب 113 ألف فرصة توظيف وتدريب في المملكة بميزانية تجاوزت 450 مليون دولار أمريكي.

وفي السياق ذاته تأسس بنك إبداع البحرين للتمويل مُتناهي الصغر (Ebdaa for Microfinance) في 2009م لمساعدة ذوي الدخل المحدود على الانخراط في مشاريع مُختلفة جديدة ومُبتكرة، وتوسعة الطبقة الوسطى التي تضمن تنمية وطنية مُستدامة. ويقوم البنك بذلك من خلال دعم مشاريع التمويل الأصغر لتمكين وتنمية مهارات الفئات الأقل حظاً، وخصوصًا النساء، لتحسين ظروف حياتهم، عبر مزاولة العمل الحُر، للانتقال من فترة الحضانة المرحلية الى مُستوى جديد من ريادة الأعمال. وقد قدم هذا البنك 16,490 قرضاً منذ تأسيسه وحتى يونيو 2021م، بقيمة إجمالية مقدارها 19.66 مليون دينار بحريني.

وقد جاء برنامج «خطوة للمشاريع المنزلية» ، وهو أحد مبادرات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وبإشرافها، ليمثل أحد أفضل المُمارسات في هذا المقام، حيث يوفر كافة الاحتياجات والتسهيلات اللازمة للأُسر والأفراد للبدء في مشاريع منزلية توفر فرص العمل للأسرة من المنزل وتُسهم في رفع مدخولها، ويقدم خدماته من خلال برامج تدريبية احترافية ابتكارية وتخصصية تجارية، وخدمات استشارية، ومُساعدات فنية عملية ونظرية، لخلق تصاميم وأفكار إبداعية خلّاقة غير اعتيادية. ويُعد هذا المشروع امتداداً وتطويراً لمشروع الأُسر المُنتجة بمملكة البحرين، الذي بدأ العمل به منذ عام 1978م، ويتمثل الهدف الأسمى لهذا المشروع في دعم الأُسر المنُتجة لتقديم جيل جديد من المُنتجات والتصاميم المُتميزة، وقد تمكن منذ إنطلاقته في العام 2011م من استقطاب

أكثر من 1,170 مشروعاً منزلياً، وتقديم أكثر من 1,880 خدمة من خلال الأقسام المُختلفة والمُتكاملة تتمثل في مكتب قيد رُخصة المنزل المُنتج، والمراكز الداعمة للمشروع كمركز التصميم والابتكار لتطوير المُنتجات ومركز التميّز لتنمية المشروعات متناهية الصغر اللذين يقدمان خدمات الدعم الإداري والفني من خلال مُختصين في هذا المجال، بالإضافة إلى قاعات لتنفيذ الورش التدريبية، ليُشكل بذلك منظومة مُتكاملة تهدُف إلى تهيئة الظروف المُلائمة لكل صاحب مشروع في المنزل بحاجة للتدريب والتمكين والدخول إلى سوق العمل وتسويق مُنتجاته، وذلك مع ضمان مُستقبل تقاعدي للفرد من خلال فتح المجال للتأمين الاختياري في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.

ولاستكمال مهمته في دعم الأُسر المُنتجة، فقد وفر المركز منافذ تسويقية لمُنتجات هذه الأُسر في مُجمع العاصمة لمُنتجات الأيدي البحرينية، ومركز سترة للأُسر المُنتجة، ومركز الساية للمشاريع المنزلية، والمعرض الدائم للأُسر المُنتجة بمطار البحرين الدولي، بالإضافة إلى فُرص الاشتراك في المعارض الداخلية والخارجية. كما يُقدم قسم تنمية الأسرة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية دورات وبرامج تدريبية بالمراكز الاجتماعية التابعة للوزارة في عدة مجالات تتوافق واحتياجات سوق العمل، تعمل لتحقيق هدف تنموي ، بالإضافة إلى استحداث مواطن ذي مهارة قادر على الإنتاج والعمل في مجال مهارته.

في الوقت ذاته يعمل بيت الأسرة للتمويل مُتناهي الصغر(FMH)، كأول بنك إسلامي مُتخصص يوفر خدمات مُتنوعة، على توفير قروض مُتناهية الصغر للفئات محدودة الدخل دون ضمانات بنكية، وذلك بهدف مُساعدتها لإقامة مشاريع مُدرة للدخل، بالإضافة إلى الخدمات التمويلية المُحددة، وقد حقق المشروع نجاحات باهرة في خدمة شريحة كبيرة من الأُسر المُحتاجة من خلال إقراضهم مبالغ صغيرة للبدء بتنفيذ مشاريعهم.

ويسهم هذا المشروع في تنفيذ مُتطلبات الرؤية الاقتصادية الوطنية 2030 وبرنامجها التنفيذي، والذي يهدُف إلى تطوير مُبادرات تسهيل الريادة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استكمالاً لمنظومة الخدمات التمويلية التي توفرها الجهات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمُتوسطة بمملكة البحرين.

المؤشرات: تبلغ حصة الشركات الصغيرة والمُتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي 30% في سنة 2020م، ولقد سجلت هذه الحصة زيادة ملحوظة لمُجمل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمُتوسطة من 32.1% سنة 2015م إلى 35.5% سنة 2020م

(3-1-2-1) تعزيز بيئة تمكينية وعادلة ومسئولة للأعمال والابتكار

أكدت الأهداف العامة لبرنامج الحُكومة (2019-2022م) على الاستثمار في المواطن وتعزيز التنمية الشاملة، وتعزيز بيئة تمكينية داعمة للتنمية المُستدامة، وفي ذلك تأكيد على تمكين المواطنين لرفع مُساهماتهم في عملية التنمية، لتتكامل خُطوات تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة 2030.

وتنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس التنمية الاقتصادية تم تأسيس «مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة» في 2017م، للتنسيق بين جهود وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومجلس التنمية الاقتصادية وصندوق العمل «تمكين» وبنك البحرين للتنمية وغرفة تجارة وصناعة البحرين، لتقوية عمليات تأسيس المؤسسات الناشئة و الصغيرة و المتوسطة وقدراتها لتحسين الجانب التنافسي في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، بالإضافة إلى زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي والتصدير ومستويات توظيف العمالة المحلية (من عمليات التوظيف في القطاع الخاص).

وفي إطار ذلك، تم وضع خطة متكاملة لمهام المجلس خلال الخمس سنوات القادمة تتمثل في متابعة المبادرات والبرامج من خلال خمسة محاور استراتيجية وهي: تيسير التمويل، وتسهيل الدخول في الاسواق، وتبسيط إجراءات تأسيس الأعمال، وتطوير المهارات، وتعزيز الابتكارات.

وفي هذا الصدد جاء اهتمام صندوق العمل «تمكين» بعدد من المُبادرات في مجال تحفيز الإبداع والمُبدعين في المُجتمع التجاري والمنظومة الداعمة لريادة الأعمال في مملكة البحرين، وذلك عن طريق تقديم الحلول المُناسبة للتحديات عبر مراكز الابتكار، وبناء نماذج الأعمال المُبتكرة.

فقد قدم الصندوق عدداً من البرامج النوعية في هذا المجال، مثل برنامج دعم الأعمال المُبتكرة والذي دعم المؤسسات التي تُقدم النماذج الأولية لمُنتجاتها، كما قام ببناء عدد من الشراكات مع مؤسسات محلية ودولية مثل شركة أمازون للحوسبة السحابية (AWS) لبناء مراكز الابتكار السحابي (Cloud Innovation Centers CICs) في الجامعات المحلية، واستضاف المؤتمر العالمي لريادة الأعمال الذي انعقد في أبريل 2019م- وهي فعالية عالمية ضخمة- عدداً كبيراً من صُناع القرار والمؤثرين في منظومة ريادة الأعمال عالمياً بما يتناسب مع تطلُعات البحرين في هذا الشأن.

كما استمرت في تشجيع المُبدعين من خلال جائزة البحرين لريادة الأعمال، والتي تم تدشينها عام2015م، وتتضمن الجائزة 8 فئات رئيسية مثل المؤسسات المُستدامة والمؤسسات ذات الطابع الدولي ورائدات الأعمال المُميزات، بالإضافة لفئة المؤسسات مُتناهية الصغر والصغيرة والمُتوسطة، وغيرها من المُبادرات الأخرى.

وسعت مملكة البحرين على خلق بيئة مواتية للإبداع والابتكار في مجال ريادة الأعمال مع مراعاة مبدأ تكافؤ الفُرص في الموارد والخدمات المُتاحة لرواد الأعمال، حيث تُعتبر مُشاركة المرأة البحرينية في مُختلف أوجه العمل والنشاطات من أهم مظاهر الحياة العصرية والتي أثبتت وجودها في سوق العمل بدخولها مجالات عمل عديدة ومُتنوعة على مُستوى العمل المؤسسي وريادة الأعمال. وتحرص العديد من الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المُجتمع المدني على دعم المُشاركة الاقتصادية في مجال ريادة الأعمال ضمن برامجها وخططها وبنهج يضمنُ تحقيق تكافؤ الفُرص بين الرجُل والمرأة، ومن هذه الجهات: غرفة تجارة وصناعة البحرين، وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO).

وهنا تجدر الإشارة لإحدى المُبادرات الهامة والداعمة للمُشاركة في مجال ريادة الأعمال وبشكل يتوائم مع التطورات التكنولوجية والوضع المُتقدم لاقتصاد مملكة البحرين، وهي مُبادرة السجل التجاري الافتراضي «سجلي» التي أطلقتها وزارة الصناعة والتجارة والسياحة وتستهدف أصحاب الأعمال الذين يُمارسون العمل التجاري من مواقع مُتعددة وليس لهم عنوان أو محل تجاري. ويمُنح السجل بموجب هذا النوع من التراخيص الصفة القانونية لأصحاب الأعمال لمُمارسة أعمالهم التجارية دون الحاجة إلى عنوان فعلي، ويُكتفى فقط بالعنوان الافتراضي كعنوان الموقع الإلكتروني أو عنوان المنزل، بالإضافة إلى السماح بمُزاولة نشاط حاضنات ومُسرعات الأعمال التي تهدُف إلى تقديم خدمات الدعم لرواد الأعمال وللمؤسسات والشركات الناشئة لفترة حضانة مُحددة كمساحات العمل المُشترك والتوجيه والإرشاد والتسويق والتخطيط التجاري والمالي والعلاقات العامة.

ودعمًا لمشاريع رائدات الأعمال، يحرصُ المجلس الأعلى للمرأة على أن يكون له دور مُكمل للجهات المعنية بتطوير واستكمال منظومة العمل الاقتصادي بتوفير وتوسيع الفُرص والخيارات المُتنوعة للمرأة البحرينية لتشجيعها على الانخراط في مجال ريادة الأعمال. وتنفيذاً لأهداف الخطة الاستراتيجية لتحقيق مبدأ الاستدامة لعمل المرأة والاعتماد على ذاتها اقتصادياً، أطلق المجلس حزمة من البرامج والمشاريع والجوائز لدعم المرأة البحرينية في سوق العمل وتعزيز مُشاركتها في النشاط الاقتصادي، حيث حرص على تشجيع المؤسسات ذات العلاقة بتوفير كافة الخدمات التي تستلزمها برامج

التدريب في المجال الإقتصادي سواء على صعيد توفير القروض وخدمات التمويل المُيسر، أو علي صعيد توفير الحاضنات الاقتصادية المُتكاملة التي تُقدم كافة الخدمات الإدارية والاستشارية والتدريبية والفنية التي تحتاج إليها المرأة للدخول في مجال ريادة الأعمال. إضافة إلى إطلاق المُبادرات والجوائز.

وتجدر الإشارة إلى أن الإحصائيات تُشير إلى أن نسبة السجلات التجارية النشطة المملوكة للنساء بلغت 43% في النصف الأول من سنة 2020م. ومن أهم المُبادرات التي ساهم المجلس الأعلى للمرأة في إطلاقها:

1. مركز تنمية قُدُرات المرأة البحرينية (ريادات) Riyadat : ويُعتبر أول حاضنة اقتصادية في المنطقة مُخصصة للمرأة التي ترغب في تأسيس مشروع خاص أو التي تسعى لتطوير عملها والانتقال من مشاريع مُتناهية الصغر إلى مشاريع صغيرة أو مُتوسطة، ويوفر كافة الخدمات الإدارية والتدريبية والاستشارية والترويجية.

2. المحافظ المالية المُخصصة للمرأة: وتقدم خدمات التمويل المُيسر، وفق اشتراطات بسيطة، ومُميزات تشجيعية لدعم رأس المال الذي تحتاجه المرأة للدخول في مجال ريادة الأعمال، ويوجد عدة خيارات للمرأة على هذا الصعيد:

الخيار الأول: محفظة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة: وتختص بتقديم قروض تمويلية للمشاريع مُتناهية الصغر وتسعى لتحويل المشروع إلى مشروع صغير أو مُتوسط الحجم. وتبلغ قيمة المحفظة 5 ملايين دولار أمريكي.

الخيار الثاني: محفظة تنمية المرأة البحرينية للنشاط التجاري - ريادات: وتعمل على دعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمُتوسطة لرائدات الأعمال، وتبلغ قيمة هذه المحفظة 100 مليون دولار أمريكي.

3. مبادرة امتياز الشرف لرائدة الأعمال البحرينية الشابة: إحدى المُبادرات لدعم الكفاءات الشابة في مجال ريادة الأعمال وللمُساهمة في تشجيع المرأة البحرينية على الإبداع والتميُز والمُشاركة الدولية لتؤكد هذه الإنجازات والمُكتسبات في مختلف النواحي المُتعلقة بتوفير البيئة التمكينية لمُمارسة الأعمال.

على سبيل المثال، وبحسب تقرير مُمارسة أنشطة الأعمال 2020م الصادر عن مجموعة البنك الدولي، تم تصنيف مملكة البحرين ضمن قائمة الدول العشر الأكثر تحسُناً على مُستوى العالم، مُسجلةً أعلى عدد من الإصلاحات في 9 من أصل 10 مؤشرات فرعية، وبذلك تحسن تصنيفها العام بواقع 19 مرتبة لتحل في التصنيف 43 عالمياً من أصل 190 دولة.

ووفقاً لتقرير النظام البيئي للشركات الناشئة لعام 2020م، الصادر عن جينوم الشركات الناشئة (Startup Genome) تبوأت البحرين المرتبة الخامسة عالميًا من حيث النظام البيئي للشركات الناشئة في مرحلة التفعيل، كما حققت المرتبة الأولى عربياً في حرية الاستثمار والمرتبة الأولى بين الدول العربية في حرية التجارة بحسب تقرير بحسب الحرية الاقتصادية 2021 الصادر عن مؤسسة هيريتيج (The Heritage Foundation).

كما جاءت جهود مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs Development Council) إلى دعم عمليات تأسيس هذه المؤسسات وبناء قدراتها لتحسين الجانب التنافسي في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، بالإضافة لزيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 40%، ورفع نسبة المساهمة في التصدير لتصل إلى 20%، ورفع الفرص الوظيفية للعمالة المحلية لتصل إلى 43 ألف وظيفة. وقد قام المجلس بإطلاق 17 مبادرة تم تصنيفها بحسب خمسة محاور استراتيجية وهي: تيسير التمويل، والوصول إلى الأسواق، وتعزيز الابتكار، وتطوير المهارات، وتبسيط بيئة الأعمال. كما تم استحداث خمس مبادرات إضافية حسب توجيهات اللجنة الوزارية للشئون المالية والاقتصادية والتوازن المالي والتي تتعلق بتيسير معوقات رأس المال التشغيلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليصبح مجموع المبادرات الحالية 21 مبادرة.

وساهمت مبادرات المجلس في رفع نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 36% في عام 2017م إلى 37% حتى نهاية عام 2019م، وزادت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات من 15.5% في عام 2017م إلى 19.1% حتى نهاية عام 2019م، كما شهد قطاع التوظيف ما يقارب 39.7 ألف موظف بحريني في عام 2019م مقارنة بـ 34.7 ألف موظف بحريني في عام 2017م، وذلك وفق البيانات الواردة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية.

يعد المجلس نموذجاً ناجحاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص وثمرةً لتظافر الجهود والمساعي المشتركة، حيث إنه تم إنجاز ما يفوق 60% من مجموع المبادرات، وعلى الرغم من حداثة إطلاق المبادرات إلا أنها صنعت أثراً كبيراً في منظومة ريادة الأعمال والابتكار وأسست لنقلة نوعية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من شأنها أن تجعل لها أثراً اقتصادياً ممتداً على المدى البعيد وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. أهمها:

تدشين مركز «صادرات البحرين Export Bahrain» لتشجيع وترويج الصادرات الوطنية عبر تقديم 11 حلاً للتصدير، وقد بلغت قيمة الصادرات الميسرة 74.8 مليون دولار أمريكي، ونسبة المصدرين الذين توسعوا في دخولهم للأسواق 33%، ونسبة المصدرين لأول مرة 15% من مجموع المستفيدين وذلك وفق البيانات الواردة عن «صادرات البحرين».

إطلاق علامة «صنع في البحرين» لتحقيق الريادة للمنتج الوطني، والترويج للصناعة البحرينية في الأسواق المحلية، وتشجيع الصادرات الوطنية، حيث حصل أكثر من 228 مصنعاً بحرينياً على تلك العلامة منذ إطلاقها في يناير 2020م.

إطلاق المرحلة الأولى من النظام الإلكتروني لتسجيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يهدف إلى تصنيف المؤسسات بحسب الحجم، وتعزيز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تمكينها من الاستفادة من البرامج والمبادرات المخصصة لها، كالحصول على أفضلية في المناقصات والمزايدات الحكومية. وقد تم استلام وتمرير 1978م طلب للتصنيف عبر النظام حتى الربع الأول من العام 2021م.

قرار المشتريات الحكومية بتنفيذ قرار مجلس الوزراء الموقر حول منح الأفضلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 10% في المناقصات الحكومية ومزايدات المرافق الخدمية داخل منشآت الجهات الحكومية ، ونتيجة لذلك فقد شهد عام 2020م ترسية 146 مناقصة حكومية بقيمة تبلغ 55 مليون دينار بحريني لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على شهادات التصنيف التي تمنح من قبل وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، مُشكلة ما نسبته 7% من إجمالي قيم الترسيات للفترة ذاتها، حيث استفادت منها 59 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، في حين بلغ عدد العطاءات المُستلمة من هذه المؤسسات 539 عطاء.

إطلاق نشاط حاضنات ومسرعات الأعمال لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تقديم خدمات الاحتضان وتسريع الأعمال الداعمة لريادة الأعمال وتنمية المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة والتغلب على التحديات التي تواجهها في المراحل الأولى من عملها، حيث تم الترخيص لـ 24 حاضنة ومسرعة أعمال في مختلف التخصصات منها التكنولوجيا المالية، وإنترنت الأشياء، والإعلام، والطب والتكنولوجيا يستفيد منها ما يفوق 700 مؤسسة وشركة ناشئة محتضنة حتى الربع الأول من العام 2021م. وقد بادرت الوزارة بإصدار قرار زيادة فترة الاحتضان إلى 3 سنوات أساسية وذلك لمساندة المؤسسات الناشئة المحتضنة إثر جائحة كوفيد- 19.

كما يواصل مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برئاسة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة العمل على عدد من المبادرات ضمن استراتيجية المجلس، أهمها:

تدشين منصة الخدمات الاستشارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تهدف إلى تسهيل الوصول للمعلومات عبر منصة واحدة في الوقت المناسب وبأكبر قدر من المرونة، للاستفادة من الحلول والمبادرات والبرامج.

إطلاق مكتب نقل التكنولوجيا بتعاون مشترك بين وزارة الصناعة والتجارة والسياحة وجامعة البحرين وبرنامج تطوير القانون التجاري (CLDP) التابع لوزارة التجارة

الأمريكية بتمويل من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI) التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية؛ من خلال تفعيل سياسة الملكية الفكرية لتأمين الحماية للملكية الفكرية لاختراعات الكادر الأكاديمي والطلبة على حد سواء. وتطبيق عملية التفاوض على متطلبات الترخيص التي ستساهم في عملية التسويق والاستغلال التجاري للابتكارات والمنتجات ونقل الخبرات من مراكز الابتكار الامريكية.

وتتواصل جميع المساعي الحكومية لتعزيز مكانة مملكة البحرين كمركز للمشاريع الناشئة، من خلال التطوير المستمر للتشريعات التنظيمية والمبادرات والبرامج التنموية، التي من شأنها توفير بيئة استثمارية محفزة لريادة الأعمال والمؤسسات، وذلك لأهمية الدور البارز الذي يلعبه هذا القطاع في تحقيق رؤية البحرين الاقتصادية 2030م، من خلال الانتقال من اقتصاد قائم على الثروة النفطية إلى اقتصاد منتج قادر على المنافسة عالمياً، بالاستناد على الاستدامة والعدالة والتنافسية كمبادئ أساسية لها تهيئ الشراكة بين القطاع العام والخاص لإيجاد مناخ محفز للريادة والابتكار.

المؤشر: * يعتمد الوقت المستغرق لتسجيل المنشأة على نوعها (سواء كانت مؤسسة فردية أو شركة) وما إذا كان المستثمرون محليون أو أجانب. *المؤسسات والشركات الفردية المملوكة بالكامل للمواطنين البحرينيين أو الخليجيين أو الأمريكيين يمكن تسجيلها خلال دقائق، ولكن قد تستغرق مدة تصل إلى 3 أيام عمل كحد أقصى اعتماداً على المعلومات المقدمة. * الشركات التي لديها مستثمرون أجانب باستثناء (دول مجلس التعاون الخليجي والأمريكيين) قد يستغرق الأمر ما يصل إلى 10 أيام عمل.

(2-2-1) الازدهار المُستدام للجميع

(1-2-2-1) تنويع الاقتصاد الحضري وتعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية

تزخرُ مملكة البحرين بالعديد من المواقع الأثرية والثقافية التي تُشكل تُراثاً يعود تاريخه إلى خمسة آلاف عام. ولقد اهتم المُخطط الوطني لاستخدامات الأرض بصون هذا التُراث والمُحافظة عليه وحمايته وإدارته.

ومن ناحيتها، شرعت هيئة الثقافة والآثار بتبني عدد من المُبادرات والمشروعات التي تسعى في الاتجاه ذاته، وجاء من بين مُبادراتها القيام بإعداد مشروع مُتكامل يوثق صناعة اللؤلؤ من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية فكان مشروع «طريق اللؤلؤ» الذي تم ضمه على قائمة التُراث العالمي لليونيسكو عام 2012م.

يُمثل "طريق اللؤلؤ" المسار الذي يسلُكه اللّؤلؤ البحريني من لحظةاستخراجه من قاع البحر وحتى وصوله إلى الأسواق العالميّة. يمُتد «طريق اللؤلؤ» لمسافة تزيد على 3كم،

بدءًا من «هيرات اللّؤلؤ» التي تم إعلانها محمية طبيعية عام 2017م بوصفها المناطق المعروفة بانتشار محار اللؤلؤ وأبرزها هير «شتية» وصولاً لقلعة بوماهر نحو بيوت الغواصين والنّواخذة فبيوت الطواشين «تجار اللؤلؤ»، وإلى متحف اللؤلؤ ليعكس صوراً من الحياة البحرينية القديمة وتُراث المملكة العريق. وبطبيعتها تخلُق هذه المشروعات العديد من فرُص العمل في المجال الثقافي، ويجدر بالذكر أن هناك مواقع أثرية أخرى مدرجة على قائمة التراث العالمي لمنظمة اليونيسكو كموقع قلعة البحرين (2005م) وموقع تلال مدافن دلمون (2019م).

المؤشرات: * طبقاً لبيانات هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، بلغت نسبة العمالة في الصناعة التحويلية إلى إجمالي العمالة في المملكة نحو 11.75% عام 2017م.

(2-2-2-1) تطوير المهارات التقنية وريادة الأعمال من أجل الإزدهار في اقتصاد حضري حديث

يُعد تطوير الموارد البشرية والرُقي بها أكثر أهمية من التوسُع في رأس المال المادي، حيث سيؤدي ذلك التطوير إلى الاعتماد على الذات، وهو يُعد في ذاته شرطًا مسبقاً وضرورياً لأية إستراتيجية للتنمية من الداخل. وإيماناً من البحرين بأن الدولة غير القادرة على تنمية وتطوير مواردها البشرية من حيث المهارات والمعارف، واستخدام تلك المهارات والمعارف بفعَّالية لن تكون قادرة على تنمية أو تطوير أي شيء آخر، فقد قام المجلس الأعلى للتدريب المهني بالبحرين بتأسيس مركز التدريب المهني عام 1981م لرفع القُدرات الإدارية والتقنية للعمالة المحلية بطرح العديد من برامج التدريب على المهارات والمهن المُختلفة، بما في ذلك الخدمات المصرفية. وقد تحول هذا المركز إلى معهد البحرين للتدريب (BTI) في عام 1992م الذي كان تحت إشراف وزارة العمل والتنمية الاجتماعية آنذاك، ومع تدشين رؤية البحرين عام 2008م عمل المعهد على توفير فُرص تدريب عالية الجودة في القطاعات الصناعية والإنشائية والاقتصادية ونُظُم المعلومات والصناعات الخدمية، الأمر الذي أهله للإدراج المؤسسي وتسكين مؤهلاته داخل الإطار الوطني للمؤهلات.

وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الشركات والمؤسسات التي يعمل بها أكثر من 200 موظف إقامة برامج التدريب الخاصة بعُمالها وموظفيها، في حين تقوم مؤسسات الأعمال الأصغر حجماً بالإسهام بنسبة مئوية من إجمالي أجور قوتها العاملة (2.5% للعمالة المحلية، 49% للعمالة الوافدة) لتغطية تكاليف التدريب التي تُقدمها الحُكومة من خلال معهد البحرين للتدريب.

وفي الوقت نفسه تقوم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية باتباع منهجية علمية لتطوير منظومة التدريب المهني عبر المرصد الوطني لسوق العمل وفق استراتيجية تهدُف إلى إصلاح سوق العمل وجعل الكوادر الوطنية الخيار الأمثل فيه عن طريق التعليم والتدريب، وتفعيلاً لقانون رقم (17) لسنة 2007م بشأن التدريب المهني، وقانون رقم (36) لسنة 2012م بشأن العمل في القطاع الأهلي، والمرسوم بقانون رقم (25) لسنة 1998م بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة، وأخيراً مشروع قانون المؤسسات التدريبية الخاصة والذي أحاله مجلس الوزراء إلى المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب.

وعلى جانب آخر، جاء إنشاء صندوق العمل «تمكين» عام 2006م كخطوة أساسية على الطريق ذاته لتوفير الدعم للأفراد والمؤسسات على السواء، ممن يرغبون في تنمية وتعزيز مُبادراتهم الفردية ومهاراتهم وتأسيس مشروعاتهم الخاصة وزيادة وتحسين إنتاجيتهم ورفع مُستوياتهم المعيشية، ومن ثم تحقيق أحد أهم أهداف المملكة في رؤيتها المُستقبلية 2030م التي تتعلق بتطوير القطاع الخاص وجعلهُ مُحركاً رئيساً للنمو الإقتصادي. يتوجه الصندوق ببرامجه التدريبية والتمويلية المُتنوعة للعديد من فئات المُجتمع. كما يُقدم الخدمات الاستشارية للأفراد والمؤسسات لدعمهم عبر مُختلف مراحلهم التنموية، بدءًا بدراسات الجدوى، ومروراً بالتسويق للمؤسسات وزيادة الفاعلية والانخراط في الأسواق العالمية، ووصولاً إلى المُشاركة في المعارض المُتخصصة وغيرها.

وقد نجح صندوق العمل "تمكين" طوال السنوات الماضية في تأهيل وتدريب أكثر من 125 ألف مواطن بحريني من الجنسين من خلال مُختلف المُبادرات والبرامج التي تخدمهم، من بينهم أكثر من 17 ألف مواطن ضمن برنامج خاص بالحصول على الشهادات الاحترافية، بالإضافة الى دعم أكثر من 45 ألف شركة ومؤسسة منها 10 آلاف مؤسسة تم خدمتها عبر برنامج معني بتطوير البُنية التحتية التشغيلية لها، بلغت حصة المؤسسات الناشئة منها حوالي 60%.

كما أولى الصندوق اهتماماً خاصاً بالمرأة البحرينية والتي تُشكل ما نسبته 59.7% من إجمالي عدد العُملاء الذين دعمتهم تمكين عبر برامج التمويل متناهي الصغر. ونظرًا لما شهده سوق العمل من مُتغيرات خلال السنوات الأخيرة، ومع زيادة التحديات التي يفرضها تدني أسعار النفط، والحاجة إلى قوى عاملة مُدربة وذات كفاءة تتناسب مع مُتطلبات أسواق العمل، بدأت «تمكين» في تنفيذ إستراتيجية (2018-2020م)، والتي تُعد استمراراً لإستراتيجيتها السابقة في تطوير الشراكة مع العُملاء، وتعزيز جودة الخدمات وتحقيق أفضل النتائج، واستكمال مسيرتها التنموية عبر إيجاد نقاط تركيز جديدة تتمثل في تنويع قاعدة عُملائها المحلية، وإيجاد الحلول المُتخصصة لمُختلف شرائح العُملاء

من الأفراد والمؤسسات في جميع مراحلهم التنموية، وتسريع تحقيق الابتكار والكفاءة وتحسين الإنتاجية التي يمكن أن تدفع النمو بالمؤسسات البحرينية لتحقيق عوائد أعلى والتوسع في أعمالها محلياً ودولياً، بما يضمن استدامتها. وبالإضافة إلى ذلك هناك الجلسات التشاورية والأبحاث ودراسات السوق التي تحرص تمكين على إجرائها بشكل دوري لمعرفة احتياجات ومُتطلبات سوق العمل وإيجاد الحلول الأنسب التي تضمن تحقيق أهدافها وخططها الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز مكانة مملكة البحرين على خريطة ريادة الأعمال العالمية.

ولقد ركز الصندوق على رواد الأعمال من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمُتوسطة التي تمثل نحو 99% من الشركات البحرينية و 70% من القوى العاملة في مملكة البحرين مُحافظًا بذلك على تراتبية البحرين العالية على سُلم مؤشر ريادة الأعمال الصادر عن المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية (GEDI)، حيث جاءت مملكة البحرين في المرتبة 38 عالمياً والثالثة عربياً في تقرير 2019م.

ومن جانبها، دشنت وزارة شؤون الشباب والرياضة مُختبر «فاب لاب FAB LAB» لتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، ويُعد امتداداً لمُختبرات «الفاب لاب العالمية »، وأول مُختبر من نوعه في مملكة البحرين لمساعدة المُخترعين وأصحاب المشاريع والطُّلاب على تحويل أفكارهم إلى واقع، ومُناقشة وحل مشاكل التصنيع.

كما أطلقت الوزارة بالتعاون مع مُنظمة الأمم المُتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) مُبادرة «أفضل مُنتج منزلي» من الأسر المُنتجة المُنتمية للمراكز الشبابية لبيعه في السوق المحلي وتصديره للخارج حسب الإمكانية. كما تنفذ الوزارة ومنذ عام 2010م وفي العطلة الصيفية مشروع «مدينة شباب 2030» وبدعم من «تمكين» بهدف الارتقاء بالشباب البحريني وتأهيلهم وتدريبهم عبر مجموعة من البرامج الموجهة لبناء وتنمية الطاقات والقدرات مما يؤهلهم لدخول سوق العمل.وقد بلغ عدد البرامج التدريبية 94 برنامجاً في عام 2017م، إستفاد منها نحو 4,875 شاباً وشابة.

ومواكبةً للتغيُرات والسبق العالمي في التحول إلى الطاقة المُستدامة شهدت أسواق العمل التخصُصية إقبالاً على طلب الوظائف المهنية الاختصاصية في مجالات الطاقة المُتجددة وكفاءة الطاقة، وبذلك فقد حرصت هيئة الطاقة المُستدامة ضمن الإستراتيجيات والخُطط التي تُنفذُها على طرح برامج تدريبية وتأهيلية وورش العمل المهنية بالتعاون مع كُبرى المؤسسات العالمية التدريبية الرائدة في مجالات الطاقة والوزارات والهيئات ذات العلاقة والاختصاص، فقد قامت هيئة الطاقة المُستدامة

بالتعاون مع هيئة الكهرباء والماء بطرح برنامج تأهيل وتدريب مجاني للمقاولين والاستشاريين ومُركبي أنظمة الطاقة الشمسية، الذي تم تدشينه في يناير 2018م وتم تدريب 6 دفعات منذ إنطلاق البرنامج بمجموع 314 ملتحقاً، فيما تم تأهيل 264 مُلتحقاً منهم ومنحهم شهادات الاعتماد لتقديم الخدمات الاستشارية وخدمات تركيب وصيانة أنظمة الطاقة الشمسية.

كما وقامت الهيئة بطرح ورش عمل في مجالات كفاءة الطاقة كان منها ورشة عمل تدقيق كفاءة الطاقة للمباني، وورش مهنية أخرى مثل ورشة المؤسسات المصرفية والبنوك لإعداد حزم مالية مستدامة داعمة لمشاريع الطاقة المُتجددة، بالإضافة إلى عدد من الزيارات الميدانية والمُحاضرات التي قدمتها الهيئة للمدارس والجامعات وجُهود التعاون مع المؤسسات الأكاديمية لإعداد وتطوير المناهج التعليمية لتشمل علوم الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وتُشارك الهيئة في الفعاليات والمؤتمرات والندوات الوطنية والإقليمية والعالمية، حيث تقوم من خلال مُشاركتها في هذه المنصات الهامة بالإسهام في زيادة التوعية العامة وتسليط الضوء على مُبادرات ومُتضمنات خطط مملكة البحرين وإستراتيجياتها المُتعلقة بالطاقة المُستدامة.

ولهذه البرامج التدريبية والورش والمُشاركات أهمية كبيرة في خلق فرص عمل جديدة وتشجيع الفُرص المهنية الإحترافية في مجالات الطاقة المُتجددة وكفاءة الطاقة.

المؤشر: * العدد السنوي لخريجي التعليم المهني والفني: 1,552 (1,435 ذكور، 161 إناث) في العام 2019/2018، 1,634 (1,411 ذكور، 166 إناث) في العام 2020/2019م.

(3-2-2-1) تطوير الروابط الحضرية الريفية لتعظيم الإنتاجية

القضايا الاقتصادية وعدم المساواة والتحديات البيئية قضايا وطنية لا تمييز فيها بين ريف وحضر تأسيساً على الاعتمادية المُتبادلة بينهما على كافة المُستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولقد شهدت البحرين تقلُصاً في سكان القرى واختفاءً لهم من الوثائق التعدادية الحديثة بسبب تحديد التعداد السُكاني للحضر على أنه تجمع عُمراني يبلُغ عدد سكانه 2500 نسمة فأكثر، وحيث إن أعداد سُكان التجمُعات العُمرانية الواقعة في النطاقات الزراعية أو المُمارسة لصيد الأسماك قد تخطت هذا الرقم التحديدي، فقد اعتُبرت تلك التجمُعات حضراً، يُضاف إلى ذلك غلبة المورفولوجية الحضرية على مساحاتها المبنية، على الرغم من أن مُمارسي حرفتي الزراعة وصيد الأسماك لم يختفوا من مشهدها السُكاني.

وعلى هذه الخلفية ركز مُخطط التطوير الاستراتيجي الوطني على تخطيط استخدامات الأراضي للتنمية الاقتصادية في المناطق الحضرية والقروية معًا، وتطوير بُنيتها التحتية وخدماتها الاجتماعية، مع الحفاظ على التُراث وحماية البيئة. وفي إطار هذا المُخطط تبنت الحكومة برنامجاً واسعاً لـ «تطوير المُدن والقُرى» يهدف إلى تحسين نوعية الحياة عموماً لضمان التنمية المُستدامة بها مع ربط المدن والقرى ببعضها البعض. ولقد نجح هذا البرنامج في تحسين أكثر من 110 قرية وتطويرها تطويرًا متكاملًا على عدد من المراحل، وذلك من حيث خدمات البُنية التحتية من ماء وصرف صحي وكهرباء، بالإضافة إلى بناء عدد من الوحدات السكنية في توسُعات القُرى التي أمكن استملاك الأراضي فيها، وتخصيص مواقع لإنشاء المدارس والمراكز الصحية والمراكز الاجتماعية ومراكز التوظيف، والمناطق الترفيهية المُختلفة. ولقد عملت حكومة المملكة على إنشاء الطرق الجديدة ومدها وتوسعة القائم منها لتعزيز الروابط بين القُرى التقليدية والمُجمعات الحضرية الكُبرى في كل من المنامة (العاصمة) والمُحرق من أجل تعظيم الإنتاجية.

وفوق كل ذلك يحفز المُخطط الاستراتيجي الوطني لاستخدامات الأرض مُختلف أنواع النمو الاقتصادي والعُمراني القائمة تكامل العلاقة بين الريف والحضر، وحماية وتجديد البيئات الطبيعية في المملكة، ويؤسس لتوازن مدروس بين التنمية والمحميات البيئية.

وفي هذا الإطار جاء تخصيص ضواح للاستخدامات الخاصة في كل الأقاليم التخطيطية (مناطق للأعمال التجاريةوالصناعية والزراعية)، ولقد تم تكييف العمليات المُحركة لعجلة النمو لكي تتماشى بشكل مُلائم مع هذه التوجُهات. ومع ذلك تظل محدودية الأراضي القابلة للتخطيط في مُحيط القُرى ونقص الأراضي المُتاحة حول هذه التجمُعات العُمرانية تحدياً كبيراً، وتظل زيادة الطلب على المرافق والخدمات في ظل مُحدودية الموارد عبئاً ثقيلاً.

وتجدر الإشارة إلى أن التصنيف الدولي النمطي للمناطق الحضرية والمناطق الريفية لا ينطبق بدقة على حالة مملكة البحرين التي يتداخل فيها في الغالب سُكان الحضر وسكان الريف/القُرى دون تبايُنات ملموسة، ولا يمكن الفصل بوضوح بين هاتين الفئتين، وعلى الرغم من ذلك فإن المناطق المعرفة بالريفية في مملكة البحرين هي مناطق يوجد بها «مُمارسات ريفية» وليست مناطق ريفية بحتة بحسب التصانيف الدولية.

المؤشر: * لدى مملكة البحرين سياسة حضرية وطنية وخطط تنمية إقليمية تستجيب لديناميات السكان، وتضمن التنمية الإقليمية المتوازنة، وتسعى لزيادة الحيز المالي المحلي.

(1-3)التنمية الحضرية المرنة والمُستدامة بيئياً

(1-3-1) القُدرة على الصمود والمرونة وتكيف المُدن والمُستوطنات البشرية

(1-3-1-1) تقليل الزحف العُمراني وفقدان التنوع البيولوجي

تواجه مملكة البحرين منظومةً من التحديات الطبيعية والبشرية أفرزها واقعها الجُغرافي الطبيعي ، فهي بطبيعتها الجزرية الصحراوية من ناحية، ومن ناحية أخرى نموها السُكاني الكبير بمعدلات نمو مرتفعة وارتفاع كثافتها السُكانية العامة التي تُعد الأعلى على الإطلاق بين البلدان العربية، فهي دولة صغيرة الرُقعة الجُغرافية، وشحيحة الموارد المائية، وأضنت عليها ظُروفها البيئية بالموارد الزراعية، ويهددُها التغيُر المناخي بأخطار كبيرة، ويتعرض نظامها الإيكولوجي لمخاطر فقدان تنوعه البيولوجي، كما أنها تُعاني نقصاً شديداً في أراضي البناء للتوسُع العُمراني البشري.

تسببت كل هذه العوامل والمؤثرات في وضع المورد الأرضي المحدود تحت مُنافسة شديدة بين الاستخدامات المُختلفة للأرض، من إسكان لنشاط اقتصادي ونشاطٍ اجتماعي، وفي مثل هذه الظُروف يُمثل الزحف العمراني الأفقي إهداراً لاستخدامات الأرض وارتفاعاً في تكلفة خدمات البنية التحتية، ومن ثم لجأت المملكة وبنجاح ملحوظ إلى تكثيف المناطق الحضرية من خلال البناء الرأسي، والذي ظهر في البداية تحديًا صعبًا تطلب تغييراً في المواقف الاجتماعية والثقافية تجاه قبول بنايات السكن المُتعدد الطوابق والأسر عوضاً عن السكن الفردي للأُسر (البيوت).

في الوقت ذاته كانت المملكة قد اتخذت من ردم البحر واستصلاح أراضيه من خلال خطط مدروسة سبيلًا لتوفير مساحات يابسة للتوسُع العُمراني، لكن هذا الحل لم يخل من آثار إيكولوجية على البيئة البحرية.

لذا قامت مملكة البحرين باتخاذ خطوات جادة في إطار إستراتيجية متكاملة تتضمن مجموعة من السياسات الخاصة بالتدخُل التنظيمي والتخطيط المُسبق للتعامل مع القضية بمُختلف أبعادها المكانية والبيئية وتتجسد ملامحها في تحسين سُبل إستخدام الموارد النادرة بإدارة النمو الحضري السريع في إطار المُخطط الهيكلي الاستراتيجي الثاني.

وقامت المملكة بمراجعة قوانين وتشريعات التخطيط والتنمية العُمرانية من أجل تحسين إدارة الأراضي الحضرية ومُعالجة مُشكلة الزحف العُمراني، كما طبقت التقنيات الحديثة في التخطيط التي تُعزز تحقيق الاستدامة في المُخططات مع توفير الأدوات والارتقاء

بالمهارات الفنية للقائمين على تنفيذ الخطط والمخططات العُمرانية، واستخدمت حلولاً مُبتكرة في التخطيط والتصميم العُمراني في مشاريع إحياء المناطق القديمة وإعادة تنميتها.

وعلى جانب التنوع البيولوجي، فعلى الرُغم من صغر مساحتها، تحوي مملكة البحرين العديد من النُظُم الإيكولوجية المُهمة كمواقع العيون (الينابيع) الطبيعية، وبساتين النخيل، ومُستنقعات القصب، والصحاري، وغيرها. ونظرًا لتنامي الطلب على الأراضي وازدياد الضغوط البشرية عليها، تتعرض تلك الموائل للتدهور، فمن جانب أدى انخفاض منسوب المياه الجوفية وتدهور نوعيتها إلى تحول بعض الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية، كما أصبح النمو الحضري نحو السواحل مصدرَ تهديدٍ للأراضي الضحلة والرطبة المُهمة كمناطق القرم (أشجار المانجروف: نبات القرم الأسود التي تنمو بشكل كثيف في منطقة رأس سند بخليج توبلي في مُحافظة العاصمة) والمُسطحات الطينية ومهاد الحشائش البحرية ومهاد محار اللؤلؤ.

لقد جاءت قضايا الحفاظ على البيئة البحرية والتنوع البيولوجي كقضايا جوهرية في رؤية البحرين الإقتصادية 2030م، والتي شكلت الاستدامة إحدى مبادئها الثلاث، فتتميز البيئة البحرية والساحلية لمملكة البحرين بتنوعٍ حيوي غني يضمُ ما لا يقل عن 1,455 نوعاً من الكائنات الحية من مُختلف المجموعات التصنيفية والموائل الهامة التي تكتسب أهمية بيئية واقتصادية واجتماعية، وثقافية وتُراثية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وأهمها بيئات ما يُسمى بالكربون الأزرق (بيئة الشعاب المُرجانية، ومهاد الحشائش البحرية، والمُسطحات الطينية، وبيئة نبات القرم)، إضافة إلى مهاد محار اللؤلؤ، والشواطئ الصخرية والرملية، والمُستنقعات الملحية.

ويُحفز المخطط الوطني مختلف أنواع النمو الاقتصادي والعُمراني القائمة على حماية وتجديد البيئات الطبيعية في المملكة، ويؤسس لتوازن مدروس بين التنمية والمحميات البيئية، ومن ثم فقد عملت حكومة المملكة على الحفاظ على هذا التنوع البيئي البيولوجي بتحديد دقيق لمناطق المحميات الطبيعية، سواء جزر حوار ومُحيطها البحري، أو الهيرات التقليدية، أو مناطق المانجروف في خليج توبلي التي تبلُغ مساحتها حوالي 437 هكتاراً (4.37 كم2)، ومن ثم زادت مساحة المناطق البحرية المحمية منها إلى 1,706.81 كم2 عام 2020م. وتبلُغ مساحة المحميات البرية من إجمالي مساحة اليابسة 0.7% بينما تبلغ مساحة المحميات البحرية 22.8% من إجمالي المساحة الكلية للمياه الإقليمية لمملكة للبحرين (الشكل 2)، متُجاوزة «أهداف آيشي للتنوع الحيوي» Aichi Biodiversity Targets الرامية إلى حفظ 10% على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية بحلول عام 2020م.

الشكل 2: التوزيع الجغرافي لمناطق المحميات البحرية في البحرين (5 محميات)

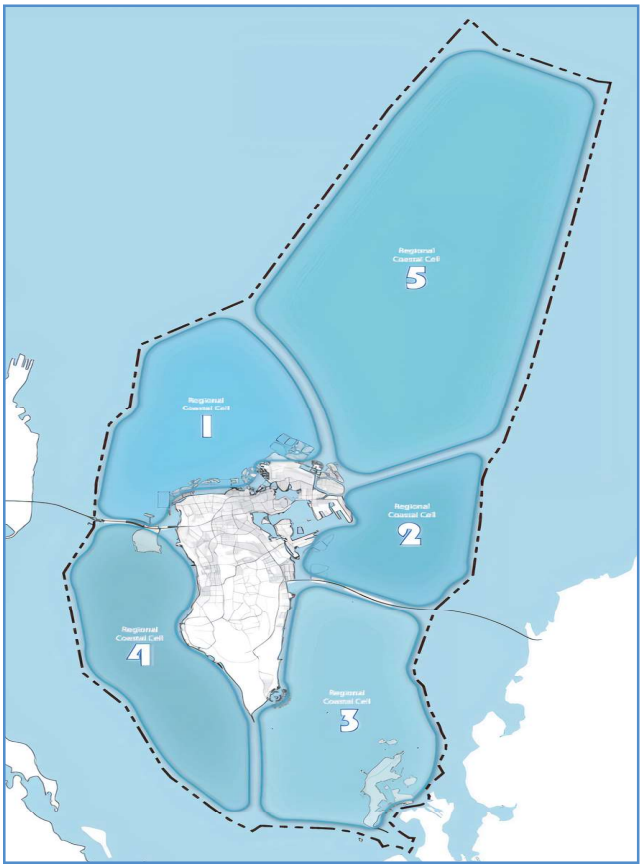

المصدر: هيئة التخطيط والتطوير العمراني، المخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني:
البحرين عام 2030م- مشروع المخطط الوطني لمملكة البحرين، تقرير:
National Planning Development Strategies, Bahrain 2030, The National Plan 2008

ولجأت حكومة المملكة إلى اتخاذ عدد من الخُطوات الهامة في تبني نهج النُظُم الأيكولوجية في إدارة النظم البيئية الساحلية وسيلة للحفاظ على استدامة تلك النُظُم وخدماتها وتعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز رفاه الإنسان.

هناك برنامج استزراع نبات القرم بالتعاون مع شركة نفط البحرين «بابكو» الذي بدأ في العام 2013م، وهناك تقييم الأثر البيئي للمشاريع، والذي لم يكتف بتقييم للمشاريع المنُفردة، بل توسعت البرامج لتشمل إجراء تقييم للأثر البيئي الاستراتيجي على مُجمل المشاريع للتعرف على الآثار التراكمية للمشاريع التنموية، وتجنُبها أو تلافيها، وهناك أخيراً حماية الأنواع المُهدَّدة بالانقراض وموائلها (مؤشر القائمة الحمراء) حيث تم تقييم حالة مجموعة مُختارة من 23 نوعاً من الأنواع المُهدَّدة بالانقراض في مملكة البحرين (إستناداً إلى معايير إلاتحاد الدولي لصون الطبيعة IUCN)، لتحديد درجة خطورة التهديد بالانقراض التي تواجهها.

وتجدر الإشارة إلى أن الجُزُر الأخرى في مملكة البحرين غير المأهولة بالسكان أساساً ظلت مُحتفظة بتنوع حيوي غني ووفير ومُتوازن. ويحوي تحديث استراتيجية التنوع الحيوي وخطة العمل الوطنية لمملكة البحرين (2016-2021م) تدابير إدارية وتشريعية وتنظيمية لمواجهة التهديدات التي يواجهها التنوع الحيوي في البيئة بشكل عام، والبيئة البحرية بشكل خاص، وأهمها عمليات الجرف والردم وظهور الأنواع الغريبة الغازية وتنظيم الصيد البحري.

ويُشكل تحديد مناطق النمو الحضري مُستقبلاً أمراً بالغ الأهمية لاستدامة التنمية في جزر البحرين والحفاظ على الموارد الطبيعية.

المؤشرات: * بلغت نسبة مُعدل استهلاك الأراضي إلى مُعدل النمو السُكاني بين 2001م و 2010م نحو 0.0761، وارتفعت لتصل إلى 1.4317 بين عامي 2010م و 2018م. كما بلغ مُعدل استهلاك الأرض للفرد 118.12 في سنة 2010م وإرتفع ليبلغ 130.91 في عام 2018م. * نسبة الأراضي المُصنفة محميات طبيعية على اليابس الجزري 0.69% ونسبة المساحات البحرية المُصنفة محميات طبيعية 22.8% من المساحة الكلية للمياه الإقليمية البحرينية.

(2-1-3-1) إجراءات التخفيف والتكيف مع تغُير المناخ

حسبما جاء بالبلاغ الوطني الثاني سنة 2012م، يُهدد تغيُر المناخ مملكة البحرين بغمر حوالي 11% من يابسها على طول المناطق التي تحتوي مُدنها الساحلية ومُنشآتها الحيوية المُكلفة. ولن يتوقف تأثير ارتفاع مُستوى سطح البحر عند هذا الحد، بل سيؤدي أيضاً إلى ضغوط إضافية على موارد المياه الجوفية بسبب تسرُب مياه البحر لخزانات المياه الجوفية.

في الوقت ذاته يُشكل تغيُر المناخ تهديداً مُحتملًا على الصحة العامة بفعل تكرار وشدة موجات الغُبار المُصاحبة لموجات الجفاف، وزيادة التعرض لدرجات الحرارة الشديدة، واحتمالية تغير ديناميات ناقلات الأمراض.

كما يؤدي تغيُر المناخ إلى تدهور الأمن المائي والغذائي في المملكة بما يحملُه من آثار مُتوقعة على التنوع الحيوي والمخزون السمكي، ومزارع التمور وغيرها، فضلاً عن آثاره على الشعاب المُرجانية، وأشجار القرم، والطيور المُهاجرة، خاصة وأن هناك 16 موئلاً بحرياً، ستةٌ منها تُعتبر نُظُماً ذات أولوية لأي إجراءات لاحقة تتعلق بالتكيُف مع تغيُر المناخ، هي مناطق الطحالب، والشعاب المُرجانية، والمحار، والأعشاب البحرية، والقرم، والمناطق الطينية، والمُستنقعات المالحة والكُثبان الساحلية.

وتُعزى انبعاثات الغازات الدفيئة بالمملكة إلى تزايد استهلاك الوقود الأحفوري في عمليات التنقيب عن النفط والغاز، وإنتاج الكهرباء والماء، والنقل والمواصلات وأنشطة الإنتاج الصناعي، بل وتشير التقديرات إلى زيادة سريعة وكبيرة في انبعاثات هذه الغازات من قطاع الطاقة حتى عام 2030م.

في الوقت نفسه تتأثر جودة الهواء في المملكة بزيادة شدة وتكرار العواصف التُرابية والغُبارية التي ازدادت شدتها ومُعدلات تكرارها إقليمياً على مدى العقدين الماضيين، فالجفاف الذي تعرضت له بادية الشام والعراق مؤخراً قضى، أو كاد يقضي على غطائها النباتي مما أدى إلى تفكك تُربتها وذروالرياح لها وكثرة عواصف الغُبار والرمال الزاحفة إلى منطقة الخليج العربي. وتتطلب مواجهة هذه المُشكلة حماية الغطاء النباتي هناك عبر التوسع في إقامة المحميات الطبيعية العابرة للحُدود في الأجزاء الشمالية لمنطقة غرب آسيا.

وعلى المُستوى المحلي في البحرين فإن زيادة الأنشطة التنموية من مشاريع التشييد والبناء، وارتفاع أعداد المركبات، والتنمية الصناعية زادت من تركيز الجُسيمات الدقيقة في الهواء المُحيط. وللتخفيف من ظاهرة الغُبار وتلوث الهواء في المناطق الحضرية، بالإضافة إلى توفير المرافق المختلفة في جميع أنحاء البلاد، تم التوسُع في إنشاء الحدائق والمُنتزهات والسواحل والواجهات البحرية ومضامير المشي والساحات الشعبية وتشجير وتجميل الشوارع في مُختلف مناطق المملكة واستزراعها بالنباتات المحلية، بما يُراعي مُتطلبات جميع الفئات من الأطفال والنساء وذوي الإعاقة وغيرهم. كما تم إعادة تأهيل عيون (ينابيع) البحرين القديمة وما حولها وتحويلها إلى مُنتزهات وإتاحتها للجميع، مما لم يؤد إلى رفاهية الإنسان فحسب، بل وإلى الحفاظ على تراث البحرين وبيئتها في الوقت ذاته.

ومن جانبها، تعاملت مملكة البحرين مع التُغيرات المناخية مُبكراً باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير، ومنها قرار للتقييم البيئي للمشاريع في سنة 1998م، وآخر للمقاييس والمعايير البيئية وتعديلاته سنة 1999م، وكان له أكبر الأثر في تقليل الانبعاثات الناجمة عن الأنشطة الصناعية القديمة، وتحفيز القطاعين العام والخاص للاستثمار في التقنيات الخضراء الصديقة للبيئة في مشاريعهما الجديدة. كما جاء صدور القرار رقم (8) لسنة 2002م بشأن معايير المُلوثات والمواد المُنبعثة من المركبات أو عوادمها والتفتيش عليها في الاتجاه ذاته، إذ أدى إلى تخفيض الانبعاثات الناجمة من قطاع المركبات. ولقد قامت المملكة بإصدار عدد من البيانات الوطنية الخاصة بالتغيُرات المناخية عرّفت فيها الظروف المحلية للبلاد تعريفاً شاملاً، وحصرت مصادر الانبعاثات المحلية وحجمها، وعلى هذا الأساس شُكلت اللجنة المُشتركة لتغيُر المناخ لرسم السياسات الوطنية لتغيُر المناخ، ووضع برنامج لتخفيف آثار تلك التغُيرات المناخية، بالتركيز على تقليل انبعاث الغازات الدفيئة، وذلك من خلال تشجيع تطبيق المزيد من المُبادرات الوطنية للمؤسسات الحُكومية وتحفيز القطاع الخاص، إلى جانب تبني تفعيل أهداف التخفيف الموضوعة في الرؤية الاقتصادية الوطنية 2030م.

ومن بين أهم ما اتخذته المملكة من تدابير وإجراءات للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه:

1. اعتماد خطط وإستراتيجيات وطنية للبيئة والطاقة المُتجددة وكفاءة الطاقة، وأهداف وطنية يتم العمل على تحقيقها من قِبَل كافة الوزارات والجهات الحُكومية والقطاع الخاص.

2. العمل على إنشاء محطة تجريبية لتوليد الطاقة الكهربائية تعمل بخليط من الطاقة الشمسية والرياح، وبسعة إنتاجية تصل إلى 5 ميجاوات من قِبَل هيئة الكهرباء والماء.

3. إعداد دليل المباني الخضراء، والذي يتضمن عدداً من المواصفات والمعايير الإلزامية والأخرى الاختيارية ليتم العمل بها على جدول زمني للتنفيذ يتضمن تصنيفات إلزامية واختيارية للمباني الجديدة ويشمل معايير لطلبات البناء الجديدة ومعايير لأعمال الترميم للمباني القائمة.ويسهم تطبيق هذه المواصفات في خفض استهلاك الطاقة والمياه في المبنى وسيُساهم في رفع قيمة المباني المُطبقة لهذه المواصفات.

4. التوقيع في عام 2012م على اتفاقية لتركيب أنظمة الطاقة الشمسية الموزعة بقدرة إنتاجية إجمالية تبلغ 5 ميجاوات من الطاقة الشمسية في مدينة عوالي ومصفاة شركة بابكو وجامعة البحرين (فرع الصخير).

5. توقيع اتفاقية تعاونٍ مُشترك بين مملكة البحرين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لإنشاء مركز للطاقة المُتجددة وكفاءة الطاقة، حيث تأسست «وحدة الطاقة المُستدامة» في نوفمبر 2014م، والتي تحولت إلى «مركز الطاقة المُستدامة» في مارس 2019م بموجب مرسوم ملكي، ثم إلى «هيئة الطاقة المُستدامة» بموجب مرسوم ملكي في أكتوبر 2019م، لتُعنى بالاستراتيجيات والأهداف المُتعلقة بالطاقة المُستدامة والتي تُعد مُكملاً هامًا لجهود المملكة في استيفاء الالتزامات الدولية والإقليمية والعالمية للحد من التغيُر المناخي وتخفيف آثاره.

6. أصدرت وزارة الصناعة والتجارة والسياحة القرار الوزاري رقم 15 لسنة 2021م المعني باعتماد اللائحة الفنية الخليجية للمركبات الكهربائية والتي دخلت حيز النفاذ بالمنافذ الجمركية والأسواق المحلية للغرض التجاري بتاريخ 28 يوليو 2021م، حيث يهدف البرنامج الرقابي الصادر بالقرار الوزاري آنف الذكر إلى تعزيز الرقابة على منتجات السيارات الكهربائية والشواحن الكهربائية والبطاريات الكهربائية التي تشكل المنظومة الأساسية للمركبات الكهربائية وهي المكون الأساسي للمدن الذكية، حيث يعتبر هذا البرنامج من اهم البرامج الرقابية الذي سيساعد مملكة البحرين على خفض الانبعاثات الكربونية بشكل كبير وسريع مقارنة بالمنتجات الأخرى إلى جانب التسريع في خفض معدلات التغيير المناخي الذي بدوره يسهم في الحفاظ على الموارد والبيئة.

وفيما يتعلق بجودة الحياة، فقد شهدت البحرين قفزة نوعية في مُراقبة جودة الهواء لتواكب التغيُرات التنموية التي طرأت على الصناعة ووسائل المواصلات والبُنية التحتية للطُرُق وغيرها، وذلك بزيادة عدد محطات قياس المُلوثات. وتقوم المملكة حالياً برصد جودة الهواء في مُختلف المُحافظات، ومُراقبة ومُتابعة التلوث الحاصل من المصادر الثابتة لمُختلف المشاريع الصناعية، مع التزام جميع المُنشآت المعنية بأخذ القياسات اللازمة لأهم المُلوثات الصادرة من مداخنها بواسطة مُختبرات مُحايدة وتحت إشراف المجلس الأعلى للبيئة، مع موافاة المجلس بتقارير دورية توضح نتائج تلك القياسات.

في الوقت ذاته يقومُ المجلس الأعلى للبيئة بمراقبة ومُتابعة التلوث الحاصل من المصادر المُتنقلة. ويهدُف برنامج مُراقبة عوادم المركبات بالمملكة إلى التحقُق من توافق تركيز المُلوثات الغازية المُنبعثة عن عوادم المركبات مع الاشتراطات والمعايير البيئية ذات الصلة.

ويتم التحكُم في استيراد المركبات بالمملكة للتأكُد من احتوائها على المحول الحفزي أو أي تقنية أخرى تُخفض من مُستوى المُلوثات التي تنبعثُ من عوادمها.

ويتم إشراك المؤسسات الحُكومية وغير الحُكومية وإطلاعها على الخطط والتقارير المعنية بجودة الهواء ومُشاركة البيانات معها والتعاون بهدف تحقيق أفضل المُمارسات التي تخدم العمل البيئي المُشترك، وبما يُحقق مبدأ التنمية المُستدامة. ومن أفضل هذه المُمارسات:

1. تدشين المجلس الأعلى للبيئة للاستراتيجية الوطنية للتخلُص التدريجي من المواد الهايدروكلوروفلوروكربونية (HCFCs) المُستنفذة لطبقة الأوزون بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) وجمعية المُهندسين البحرينية (BSE).

2. التزام شركات القطاع النفطي بتنفيذ برامج ومشاريع لحماية البيئة وفق المعايير البيئية المحلية والعالمية وذلك إدراكًا منها بأهميتها، وقد ساهمت تلك المشاريع في تحسين كفاءة أدائها وخفض انبعاثاتها، وأهمها:

   أ- قيام شركة نفط البحرين (بابكو) بخفض انبعاثات المُلوثات الجوية للشركة وخاصةً أكاسيد الكبريت، لتحسين البيئة البحرينية بتكلفةٍ قدرها 155 مليون دولار أمريكي، وتم الانتهاء منه في ديسمبر 2008م.

   ب- اتخاذ شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك GPIC) خطوات عديدة للحفاظ على البيئة وخفض الانبعاثات وترشيد استهلاك الموارد من خلال تركيب وتثبيت مصنع اليوريا الذي ساهم في تحسين البيئة المُحيطة، وإنشاء مصنع تدوير ثاني أكسيد الكربون، وبدأ تحويل ناتجه إلى مُنتجات اقتصادية مُفيدة.

   ج- قيام شركة غاز البحرين الوطنية (بنا غاز BANAGAS) بتعديل نظام الاحتراق في إحدى التوربينات الغازية، مما أسهم في خفض مُستويات أكاسيد النيتروجين بأكثر من 40%.

   د- استبدال أجهزة التحكُم التقليدية في بعض محطات توليد الطاقة الكهربائية بأجهزة تحكُم رقمية حديثة التكنولوجيا، واستبدال المواقد بأخرى أكثر كفاءة، وذلك للتقليل من نسبة انبعاثات الغازات المُلوثة.

3. تطوير التشريعات والمعايير البيئية المُرتبطة بالمُلوثات الهوائية بهدف تحسين جودة الهواء، بالمُشاركة مع دول مجلس التعاون الخليجي لإصدار مؤشر لنوعية الهواء وإبرازها على المُستوى المحلي والعالمي.

4. إجراء البحوث والدراسات العملية التجريبية حول الطاقة النظيفة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) في صناعة الطابوق وذلك من أجل تخفيض استهلاك الطاقة الحرارية والانبعاثات الناتجة عن ذلك الاستهلاك.

المؤشرات: * بلغ المُتوسط السنوي للجُسيمات الدقيقة (PM2.5) في المُدن 45.7 (ug m3) في 2018م، وإنخفض إلى 40.7 (ug m3) في 2019م. * مُعدل الوفيات بسبب تلوث هواء المنزل في الأُسر المعيشية لا ينطبق على مملكة البحرين، وذلك لاعتماد 99.9% من الأُسر على وقود نظيف للطبخ. * مُعدل الوفيات بسبب تلوث الهواء المُحيط بلغ 42.84 نسمة لكل 100000 نسمة في 2015م، وانخفض إلى 38.75 نسمة لكل 100000 نسمة في 2019م. * تتبنى المُحافظات الأربع وتنفذ إستراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية في هذا الشأن.

(3-1-3-1) تطوير أنظمة للحد من آثار الكوارث الطبيعية والإصطناعية

تطورت تدابير التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والاصطناعية التي تتبناها المملكة لتُصبح خططاً شاملةً لإجراءات الوقاية والتخطيط والتحضير المُسبق وإجراءات التعامُل مع الطوارئ حين وقوعها، وإزالة ما تخلفُه من آثار، وكذلك إجراءات مرحلة التعافي والعودة الى الوضع الطبيعي.

فمن ناحية، تطورت الأرصاد الجوية تطوراً كبيراً نتيجة التحديث والتطوير المُستمرين للأجهزة والنُظُم ووسائل الاتصالات الخاصة بعمليات الأرصاد الجوية لتواكب المُتغيرات والمعايير الحديثة، لتحقيق السلامة العامة والتقليل من آثار الكوارث الطبيعية على الأرواح والمُمتلكات والإسهام في التنمية المُستدامة. وتغطي المملكة حالياً ثلاث محطات آلية للرصد المناخي، ورادارين متطورين لرصد العواصف الرعدية وقياس سُرعة الرياح ودرجة حرارة الغلاف الجوي، تم ربطها جميعاً على شبكة الرادارات الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، ذلك بالإضافة إلى رادار لخدمة عمليات الطيران أثناء الإقلاع والهبوط لضمان سلامتها.

ومن ناحية أخرى، فعلى إثر تزايد المخاطر الزلزالية التي شهدتها المنطقة مؤخراً، فقد أنشأت البحرين محطة حديثة مُتطورة لرصد الزلازل (في منطقة قلاع العمر بالصخير بالمُحافظة الجنوبية) صُنِّفت عالمياً بالجاهزية الكاملة. وقد تم ربط هذه المحطة بالشبكة الوطنية لرصد الزلازل بدولة الإمارات العربية المُتحدة، مما يُسهم في الحصول على المعلومات المطلوبة لرصد الزلازل وفق نظام تقني مُتطور يعمل آلياً. وتُسهم هذه المحطة في رصد جميع الهزات الأرضية في مُختلف أرجاء العالم، وستُمكن إدارة الأرصاد

الجوية من تقديم الدعم والمُساندة إلى اللجنـــة الوطنيـــة لمواجهة الكـــوارث، لا سيما في عمليات التحليل والتنبؤ بصورة مُتناهية الدقة. وفي إطار استراتيجية البلاد للحد من الكوارث فقد تم تركيب أجهزة استشعار الزلازل في المباني المُرتفعة، مما سيُساعد على تحديد معايير تصميم المباني ومشاريع البُنية التحتية. كما تم إنشاء محطة لرصد الإشعاعات والتسرُبات النووية البرية والبحرية داخل وخارج حُدود البحرين.

هناك استراتيجية لمواجهة الكوارث والتعافي منها، وهي تشتمل على خطط بإجراءات ترتقي بأساليب مواجهة الكوارث والعودة إلى الأوضاع الطبيعية، فقد تم تأسيس إدارة في وزارة الداخلية (المكتب التنفيذي للجنة الوطنية لمواجهة الكوارث) كمُنسق على المُستوى الوطني لتنفيذ هذه الاستراتيجية، وبدورها قامت الوزارة بتشكيل مجلس الدفاع المدني، واللجنة الوطنية لمواجهة الكوارث، ليتوليا اتخاذ الإجراءات والتدابير المُتعلقة بمُعالجة حالات الطوارئ، وتعزيز التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة في اتخاذ تدابير للتخفيف من المُعاناة الإنسانية عن طريق منع وقوع الحوادث الطبيعية والبشرية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتخفيف من آثارها في حال حدوثها، وهي استراتيجية تتوافق مع إطار (سنداي) العالمي للحد من الكوارث (2015-2030) Sendai framework for Disaster risk Reduction في أوجهه وإجراءاته كافة.

كما تقوم اللجنة الوطنية لمواجهة الكوارث التابعة لوزارة الداخلية بالتأكُد من مدى استعداد الجهات المعنية لمواجهة أي أحداث طارئة كالحرائق والأخطار الكيميائية بما في ذلك الحوادث الصناعية والمواد الخطرة وحوادث النقل على الطُرُق، والإشعاع والتلوث النووي وغيرها، والتخطيط مسبقاً لمنع وقوعها، مع رفع الجاهزية والاستعداد لمواجهتها.

ويتم تحديث المصفوفة الوطنية لمواجهة المخاطر دورياً وفق ما جاء بإطار سنداي (Sendai Framework)، وذلك من خلال ورش عمل تضم كافة الشُركاء في الجهات الحُكومية والقطاع الخاص والمُجتمع المدني والأكاديمي، يتم فيها تحديد المخاطر التي قد تتعرض لها البلاد، وآثارها، والإجراءات المُناسبة للوقاية منها، ووضع الخطط لمواجهتها، والتأكُد من جاهزية المؤسسات المعنية للتعامُل معها.

وتقوم الاستراتيجية الوطنية للطوارئ على دعائم ثلاث، هي: تطوير ثقافة للسلامة والتوعية من المخاطر والوقاية منها من خلال المعرفة والابتكار والتعليم على جميع المُستويات، تطوير وتعزيز المُنظمات والآليات وبناء القُدرات على جميع المُستويات لضمان التنفيذ الناجح لثقافة السلامة والتوعية من المخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر، إدارة الأزمات لضمان السرعة والنجاح في رد الفعل والاستجابة والتعافي عند وقوع أي أزمة كبيرة يُمكن أن تؤثر على صحة ورفاهية وثروات الأُمة.

المؤشر: * يوجد في مملكة البحرين نظام لرصد الأخطار المُتعددة، والتنبؤ بها، كما تعتمد المُحافظات الأربع استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث وتُنفذها تماشياً مع الاستراتيجية الوطنية في هذا الشأن.

(4-1-3-1) بناء المُرونة الحضرية من خلال جودة البُنية التحتية، والتخطيط المكاني الجيد

جاء برنامج الحُكومة (2019-2022) مؤكداً على تأمين بُنية تحتية داعمة للتنمية المُستدامة. وللمملكة تاريخ في التخطيط المكاني يرجعُ إلى عام 1968م حينما أُنشأت وحدة للتخطيط الطبيعي لتولي مهمة إصدار المُخططات العُمرانية، والتي تحولت عبر مراحل تطور المُمارسة إلى هيئة التخطيط والتطوير العُمراني التي تمكنت من إصدار المُخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني 2030 الذي صدر بالمرسوم رقم (24) لسنة 2008م، ثم اعتماد النسخة الثانية من هذا المُخطط بالمرسوم رقم (36) لسنة 2016م (الشكل: 3) الذي جاءت مُخططاته التفصيلية مُحددةً لآفاق التنمية عموماً في مملكة البحرين، والتنمية الحضرية المُستدامة فيها خصوصاً، حيث حدد ملامح النمو العُمراني والحضري لجميع مناطق البلاد من خلال عشر استراتيجيات رئيسة تهدُف لخلق مُجتمعات عُمرانية مُتكاملة تُسهم في تحقيق الإنماء الحضري المتوازن والمُستدام.

في عام 2016 تم إطلاق المُبادرة الفرنسية لتخطيط المدن البحرينية (BFTPI) بهدف تقديم الدعم الفني لهيئة التخطيط والتطوير العُمراني لتطوير الاستراتيجية الوطنية للأراضي، وذلك وفق إطار المُخطط الهيكلي الاستراتيجي لمملكة البحرين والمُخططات التفصيلية للمُحافظات الأربع، مع رفع مُستويات التنمية بمجال إدارة الأراضي واستراتيجيات التخطيط العُمراني في مملكة البحرين وتحسين قُدرتها على تنفيذ أولوياتها ووضع آليات تُساهم في إنجاز العمل بطريقة أكثر كفاءة.

ولقد صمَّمت المُبادرة خُططًا لتطوير التخطيط والبُنية التحتية في المناطق الحضرية وتوسيع مُختلف النطاقات الحضرية البحرينية، ووضع استراتيجية وطنية للتنمية وفق الإحتياجات الضرورية، ورسم خطط تنمية عُمرانية رئيسية للتخطيط العُمراني عبر إعداد مبادئ توجيهية خمس للتعمير، وهي: المبادئ التوجيهية للمناطق الخضراء، والمبادئ التوجيهية للمناطق الأثرية، والمبادئ التوجيهية للواجهات البحرية، والمبادئ التوجيهية لتقاسيم الأراضي الرئيسية، والمبادئ التوجيهية للمشاريع الكُبرى.

الشكل 3: المُخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني لاستخدامات الأرض 2030

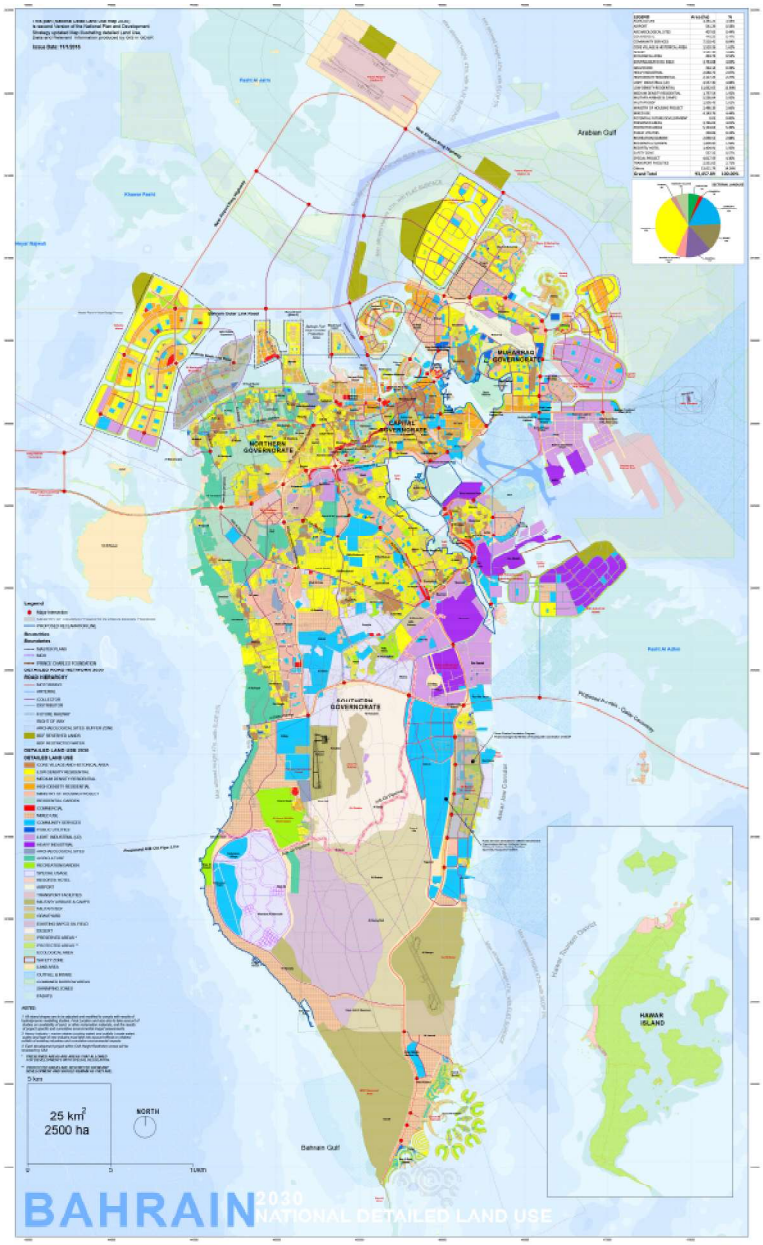

المصدر: هيئة التخطيط والتطوير العُمراني، المُخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني: البحرين عام 2030م- مشروع المُخطط الوطني لمملكة البحرين

بالإضافة إلى ذلك شُكّلت مبادئ التخطيط والإدارة المُستدامين، واللذين يُعززان من ترابُط المساحات الخضراء، وتعدُّد أشكال أنظمة النقل، وتنُّوع استخدامات المشاريع لإقامة مُجتمعات عُمرانية مُستدامة، وتصبح رافداً مُهماً لحماية الموروث التاريخي والحضاري والبيئي في المملكة.

وترتكز بعض مشاريع التنمية العُمرانية، بما فيها مدينة خليفة التي أُنشئت على امتداد الساحل الجنوبي الشرقي لمملكة البحرين، على فكرة التنمية التي تستهدف تحديد الأماكن لعُبور المُشاة والمرور، وعلى تخطيط مُستدام لإنشاء مبانٍ سكنية وأخرى مُتعددة الأغراض على مسافة قريبة من وسائل النقل العام ومرافق المُشاة لتعزيز خيارات التنقُل، والتقليل من عدد رحلات المركبات.

ويأتي في الاتجاه ذاته وضع البحرين لنموذج مُتكامل لاستخدامات الأراضي وتخطيط النقل، لما لهذه الاستخدامات المُقترحة من تأثير مُباشر على النقل، سعياً وراء الوصول إلى الاستغلال الأمثل للأراضي، بالإضافة إلى البُنية التحتية الأساسية التي تدعم الاستخدامات المُختلفة للأرض، مع اعتماد هذا النموذج لتقييم تأثير المشاريع العُمرانية، وتقدير مدى قدرة وجدوى البُنى التحتية الأساسية الجديدة.

ولما كانت الاستدامة جُزءاً لا يتجزّأ من المُخطط الهيكلي الاستراتيجي، فقد تم إعداد إطار تقييم الاستدامة (SAF) وتطويره منذ 2012م ليركز على مبادئ الاستدامة الأساسية في التخطيط واستخدام الأراضي وقواعدها المُرتبطة بمملكة البحرين والتي تضمنت أهدافاً مُحددة للأعوام (2020-2030م) على كافة المُستويات المكانية، وذلك باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs) لتقييم درجة تنفيذ تلك المبادئ والقواعد في ظل الاشتراطات التنظيمية الجديدة للتعمير بمُختلف مناطق المملكة، لتنفيذ التنمية المُستدامة، وإزالة الحواجز التنظيمية في سبيل توفير بيئة صحية ومعيشية. وتشهد البحرين حالياً مشاريع إنمائية كبيرة تم إنشاؤها، وأخرى قيد الإنشاء، وخاصة على الساحل الشمالي.

وحيث إن عملية التنمية الجديدة هذه سوف يكون لها آثارها الملموسة على أنماط ووسائل النقل في البحرين، خصوصاً داخل مدينة المنامة وعلى شبكة طُرُقاتها الحالية، لذا، يقترحُ المُخطط الوطني إنشاء شبكة موسعة من الطُرُق لتسهيل إمكانية الوصول إلى المشاريع التي يتم إنشاؤها حالياً، وكذلك إلى الواجهات البحرية التي سيتم إنشاؤها مُستقبلاً خاصة في المناطق الشمالية من المملكة.

وتُعدُّ الطُرُق السريعة، بالإضافة إلى شبكات النقل العام في البحرين، عواملٌ حاسمة في انسيابية التنقُل والحركة داخل المملكة، وكذلك في تحديد فعَّالية التبادُل التجاري، وفي

توفُر السُلع والخدمات، لذا، وضع المُخطط الوطني في اعتباره عمليات النمو هذه لتفادي اختناقات المرور الناجمة عن زيادة حركة السير، كما ستتم تقوية شبكة الربط البري مع دول مجلس التعاون الخليجي عبر مشاريع مستقبلية.

ومن أفضل المُمارسات قيام هيئة التخطيط والتطوير العُمراني بإصدار تقاريرها النهائية حول القواعد الاسترشادية والخطوط التوجيهية في مارس 2018 للقضايا التخطيطية المُختلفة لتُمثل خطط عمل، وهي: القواعد التوجيهية للتقسيمات الرئيسة في تنمية وتطوير المُجتمع، والقواعد التوجيهية للمشروعات الضخمة، والقواعد التوجيهية للتطورات الحضرية الكُبرى، والقواعد التوجيهية للواجهات الساحلية، والقواعد التوجيهية للمناطق الخضراء، والقواعد التوجيهية للتُراث.

ولقد عملت هيئة التخطيط والتطوير العُمراني مع وزارات ومؤسسات المملكة المعنية على تتويج هذه المبادرة من خلال تنفيذ ما تضمنه المُخطط من استراتيجيات تنموية تسعى إلى انشاء مُخطط واحد، وتحقيق إقتصاد مُتخصص في الأسواق العالمية والإقليمية، وحفظ ودعم موارد البيئة، ووضع استراتيجية مُترابطة ومُتنوعة للنقل والمواصلات، وتلبية الاحتياجات الإسكانية، وتحديد الواجهات البحرية العامة، وحماية تُراث البحرين الثقافي والأثري، وتلبية الاحتياجات العسكرية في المُستقبل، وتشجير البلاد، وترويج المُستقبل الواعد بخُطى ثابتة.

ويُحقق هذا المُخطط عنصرين أساسيين، هما التوازن والمرونة لتتكامل من خلالهما مبادئ التخطيط القائمة على احترام الماضي، وتقبل ما هو عصري وجديد (أي تصميم مُجتمع تُراثي- حداثي مُتكامل)، بالإضافة إلى احترام البيئات الطبيعية القائمة وتلك البيئات التي صنعها الإنسان، مما يضيف قيمة عالية إلى المُخطط الوطني عند تنفيذه بالصورة المُثلى والمُتوقعة والتي من شأنها أن تحقق منافع جمة لكافة سُكان البحرين، حاضراً ومستقبلاً.

بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر المُخطط الوطني أشمل دراسة تمت حتى الآن بشأن تقدير احتياجات ومُتطلبات التخطيط في البحرين على مدى القرن الحالي، فهو يُعالج الرؤى الكبرى التي سوف تتركز حولها جهود التنمية في المملكة والتي من شأنها أن تدعم مكانة البحرين في الاقتصاد العالمي. كما أنه مُخطط موحد وبرنامج شامل لاستخدامات أراضي البحرين على الصعد كافة. هذه الرؤية وهذا البرنامج يهدفان إلى تمكين مملكة البحرين لأن تصبح إحدى أهم البلدان المرموقة عالمياً، وأن تنمو نمواً مُزدهراً، ومُستمراً، بما يمكنها من تلبية حاجاتها في المُستقبل.

(2-3-1) الإدارة والاستخدام المُستدام للموارد الطبيعية

(1-2-3-1) تنفيذ الإدارة السليمة بيئياً لموارد المياه والمناطق الحضرية الساحلية

تكتسب القضايا البيئية عامةً أهميةً خاصة في الفكر الاستراتيجي التنموي البحريني. كما سبق الذكر تُعاني البحرين شُحًا مائياً، فالأمطار التي تسقطُ عليها قليلة وغير مُنتظمة، وفوق ذلك فكميتها الفعلية مُنخفضة بسبب البخر الناتج عن ارتفاع حرارة الهواء المُلامس لسطح أرضها ومسامية تُربتها، لذا كان الاعتماد الأساسي للبلاد على المياه الجوفية.

وبسبب النمو السُكاني المطّرد وكثافة النشاط البشري تعرض الخزان الجوفي لضغوط هائلة، حيث أدى الاستخدام الجائر وغير المُستدام للمياه الجوفية إلى انخفاض منسوبها وتدهور نوعيتها، مما نجم عنه جفاف العيون (الينابيع) الطبيعية وتملُّح الأراضي الزراعية التي تعتمد عليها. في الوقت ذاته تعمل الآثار الناجمة عن تغيُر المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر على زيادة الموقف صعوبةً وتعقيداً، فغزو مياه البحر للطبقة الحاملة للمياه الجوفية، وتناقص سُقوط المطر في ظل ارتفاع درجة الحرارة، وزيادة الطلب على المياه في القطاعات كافةً، كلها عوامل باتت على قدر كبير من الأهمية والتأثير على التوجه نحو إدارة سليمة بيئياً لموارد المياه المحدودة.

تنفذ البحرين نهجاً مُتكاملاً لإدارة الموارد المائية عبر مجلس إدارة الموارد المائية الذي شُكِّل عام 2009م، وتبذُل جُهداً كبيراً لتوفير المياه، وزيادة كميتها، ورفع سعة التخزين، ورفع كفاءة استخدامها لضمان أمنها المائي. وتُشير البيانات المُتاحة عن أوضاع الخزانات الجوفية الضحلة في البحرين إلى ظُهور نتائج إيجابية في مناسيب المياه الجوفية ونوعيتها بفعل خفض مُعدلات السحب من الخزان الجوفي إلى حدود السحب الآمنة منه والبالغة 112 مليون م3 سنوياً.

كما أن هناك تعاوناً وتنسيقاً وثيقاً بين وزارة الصناعة والتجارة والسياحة مع مختلف الجهات الحكومية لزيادة عدد البرامج الرقابية الداعمة إلى رفع كفاءة استخدام الطاقة والطاقة النظيفة ومجال الموارد المائية، حيث جرى اعتماد القرار الوزاري رقم 21 لسنة 2012م المعني باعتماد اللائحة الفنية المعنية بأدوات ترشيد استهلاك المياه والذي سيدخل حيز النفاذ في يناير 2022، فالبرنامج الرقابي يهدف إلى تقليل الهدر الحاصل في الطاقة المائية عبر استخدام أدوات مرشدة للاستهلاك، والتي بدورها تنعكس إيجاباً على المستهلك بتقليل الكلفة التشغيلية وخفض فاتورة الماء من خلال تحديد مجموعة من الأدوات المستخدمة في توصيل والتزويد بالمياه منزلياً.

أما عن الإدارة السليمة بيئياً للمناطق الحضرية الساحلية، فبسبب كثرة واجهاتها البحرية، وتعدُّد التعاريج على طول سواحلها، فقد ارتبطت البحرين بعلاقات خاصة مع البحر على مدى تاريخها الطويل، لكن التغيُرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة عالميًا سيؤديان إلى ارتفاع منسوب مياه البحر، مما سيتبعه بالضرورة طُغيان البحر على اليابس المجاور على طول السواحل ذات الطبوغرافيا الهينة المُستوية.

والبحرين بحكم طبوغرافيتها الساحلية السلسة تُعد ذات قابلية خاصة للتضرُّر على طول شريطها الساحلي وما يتاخمُه من مناطق جراء ارتفاع منسوب مياه البحر، فالسهول الساحلية في البحرين التي يسكُنها نحو نصف سُكان البلاد، ويتركز فيها جُلّ أنشطتها الاقتصادية ستتعرض بُنيتها التحتية إلى تهديدات جادة مُباشرة بسبب طُغيان البحر عليها، كما ستتلوث مياهها الجوفية، وتتدهور بيئاتها الإيكولوجية الساحلية. في الوقت ذاته لم تخل عمليات استصلاح الأراضي من البحر لتوسيع اليابس البحريني لاستيعاب النمو الحضري من آثار سلبية على البيئة البحرية، فقد غيَّرت عمليات الردم، خلال القرن الماضي، من طبيعة بعض المناطق ذات القيمة البيئية الفريدة وأنشأت حدوداً بحرية خاصة.

ومن جانبٍ آخر تضع عمليات تحلية المياه بطبيعتها ضغوطًا هائلة على البيئة، البرية منها والبحرية، نظرًا لكثافة استهلاكها للطاقة من ناحية، ولمُساهمتها في تلوث الهواء من ناحية أخرى، وتلوث البيئة البحرية وتغيير خصائصها الطبيعية والكيميائية نظراً لما تصرفه من محلول ملحي فيها من ناحية ثالثة، فعلى مُستوى القضايا البيئية المُصاحبة لعمليات ردم البحر، سارت مُمارسات إدارة الأراضي في البحرين عامةً، وفي المناطق والجهات الساحلية خاصةً، على طول الخطوط العامة لسياسات الحفاظ على الموئل وحمايته وتجديده وإحيائه.

صُمِّمت استراتيجية البحرين لاستصلاح الأراضي من البحر بطريقة مدروسة تُقلل من المخاطر البيئية المُحتملة لعملية الاستصلاح، فمنذ عام 1995م اعتمدت البحرين نظاماً مُتطوراً لنُظُم المعلومات الجُغرافية للمُراقبة والتقييم، يشمُل تدابير بيئية تتضمن إجراءات ثلاثة رئيسة هي: إجراء الدراسات والبحوث البيئية لتحديد أقل البيئات البحرية قيمةً كمواقع مُحتملة للاستصلاح، ونقل الكائنات والعضويات إلى موقع آخر بديل آمن، وإعادة تأهيل البيئة الساحلية للموقع الجديد المُستصلح بزراعة شتلات من النباتات البحرية لتخفيف الأثر الناتج عن إزالة العضويات الأصلية.

في الوقت ذاته تم تحديد معيار جديد لمدى الارتفاع اللازم عند ردم (دفان) البحر لإنشاء المُدن الجديدة والمشروعات الإنمائية الساحلية من قِبل الجهات المعنية بالمملكة كأحد الإجراءات الأولية للتكيُف مع ظاهرة ارتفاع منسوب مياه البحر.

ومنذ عام 2006م أطلقت البحرين استراتيجيتها الوطنية للبيئة (NES) التي شددت على اعتماد مبادئ الإدارة البيئية المُتكاملة تنفيذاً للتنمية المُستدامة للبيئات الساحلية والبحرية للحفاظ عليها، مع إدراك تخطيطها البيئي لطبيعة التفاعُل بين السُكان وإطار الفُرص والقيود والمُحددات الذي يعملون بداخله.

إن المُخطط الوطني قد اقترح رسم خط دائم يُحدد الواجهات البحرية القائمة في المملكة، ويحميها، فضلاً عن إيجاد أماكن جديدة يُمكن بمحاذاتها إنشاء واجهات بحرية جديدة ومشاريع لإنشاء جُزر جديدة، فعلى سبيل المثال يتضمن المُخطط الوطني إنشاء واجهة بحرية عامة في الجُفير وعلى الشارع الساحلي لتكون مُتنزهات تلعب دورها كإحدى الموارد والمرافق التي ستُميّز البحرين خلال القرن الحادي والعشرين.

كما يقترح المُخطط الوطني زيادة كبيرة في الواجهات البحرية المُتاحة للجمهور في جميع أنحاء البحرين، حيث تم الاشتراط على جميع القائمين على مشاريع البناء الجديدة تخصيص 50% من الواجهات البحرية من مشاريعها كي تكون مُتاحة للعامة.

كذلك تم اشتراط إتاحة الوصول إلى الواجهات البحرية بتأمين حد أدنى من حق المرور، والربط بين كل ضاحية وواجهتها البحرية من خلال تأهيل مساحات مُعينة للأماكن العامة المفتوحة، ومُساندة وتعزيز حرفة صيد الأسماك في القُرى التقليدية وموانئ الصيد البحري، بصفتها عنصراً مهماً من عناصر الحياة البحرينية. بالإضافة إلى ذلك، تم إلزام المطورين بحماية الأنظمة الإيكولوجية للسواحل الداخلية وأنظمة الأراضي المغمورة التي تشكل مواطن هامة للحياة الفطرية في البحرين والتي يجب أن تحظى بأعلى مُستوى من الحماية (الشكل 4).

كما قامت المملكة بتوحيد الجُهود وجعلها مُتناغمة مع السياسات الوطنية الهادفة إلى رفع كفاءة إدارة الطاقة بشكل مُستدام، مع التشديد على أهمية رفع الوعي المؤسسي لدى الجهات الحُكومية خاصةً والمُجتمع عامةً بشأن تغيُر المناخ وآثاره وكيفية الحد منه ومُتطلبات التكيف معه. كما عملت البلاد على صياغة التشريعات الوطنية اللازمة للتعامُل مع ارتفاع منسوب مياه البحر، وتلك اللازمة لدعم التقنيات الخضراء بتوجيه التنمية الاقتصادية نحو المشاريع المُستدامة التي تعتمد مفاهيم الإنتاج والاستهلاك المُستدام.

ويأتي في الإطار ذاته رفع كفاءة وقدرات المؤسسات المعنية بإدارة تغيُر المناخ، وتحديث قواعد بياناتها، مع زيادة الاهتمام بالدراسات الفنية المُتخصصة، ورفع الوعي العام بالقضية وكيفية التصدي لها، وإشراك القطاع الخاص والمُجتمع المدني فيها.

المؤشر: * توجد خطة مُطبقة لإدارة المناطق الساحلية والأراضي في الدولة في إطار المُخطط الإستراتيجي الوطني.

الشكل 4: توسيع الواجهات البحرية العامة

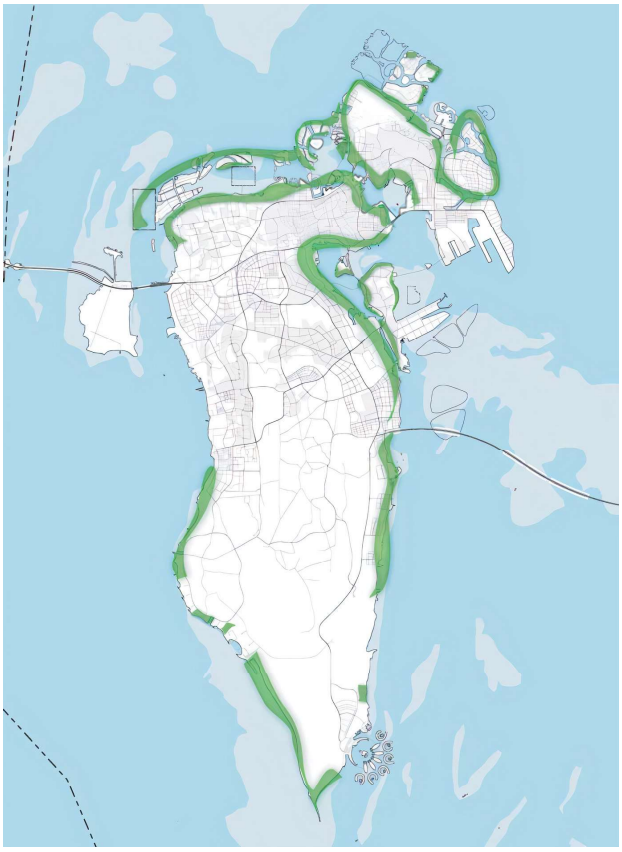

المصدر: هيئة التخطيط والتطوير العُمراني، المُخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني: البحرين عام 2030م- مشروع المُخطط الوطني لمملكة البحرين، تقرير: National Planning Development Strategies, Bahrain 2030, The National Plan 2008

(2-2-3-1) تعزيز الحفاظ على الموارد وتقليل النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها

تزداد حدة مُشكلة المُخلفات في المناطق الحضرية في الدول الجزرية الصغيرة، خاصةً مع النمو السُكاني السريع، ويتزايد إنتاج الفرد اليومي من المُخلفات والذي يصل في البحرين إلى نحو 1.12 كغم/فرد/يوم سنة 2020م(حسب بيانات هيئة المعلومات والحُكومة الإلكترونية)، وهي كمية تقل قليلاً عن المُتوسط العالمي والبالغ 1.2 كغم.

تشكل المُخلفات الحضرية الصلبة 94% من مجموع المُخلفات المُتولدة، ويتم التخلُص من مُجمل تلك المُخلفات منذ العام 1986م في مردم عسكر (محجر للصخور جنوب شرق البحرين)، حيث يتم طمرها، ثم دكها وتغطيتها بطبقة من الرمال.

ويُشكِّل التخلُّص من النفايات بالطرق الصحيحة أحد العوامل الهامة في الحفاظ على البيئة من التلوث والارتقاء بنوعيتها، كما يُعد تدوير الموارد وإعادة استخدامها سبيلاً مهمًا من سُبل ترشيد استهلاك الموارد البيئية للحفاظ عليها للأجيال المُقبلة، لذا كان لهذين الأمرين حيز مُهم في برامج الحُكومة في تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة 2030.

ولقد أوصت الاستراتيجية الوطنية للإدارة المُتكاملة للمُخلفات بتبني نهج جديد للإدارة المُتكاملة للمُخلفات، وتحسين حوكمتها، بدءًا بتقليل إنتاجية الفرد منها، ومروراً بالفرز والتدوير، وذلك توفيراً للموارد واسترداداً للطاقة وانتهاءً بزيادة العُمر الافتراضي للمردم خاصة مع محدودية الأراضي في المملكة.

وفي إطار هذه الاستراتيجية تقوم وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العُمراني بعدة مشاريع ومُبادرات لتقليل كميات النفايات الواردة للمردم للمُحافظة على البيئة وتعزيز مواردها في إطار نظام مُتكامل لجمع النفايات والتعامُل معها ومُعالجتها، ويتكون هذا النظام من العناصر الآتية:

1. محطات/حاويات الفرز من المصدر مُصممة للجمهور للتخلُص من المواد البلاستيكية والورق والمعادن والزجاج القابلة لإعادة التدوير، وقد تم توزيعها في 77 موقعاً.

2. محطة إعادة تدوير مُخلفات البناء والهدم، والتي تُمثل نحو 40% من الكمية الإجمالية للنفايات، وتقوم هذه المُنشأة بإعادة استخدام المواد المُعاد تدويرها من مُخلفات البناء والهدم في المواد الأساسية لإنشاء الطُرُق، مما يُقلل من التكلفة المالية لاستيراد وشراء هذه المواد. وقد بلغ إجمالي مُخلفات الهدم والبناء المُعاد تدويرها 379 ألف طن لعامي 2019 و 2020م.

3. إقامة المشروع الاسترشادي التجريبي لتدوير المُخلفات الخضراء، حيث تقوم وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العُمراني حالياً بمراحل تعزيز جودة المُنتج واعتمادية المواصفات والانتقال إلى مراحل استخداماته الأساسية للتسميد والزراعة، وقد بلغت كمية المخلفات الخضراء المعاد تدويرها حوالي 3 آلاف طن ما بين عام 2018 و 2020م.

4. نشر التوعية من خلال برامج تعليمية مُستمرة تتضمن استخدام الحافلات البيئية المُخصصة التي تنتقل إلى المدارس لتعليم الأطفال مهارات التدوير الثلاث: التقليل، إعادة الاستخدام، وإعادة التدوير.

ولقد بلغ إجمالي المُخلفات التي تم تدويرها من المصدر في الفترة 2018-2020م نحو 246 طناً، شكّلت المُخلفات الورقية نحو ثُلثيها، والبلاستيكية نحو 32%، والمعدنية 1.5% (الشكل 5).

الشكل 5: كمية النفايات المُعاد تدويرها واستخدامها حسب النوع (2018-2020) (كغم)

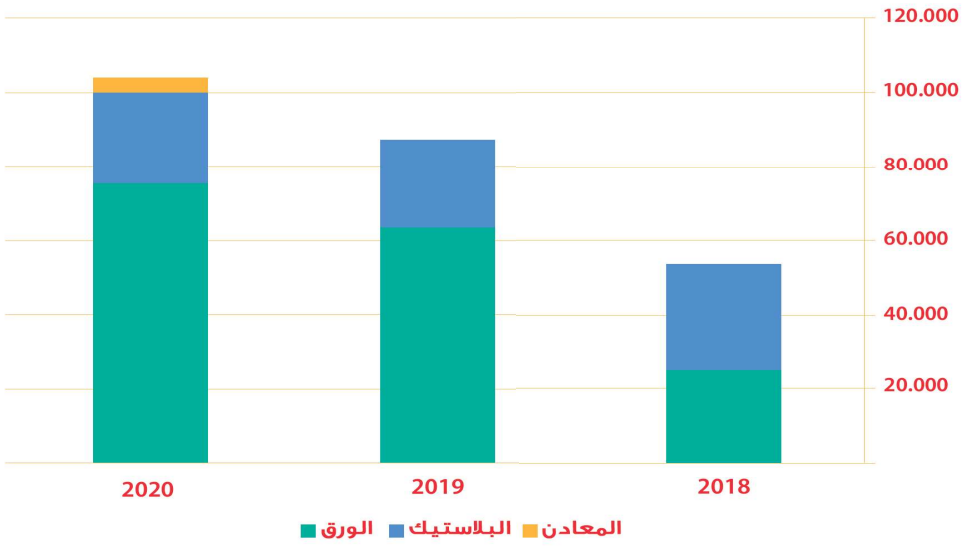

مصدر البيانات: وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العُمراني

وفي السياق نفسه يأتي تدوير المياه المُستخدمة في العمليات المُختلفة للصناعات الكُبرى وإعادة استخدامها، وكذلك مُعالجة مياه الصرف الصحي، فعلى صعيد مياه الصناعة تُمثل المياه مُدخلاً أساسياً في الإنتاج في شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (GPIC)، إذ تُستعمل في تبريد المبُادلات الحرارية وإنتاج بخار الماء عالي الضغط اللازم لتشغيل التوربينات. وتُقدر الاحتياجات المائية للشركة في المُتوسط بنحو 341 مليون م3 في السنة (حوالي 933 ألف م3/اليوم)، يتم تأمينها بالكامل من خلال مياه البحر. ويقوم المفهوم التصميمي على أساس إعادة تدوير 66% تقريبًا من مجموع مياه العمليات، فيما يتم سد بقية الاحتياجات المائية للمشروع عن طريق وحدة تحلية المياه.

ويستندُ مبدأ إعادة تدوير المياه على أن المياه المُحلاة المُنتجة تُستهلك أساسًا في صورة بخار ويُعاد توليدها أيضًا كجزء من العملية الإنتاجية، ومن ثم تجميعها ومُعالجتها مع المياه المُنتجة من عمليات التفاعل في المصانع وفق تقنيات خاصة قبل إعادة تدويرها. وعلى صعيد مياه الصرف الصحي، هناك عدد من محطات المُعالجة الرئيسة والفرعية (من القطاعين الحكومي والخاص) التي بلغ مُعدل المُعالجة الثنائية لها 100% من مياه الصرف الصحي المُجمَّعة خلال الفترة (2017-2020م)، بينما بقيت نسبة مياه الصرف الصحي المُعالجة ثُلاثياً، وتلك المُعاد استخدامها نحو 54.4% فقط من مُجمل مياه الصرف الصحي المُعالجة في عام 2020م، ويتم صرف الباقي في البحر بدلاً من استغلاله. وتبقى الحقيقة أن مؤشر نسبة مياه الصرف الصحي المُجمَّعة إلى مياه الشرب قد شهد زيادةً مُطَّردة حتى بلغت 58% عام 2015م، لتقترب من النسبة الدولية المُوصي بها وهي 60%.

وفي إطار الاستراتيجية الوطنية للصرف الصحي، فقد جرى العمل على تنفيذ حزمة من المشاريع أبرزها مشروع توسعة وإعادة تأهيل المحطات الكُبرى المركزية لمُعالجة مياه الصرف الصحي، ومشاريع تقليل نسبة التسرُبات في شبكات تجميع ونقل وتوزيع مياه الصرف الصحي، وإعادة النظر في النظام المركزي للصرف الصحي المعمول به حالياً في البحرين ودراسة إمكانية استبداله بنظام لا مركزي يتضمن إنشاء محطات جديدة في مناطق المُحرق، ومدينة خليفة، ومدينة سلمان، وتأهيل بعض محطات المُعالجة الفرعية. كذلك زيادة إمكانات المُعالجة الثلاثية ورفع حصة إعادة الاستخدام منها من جانب، فضلاً عن الحد من التأثيرات البيئية السلبية على البيئة الساحلية من جانب آخر.

المؤشر: * مُعدل إعادة التدوير، وعدد أطنان المواد المُعاد تدويرها (الشكل 5).

ونفذت وزارة الصناعة والتجارة والسياحة العديد من البرامج التوعوية والرقابية المتعلقة بالمجال البيئي في مملكة البحرين بهدف تعزيز الحفاظ على الموارد وتقليل النفايات وإدارة المخلفات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر البرنامج الرقابي المتعلق بالرقابة على المنتجات البلاستيكية القابلة للتحلل ، والذي بدأت وزارة الصناعة والتجارة والسياحة تطبيقه منذ العام 2019م بالتعاون مع المجلس الأعلى للبيئة، حيث يهدف البرنامج إلى تقنين استيراد وتصنيع المنتجات البلاستيكية بحيث تكون قابلة للتحلل وشملت الرقابة منتجات أكياس التسوق والخضار والفواكه وسفر المائدة، بالإضافة إلى مشروع حظر تصنيع أو بيع أو استيراد قناني المياه المعبأة ذات الأحجام التي تقل عن 200 مل في السوق البحريني.

كما تعمل الوزارة على تنفيذ المزيد من المشاريع المستقبلية التي من شأنها المساهمة في الحفاظ على النظام البيئي في البلد ومنها: مشروع حظر استخدام الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد، وهذا كله من شأنه المساهمة في الحفاظ على الموارد وتقليل النفايات وإدارة المخلفات، والحفاظ على مكتسبات الدولة في النظام البيئي من حولنا.

(3-2-3-1) اعتماد نهج المدينة الذكية الذي يُعزز الرقمنة والطاقة النظيفة والتقنيات

تعتمد المدينة الذكية على ما أنتجه عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من تقنيات إلكترونية رقمية في تقديم الخدمات التفاعُلية للأفراد، ومن ثم فهي إقليم يُقدم أنظمة الابتكار وتقنيات الاتصالات والمعلومات المحلية.

وينطوي مُصطلح المدينة الذكية على تبني المدينة لعناصر الإبداع في حل المُشكلات، وهي مدينة تُمثل تجمُعاً عُمرانياً يرتكز على ركيزة تقنية، وأخرى بيئية، وثالثة اجتماعية، لتُشكِّل في النهاية مُدُناً ثلاث في مدينة واحدة: واحدة افتراضية/معلوماتية، وأخرى معرفية، وثالثة بيئية. أما الركيزة التقنية فهي تزويد المدينة بتقنيات المعلومات والاتصالات والشبكات اللاسلكية وشبكات الاستشعار عن بُعد، والتي تُشكِّل فيما بينها عناصرَ أساسية من البيئة العُمرانية، وتكوِّن معاً نظاماً مُتكاملاً لتشغيل المُجتمع الذكي والإدارة العُمرانية الذكية.

أما عن الركيزة البيئية فهي تتمثلُ في استخدام المدينة لموارد الطاقة المُتجددة، والاستخدام الأمثل لحلول وتقنيات تحسين كفاءة الطاقة، وأما الركيزة الاجتماعية فتأتي بتركيز المدينة على النشاطات المعرفية، والإبداع الفردي، ومؤسسات المعرفة، والبُنية التحتية الرقمية للاتصالات وإدارة المعرفة.

في مجال الطاقة النظيفة يبلُغ نصيب الفرد في المملكة من استهلاك الطاقة الكهربائية نحو 12,750 كيلووات/ساعة سنوياً، ولأجل استدامة الطاقة قامت حُكومة مملكة البحرين من خلال هيئة الطاقة المُستدامة بجهودٍ ملموسة لتنويع مزيج الطاقة والاستفادة من مصادر الطاقة المُتجددة لتلبية احتياجات الطلب المُتزايد على الطاقة ومواكبة عجلة النمو الاقتصادي المُطَّرد في المملكة. وفي السياق ذاته قامت حُكومة مملكة البحرين في ديسمبر 2016م باعتماد الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة (NEEAP)، والخطة الوطنية للطاقة المُتجددة (NREAP)، وفي يناير 2017م تم اعتماد النسب الوطنية المُقترحة لزيادة نصيب الطاقة المُتجددة في المزيج الوطني بواقع 5% بحلول عام 2025م، و 10% بحلول عام 2035م، مع زيادة كفاءة الطاقة بواقع 6% بحلول عام 2025. وفي الوقت ذاته تم إعتماد مشروع بناء محطة طاقة شمسية مركزية بقُدرة إنتاجية تبلُغ 100 ميجاوات.

كما تم الانتهاء من المرحلة الإنشائية لمحطة الدور لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بطاقة إجمالية تبلُغ 5 ميجاوات، ومن المُتوقع ربطها

بالشبكة الوطنية للكهرباء وفي سياق الإنجازات التي أسفرت عنها جُهود تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المُتجددة واستخداماتها، تم افتتاح أول مصنع لإنتاج الألواح الشمسية في المملكة في يناير 2017، وافتتاح المصنع الثاني في مارس 2021م، بالإضافة الى طرح عدد من المُناقصات العامة لمشاريع كُبرى لتركيب أنظمة الطاقة الشمسية المركزية والموزعة.

إن مملكة البحرين تتجه بخُطى ثابتة نحو تعميم استخدام الطاقة النظيفة والمُتجددة من الرياح والطاقة الشمسية، كما أنها تُنفذ حالياً العديد من المُبادرات والمُمارسات التي تُؤدي في النهاية إلى ترشيد استخدام الطاقة. وتتولى هيئة الطاقة المُستدامة الإشراف على المشاريع التجريبية التي تهدُف للاستفادة من تقنيات وحُلول الطاقة المُتجددة لتقليل تكاليف إنتاج الكهرباء والماء، ومن بينها المشروع التجريبي لإنتاج مياه شُرب عالية الجودة في محطة الدور لتحلية المياه، والمشروع التجريبي لمُعالجة وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي لأغراض الري والصناعة في مدينة سلمان.

كما قامت الهيئة باستحداث برنامج شهادات الطاقة المُتجددة في يناير2020م، التي تُمنح الى الجهات المُستثمرة في أنظمة الطاقة الشمسية وتُمكّنها من تسجيل إنتاجها من هذه الطاقة لدى هيئة الطاقة المُستدامة.

ويُمَّكن هذا النظام المُستخدمين من تخطي بعض التحديات التي قد تحُد من قُدراتهم للانتفاع بالطاقة المُتجددة مثل محدودية المساحة المتوافرة لديهم لتركيب ألواح الطاقة الشمسية أو أية قيود تقنية أو مالية أخرى، ومن ثم يمنح الفرصة للمُستثمرين والمؤسسات التمويلية لتقييم فرص الاستثمار وتمويل مشاريع الطاقة المُستدامة والتحقُق من الطاقة المُنتجة عن طريق برنامج وأدوات موثوقة ومُعتمدة. وفي الإطار ذاته جاء دليل المباني الخضراء الذي صدر في سبتمبر 2019م بالتعاون مع وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العُمراني بعددٍ من المواصفات والمعايير الإلزامية والاختيارية للبناء الجديد وأعمال ترميم المباني القائمة بمواصفات يتم العمل بها بجدول زمني للتنفيذ، لتؤدي الى تخفيض استهلاك الطاقة والمياه في المبنى.

في الوقت ذاته تم إعداد السياسات اللازمة للإستفادة من التبريد المركزي لتوفير استهلاك الكهرباء، خاصة وأن التبريد يُشكل ما يقارب 60% من تكاليف فواتير الكهرباء واستهلاك الطاقة، كما أنه يُعد أحد أهم المُبادرات التي تُسهم في تقليل آثار استهلاك الطاقة على التغيُر المناخي.

بالإضافة إلى ذلك تم تحويل أنظمة الإضاءة في جميع الجهات الحُكومية إلى أنظمة أعلى كفاءةً، تتماشى مع الحد الأدنى من معايير أداء الطاقة للإضاءة أو تتجاوزه. ويتم تحويل البنُية التحتية الوطنية لإضاءة وإنارة الشوارع من الصوديوم عالي الضغط إلى مصابيح «الثنائي الباعث للضوء LED»، كما يتم في الوقت ذاته إدماج الطاقة المُتجددة (الشمسية) بشكلٍ مُتزايد في نظام إنارة الشوارع.

وفي هذا السياق جاء مشروع إدارة طاقة المباني الحُكومية، وذلك بإجراء سلسلة من عمليات تدقيق الطاقة في المباني الحُكومية من أجل إعلام الشُركاء في الجهات والوزارات المعنية بحجم وضخامة فرُص الحفاظ على الطاقة وأولوياتها.

وهُناك المزيد من المشروعات الجاري تنفيذها مع بعض التوصيات والمُقترحات الموجهة إلى وزارة المالية والاقتصاد الوطني لتطوير البرامج الوطنية لإدارة الطاقة. ويجري حالياً العمل على إعداد دليل المُشتريات الخضراء، والذي يهدُف إلى دعم حُكومة مملكة البحرين في تبني أفضل المُمارسات في مجال تضمين معايير الشراء الأخضر (Green Procurement) في المُشتريات الحُكومية، وسيتم تبادُل الدروس المُستفادة مع القطاع الخاص لتعميم التجربة ونشر التوعية بما تعودُ به هذه المعايير على المُستخدم. وعلى صعيدٍ آخر، تم تنفيذ بطاقة معايير كفاءة المركبة، واعتماد مُلصقات كفاءة الطاقة عليها. كما قامت وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بإعداد معايير المركبات الكهربائية وتتعاون مع هيئة الطاقة المُستدامة لإعداد استراتيجية وطنية لتبني المركبات الكهربائية استراتيجيات وطنية مُتكاملة للتنقل المُستدام في المملكة. وقامت هيئة الطاقة المُستدامة بتوقيع اتفاقيات مع عدد من الشركات الصناعية الكُبرى لتحسين كفاءة الطاقة في مُنشآتها وعملياتها بنسبة 1% سنوياً على مدى عدة سنوات، وتقدم الهيئة الدعم الفني والمشورة التقنية اللازمة التي تُساعد الشركات في هذه المساعي وتمكّنهُم من استيفاء الالتزام بتحسين كفاءة الطاقة ، للإسهام في تحقيق الهدف الوطني المُعتمد لتحسين كفاءة الطاقة بنسبة 6% بحلول 2025م.

واعتمدت وزارة الصناعة والتجارة والسياحة مجموعة من البرامج الرقابية المعنية بترشيد استهلاك الطاقة والطاقة النظيفة وقد بدأت بالبرنامج الرقابي الوطني لكفاءة مصابيح الإنارة المنزلية الذي طبّق في سبتمبر 2015م والذي ساهم في منع استيراد المصابيح المتوهجة «التنجستن» التي لا تطابق اشتراطاتها الكفاءة المطلوبة، فهي تستهلك الكثير من الطاقة الكهربائية فيما تحول إلى حرارة أكثر منها إلى إضاءة.

كما نفذت البرنامج الرقابي الثاني لرفع كفاءة الطاقة في أجهزة التكييف والذي تم الإلزام به في فبراير 2016م من خلال وضع بطاقة تعريفية على المكيف معتمدة على النجوم للتعبير عن كفاءة استهلاك الطاقة الكهربائية له، مما يُمكّن المستهلكين من المقارنة بين أجهزة التكييف بحسب كفاءتها واختيار الملائم منها، علماً بأنه كلما زاد عدد النجوم زادت قدرة الجهاز على توفير استهلاك الطاقة الكهربائي. وكلا البرنامجين كانا ثمرة تعاون بين وزارة الصناعة والتجارة والسياحة وهيئة الكهرباء والماء.

من جانب آخر، اعتمدت وزارة الصناعة والتجارة والسياحة البرنامج الرقابي المعني بطاقتي استهلاك الوقود على السيارات والإطارات على المستوى الوطني بعد اعتماده على المستوى الخليجي بالتعاون مع هيئة التقييس الخليجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC Standardization Organization) والذي يسهم في خدمة المستهلك أثناء شراء السيارات والإطارات بعد الاطلاع على كمية الوقود المستهلكة لكل كم واحد يتم قطعه في الساعة، حيث تمكن البطاقة للمستخدم اختيار المنتج الأوفر للطاقة والذي طبق على طرازات 2018م وما بعدها.

وفي إطار ربط الإشارات الضوئية بأنظمة إدارة حركة المُرور والتحكُم المركزي فيها (نظام SCOOT)، فطبقاً لبيانات وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العُمراني، تم الانتهاء من ربط 15% من إجمالي الإشارات الضوئية في مُحافظة العاصمة، و5% من إجمالي الإشارات الضوئية في مُحافظة المحرق.

المؤشر: * النسبة المئوية للانخفاض في الاستهلاك السنوي النهائي للطاقة في المنازل باستخدام أنظمة المُراقبة الذكية يُعادل قيمة تساوي (صفراً).

الجزء الثاني:
التنفيذ الفعّال

(2-1)بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إنشاء إطار داعم

(2-1-1) اللامركزية لتمكين البلديات المحلية من الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة إليها

يخلقُ النمو الحضري الحاجة لسُلطات حضرية مُستقلة ومُلتزمة وقادرة على التعامُل مع المُشكلات الحضرية بوعي بأبعادها وبفعَّالية وكفاءة، ويمكن الوصول إلى هذه الغاية بإجراءات إعادة الهيكلة الإدارية بدلاً من إضافة طبقات إدارية حُكومية تُسهم في تعقيد المواقف والمُشكلات، وترفع من التكلفة الإدارية لإدارة النمو الحضري.

عرفت البحرين لامركزية الإدارة الحضرية وتعزيز السُلطة المحلية في الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة إليها منذ وقت مُبكر يرجع إلى نهاية العقد الثاني من القرن الماضي، عندما أُنشئت بلدية المنامة في العام 1919م كأول بلدية في البلاد، وحدد قانونها الأساسي الصادر عام 1920م الأنظمة الإجرائية والصلاحيات الواسعة لها والتي شملت تقريباً جميع الجوانب المُتعلقة بالنظافة والتعديات على حرم الطريق واستملاك العقارات للمنفعة العامة وضوابط البناء وعروض الطُرُق والممرات والأرض الحُكومية وأنظمة الإيجار وأنظمة السير والأطوال والأوزان المُعتمدة.

كما حدد القانون ذاته كيفية اختيار الأهالي لمُمُثليهم في البلدية في أحيائهم. وقد تشكل مجلس البلدية في ذلك الوقت من 10 أعضاء مُنتخبين ومُثلهم مُعينين من قِبل الحُكومة، وبناءً على ذلك القانون، تم إجراء أول انتخابات بلدية في البحرين عام 1922م. ولقد شهد قانون البلديات في البحرين تعديلات مُهمة أُجريت في عامي 1944م، 1951م وكان من بين مزايا هذا التعديل الأخير منح المرأة حق التصويت لأول مرة في الانتخابات البلدية.

واستمر العمل بهذا القانون حتى صدور المرسوم رقم (35) لسنة 2001م بشأن قانون البلديات (الإدارة البلدية)، ثم المرسوم رقم (3) لسنة 2002م بشأن نظام انتخاب أعضاء المجالس البلدية بالبلاد، وفي ظله مُنحت هذه المجالس صلاحيات تدخُل في سياق تطبيق اللامركزية. ويُنتخب أعضاء المجالس البلدية لمُحافظات المُحرق والشمالية والجنوبية (الشكل 6) لمدة أربع سنوات، يتفرغ أعضاؤه أثنائها تفرُغاً كاملاً لعملهم في المجلس، بينما يتم تعيين أعضاء مجلس أمانة العاصمة بمرسوم ملكي.

ويواجه تطبيق اللامركزية وتعزيز السُلطات المحلية تحدياً مُهماً نتيجة صغر مساحة مملكة البحرين الذي يجعل من التطبيق الكامل للامركزية أمراً صعباً، لتداخل العمل مع أجهزة ووزارات الدولة، مما يؤدي إلى إهدار الجُهد والموارد.

ومن الدروس المُستفادة في هذا المجال ضرورة منح صلاحيات أوسع للمجالس البلدية، مع إدراك أن تحقيق أعلى درجات التنسيق بين الإدارة البلدية المركزية والمجالس البلدية لمُحافظات المملكة في مجال التشريعات والأمن والأمان وحقوق الإنسان والإدماج الاجتماعي يكتسبُ درجة عالية من الأهمية حيث يؤدي إلى الاستفادة القُصوى من الموارد المُتاحة ويضمنُ وصول الخدمات لكل مُستحقيها.

الشكل 6: مُحافظات مملكة البحرين

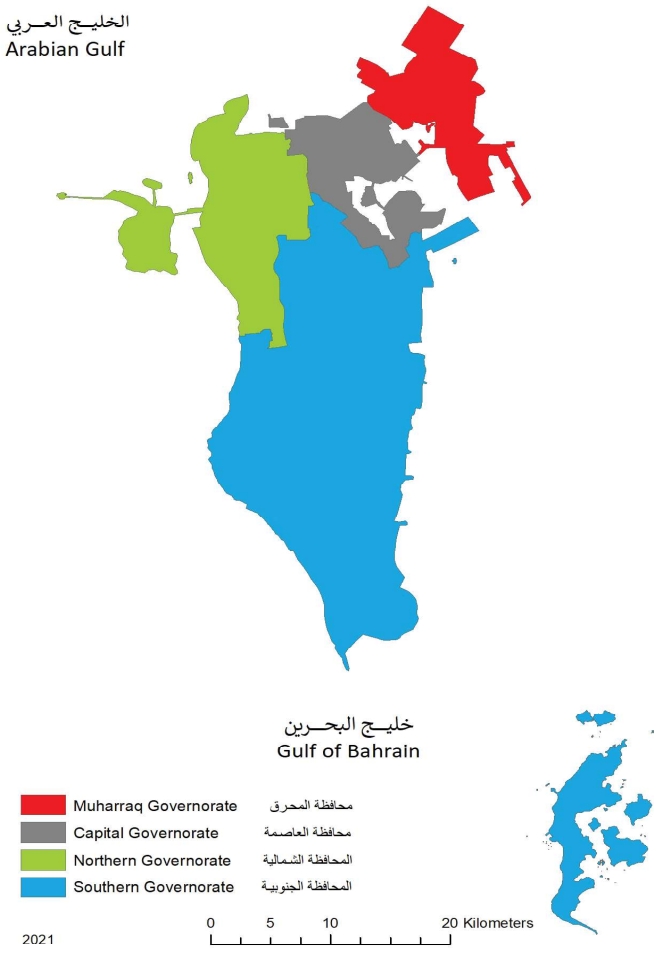

مصدر البيانات: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

المؤشرات: * تمارس البلديات سلطتها وتؤدي مسؤولياتها وفق الإجراءات، وفي الحالات التي ينص عليها الدستور أو القانون. * النسبة المئوية للموارد المالية للبلديات المتولدة من مصادر الدخل الداخلية (الذاتية): غير متوافر.

(2-1-2) ربط السياسات الحضرية بآليات التمويل والميزانيات

يجعلُ النظام القائم لتخصيص الموارد نصيب البلديات في الميزانيات قليلاً، مما يُقلل من فعَّاليتها وكفاءة عملها في مجالات التمويل والتنمية المحلية، لعدم تناسُب إيرادات المشاريع والخدمات البلدية مع تكاليف التمويل. ومن أجل زيادة التمويل استخدمت البلديات عقود الاستثمار بمُختلف أنواعها والتي تتدرج من الإيجار إلى التخصيص الجزئي، فالتخصيص الكامل، كأحد أهم الأدوات والصيغ التي يُرتكز عليها في مُسايرة مُتغيرات السوق، وتوفيق أوضاع المشاريع والمرافق والخدمات العامة وآليات تمويلها، مع زيادة وتنويع صيغ ومُشتقات التعاقُدات والشراكات الحالية بهدف تقليل المخاطر. هناك حاجة لتحديد الأولويات الاستراتيجية الاستثمارية للأملاك البلدية لزيادة الإيرادات، ووضع استراتيجية استثمارية جديدة لهذه الأملاك تتضمن إعادة هيكلة الأهداف الاستثمارية والتمويلية.

المؤشر: * النسبة المئوية للموارد المالية للبلديات المُتولّدة من مصادر الدخل الداخلية (الذاتية): غير مُتوافر.

(2-1-3) تعزيز المُشاركة الكاملة للمرأة في كافة مجالات صُنع القرار ومُستوياته

تعكس مُشاركة المرأة في المُستويات القيادية ومواقع صُنع القرار مدى تنافُسيتها في مجالات التنمية الشاملة المُختلفة، ويُعد تمثيل المرأة في هذه المناصب مؤشراً هاماً لمُساهمتها النوعية في الحياة الاقتصادية، وهو ما أثبتته تجربة مملكة البحرين بارتفاع مُساهمة المرأة في القوى العاملة من 31.8% سنة 2013م إلى 42.8% سنة 2020م، بالإضافة إلى مُشاركتها على المُستويات الوظيفية المُختلفة من وظائف عُمومية وتنفيذية وتخصُصية وتعليمية ودبلوماسية وقضائية؛ مُشكِّلةً نحو 46% في الوظائف التنفيذية، و 62% من إجمالي الوظائف التخصُصية.

وفي القطاع الحُكومي شهدت المملكة ارتفاعاً في تمثيل المرأة في جدول الوظائف التنفيذية (وزير - وكيل وزارة - وكيل وزارة مُساعد - استشاري - خبير - مُدير - رئيس قسم) بنسبة 33% خلال الفترة 2001-2020م، حيث تشغُل 4 سيدات حالياً منصب وزير ومن في حُكمه. وبلغت نسبة الوكلاء من السيدات 19% ومثلهُنَّ من الوكلاء المساعدين بنسبة 32% في سنة 2020م.

أما على مُستوى المجالات النوعية، ففي مجال العدل والقانون تُشير البيانات إلى حضور ملموس للنساء حيث ارتفعت نسبة المرأة في سلك المحاماة بنسبة تُقارب 11% خلال

السنوات الست الأخيرة. كذلك ارتفع عدد القضاة من النساء ومن في حُكمهن بشكل تدريجي حتى وصل إلى 14 قاضياً في سنة 2020م. وفي السلك الدبلوماسي بلغ عدد العاملات 100 دبلوماسية. وبالإضافة لتقلُّد المرأة للمناصب القيادية على مُستوى العمل المؤسسي، فشهدت مملكة البحرين في السنوات الأخيرة ارتفاعاً هاماً على صعيد القيادة الريادية للمرأة في المجال التجاري حتى تبوأت منصب المدير التنفيذي في كُبريات الشركات العاملة في البحرين والمنطقة.

وفي مجال ريادة الأعمال، فقد ارتفعت نسبة النساء المالكات للسجلات التجارية الفردية من نحو 39.5% من إجمالي مالكي السجلات التجارية في سنة 2012م، إلى نحو 42% من إجمالي السجلات التجارية في النصف الأول من سنة 2020م. وقد حققت مملكة البحرين مُكتسبات ملموسة للمرأة على مُستوى المُشاركة السياسية، إذ كانت تجرُبة المملكة رائدة في هذا المجال على مُستوى المنطقة، فقد كانت البحرين من أوائل دول المنطقة التي منحت المرأة حق عضوية اللجان والانتخاب والتَّرشُح، بدءًا بحق المرأة في الانتخاب للمجلس البلدي في ثلاثينيات القرن الماضي، ثم بالمُشاركة في اللجنة الوطنية العُليا لإعداد مشروع الميثاق الوطني عام 2000م، والذي شمل ست سيدات، واستمراراً حتى عضوية ورئاسة اللجان في مجلسي الشورى والنواب (المجلس الوطني).

بلغت نسبة النساء المُشاركات في مجلس الشورى 23% عام 2020م، فيما بلغت نسبتهُنَّ في المقاعد المُنتخبة في المجالس البلدية وأمانة العاصمة نحو 23% في العام ذاته، بالإضافة إلى إنهُنَّ يُشكلن 50% من أمانة العاصمة، و43% من عدد موظفيها(الجدول 5).

الجدول 5: المقاعد التي تشغُلها النساء في المجالس النيابية، والقضاء والوظائف (عام 2020م)

المؤشر	نسبة المقاعد والوظائف
المقاعد في مجلس الشورى	%23
المقاعد في مجلس النواب	%15
نسبة المقاعد التي تشغُلها النساء في المجالس البلدية وأمانة العاصمة	%23
الوظائف في القطاع العام	%53
القضاء (القاضيات)	%12

المصدر: المجلس الأعلى للمرأة، وهيئة المعلومات والحُكومة الإلكترونية

وعلى صعيدٍ آخر بلغت نسبة المقاعد التي تشغُلها النساء في مجلس النواب اليوم 15% من إجمالي المقاعد البرلمانية إضافة لترأسها المجلس النيابي لأول مرة في آخر انتخابات لمجلس النواب والتي عُقدت عام 2018م، في سابقة هي الأولى من نوعها على مُستوى المنطقة (الجدول 5).

الجدول 6: المقاعد التي تشغُلها النساء في المجالس التشريعية، والقضاء والوظائف (عام 2020م)

المؤشر	العمر	الجنس	اللجنة البرلمانية	الوحدة
عدد رؤساء اللجان الدائمة بالغرفة الدُنيا (مجلس النواب)	45=>	ذكر	المالية	1
	46+	ذكر	الشؤون الخارجية والدفاع	1
	...	أنثى	المُساواة بين الجنسين	1
	46+	ذكر	حُقوق الانسان	1
عدد رؤساء اللجان الدائمة بالغرفة العُليا (مجلس الشورى)	46+	ذكر	المالية	1
	46+	ذكر	الشؤون الخارجية والدفاع	1
	...	أنثى	المُساواة بين الجنسين	1
	46+	ذكر	حُقوق الانسان	1
نسبة أعضاء البرلمان الإناث بالغرفة الدُنيا (مجلس النواب)	30=<	أنثى	-	0.50
نسبة أعضاء البرلمان الإناث بالغرفة العُليا (مجلس الشورى)	30=<	أنثى	-	0.69
نسبة أعضاء البرلمان «الشباب» بالغرفة الدُنيا (مجلس النواب)	45=>	كلا الحنسين	-	0.69
عدد «الشباب» من أعضاء البرلمان بالغرفة الدُنيا (مجلس النواب)	45=>	كلا الجنسين	-	19
نسبة "الشباب" من أعضاء البرلمان بالغرفة الدُنيا(مجلس النواب)	45=>	كلا الجنسين	-	47.5
عدد المُتحدثين "الرئيس" بالغرفة الدُنيا (مجلس النواب)	46+	أنثى	-	1
عدد المُتحدثين "الرئيس" بالغرفة العُليا (مجلس الشورى)	46+	ذكر	-	1

المصدر: المجلس الأعلى للمرأة، وهيئة المعلومات والحُكومة الإلكترونية

في الوقت ذاته تبلغ نسبة مُساهمة المرأة في المُنظمات الأهلية كعضو فاعل 15% من مجموع الأعضاء، ونسبة مُشاركتها في مراكز اتخاذ القرار كعضو في مجلس الادارة 23% من مجموع أعضاء مجالس الادارات.

المؤشر: * نسب الوظائف (حسب الجنس والعُمر والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات السُكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، والخدمة العامة، والقضاء)، مقارنة بالتوزيعات الوطنية: أنظر الجدولين 5 و 6.

(2-2)تخطيط وإدارة التنمية المكانية والحضرية

(2-2-1) تنفيذ سياسات التنمية الأرضية (الإقليمية والمحلية) المُتكاملة والمُتوازنة

تنطوي السياسة الوطنية للأراضي (NLP) في مملكة البحرين على استراتيجية جديدة للتنظيم الإقليمي للمملكة وتطورها العُمراني من أجل تحسين النمو الحضري بتحكم أفضل في استهلاك الأرض من أجل حماية التُراث والمواقع والأماكن وتحسين البيئة المبنية والإنتاج العقاري. وتستخدم سياسة الأراضي الوطنية فكرة «مناطق التخطيط الخاصة» للتطوير والتنمية المكانية، حيث يهدُف استخدامها إلى حماية وتعزيز قيمة المناطق الاستراتيجية مثل السواحل والمباني التُراثية وتطوير المساحات الخضراء الطبيعية والإصطناعية، وتنمية وتطوير المناطق المُحيطة بها، بالإضافة إلى توجيه أنواع المشاريع التي يكون لها التأثير الأكبر على استغلال الأرض (مثل المشاريع الضخمة والمشاريع السكنية الكبيرة) والسيطرة عليها وفق مبادئ التخطيط والقواعد المنصوص عليها.

وفي إطار هذه السياسة تسعى خُطط التنمية العُمرانية والحضرية في البحرين إلى الارتقاء بنُظُم استخدامات الأراضي واشتراطات التعمير، وتنفيذ سياسات إقليمية ومحلية مُتوازنة في كل أنحاء البلاد. وتواجه هذه الإستراتيجية تحدياً رئيساً يتمثلُ في نقص المُتاح من الأراضي مُقابل احتياجات مُتزايدة لسُكان يتزايدون بمُعدل عالٍ. ومن جانب فقد سعت الحكومة لتوفير الأراضي من خلال عمليات استصلاح الأراضي من البحر من أجل توسيع يابس البلاد للمُضي قُدما في التنمية الحضرية. ومن جانب آخر، يُمثل عدم توافر الأراضي في ظهير القرى المُدُنية قيداً على توسُعها العُمراني وتنفيذ خطط التنمية الشاملة، فالتحديات الناشئة عن التوسُع الحضري السريع لا يُمكن مُجابهتها بشكل فعَّال بالوسائل التقليدية لتنظيم استخدامات الأراضي والتخطيط الإقليمي والمكاني التقليدي، لذلك أطلقت الحكومة مُبادرةً رئيسة لتحسين العمليات التي تحكُم توافر الأراضي لأغراض التنمية، وخلق وتعزيز المؤسسات المعنية بإدارة الأراضي.

واستطاع مُخطط التطوير الاستراتيجي الوطني (NPDS) في مملكة البحرين أن يُقدم مساحات إضافية تقدَّر بحوالي 81 مليون م2 من الأراضي الجديدة (من البحر واليابسة) لزيادة الرقعة الحضرية لاستيعاب التنمية الحضرية والزيادات السُكانية إلى عام 2030م.

وتنتشر مُبادرات ومشروعات التنمية الحضرية على طول البلاد وعرضها، فمُخطط التطوير الاستراتيجي الوطني مُخطط شامل يتضمن مشاريع تنموية حضرية تفصيلية لكل من المُحافظات الأربع في إطار سياسة حضرية مُتوازنة يتم تنفيذها طبقاً لأولويات الحاجة من خلال الخطة الوطنية التفصيلية لاستخدامات الأرض (الشكل 3).

وكجُزء من استراتيجية تعزيز مشروع التنمية العُمرانية المُستدامة، قامت مملكة البحرين بوضع نُموذج مُتكامل لاستخدامات الأراضي وتخطيط النقل، لما لهذه الاستخدامات المُقترحة من تأثير مُباشر على النقل، سعياً وراء الوصول إلى المُخطط الأمثل لاستخدام الأراضي، بالإضافة إلى البُنية التحتية الأساسية التي تدعم تلك الاستخدامات، وسيُعتمد هذا النُموذج لتقييم تأثير المشاريع العُمرانية، وتقدير مدى قُدرة وجدوى البُنى التحتية الأساسية الجديدة.

المؤشر: * لدى مملكة البحرين سياسة حضرية وطنية وخُطط تنمية إقليمية تستجيب لديناميات السُكان، وتضمن التنمية الإقليمية المُتوازنة، وتسعى لزيادة الحيز المالي المحلي.

(2-2-2) تضمين الثقافة كمُكوِّن ذي أولوية في التخطيط الحضري

يُشكل تُراث البحرين المبني وغير المبني هوية المناظر الطبيعية ونمط الحياة على الجزيرة، وهو ذو أهمية كبيرة كعُنصر ثقافي للتنمية الاقتصادية، ولا سيما في مجال صناعة السياحة، حيث إن للتُراث والثقافة دورٌ شامل ومُتكامل في التنمية المكانية والاجتماعية والاقتصادية. وتزخر مملكة البحرين بالعديد من المناطق الأثرية والتاريخية والتُراثية التي تُعد موروثات حضارية ثقافية، فهُناك الثروة الأثرية من المقابر الملكية التي تُعد أكبر مقبرة تاريخية في العالم في منطقة عالي العامرة بالتُراث الدلموني، والقلاع العديدة في كل من المنامة والمُحرق والرفاع والتي تحكي فُصولاً زاهية من تاريخ البلاد، بالإضافة إلى طريق اللؤلؤ والأسواق المُتخصصة في المحرق مثل أسواق الذهب، والنحاسين، والقيصرية، والطواويش، والخارو، وغيرها. كذلك هُناك الثروة العقارية من البيوت والمباني التُراثية التي تتوزع على الأحياء القديمة في كل من المنامة والمُحرق والمُحافظة الشمالية.

وقد نالت هذه المناطق في مُختلف أنحاء المملكة ما تستحقه من اهتمام في التخطيط الحضري لمُحافظات المملكة الأربعة.

ولا تخضعُ هذه المناطق التاريخية لأي لوائح وتشريعات محلية توجه تطويرها، لكن قانون حماية الآثار وبالأخص قانون الآثار للبحرين لسنة 1970م، وتعديلاته سنة 1985م، واستقراره بمرسوم بقانون رقم (11) لسنة 1995م يخول هيئة الثقافة والآثار مسئولية الإشراف على جميع ما يتعلق بشئون الآثار والمُحافظة عليها، وتقرير الصفة الأثرية والتاريخية للأشياء والمواقع والمباني، والحُكم بأهمية كل أثر، وتقدير الآثار الواجب تسجيلها كآثار طبقاً لأحكامه.

إن هذا القانون لا يجعل من الإدارة الحُكومية شريكاً مع مُلّاك المباني التُراثية لتطويرها، لذا هناك تعارُض مصالح بين مالكي البيوت التُراثية وسعي هيئة الثقافة والآثار للحفاظ على تلك المباني لتطلُب الأمر موارد مالية كبيرة لنزع ملكية هذه المباني.

وتتوزع مُلكية الأراضي في المناطق الأثرية والتاريخية والتُراثية بين الدولة في مواقع القلاع القديمة، والمُلكية الخاصة للبيوت التُراثية. وتعمل هيئة الثقافة والآثار على تطوير جميع المناطق التاريخية، وتشجعه بجهود ذاتية وتبرُعات من أجل إعداد هذه المناطق للاعتراف بها من قبل مُنظمة اليونسكو كتُراث إنساني. كما تضطلع الهيئة مع وزارتي الإسكان، والأشغال وشئون البلديات والتخطيط العُمراني بقرارات أولويات التطوير في مناطق القلاع التاريخية.

وتلعب مؤسسات المُجتمع المدني والمراكز الثقافية الأهلية دوراً هاماً في تطوير المناطق التُراثية والحفاظ عليها، كمركز الشيخ إبراهيم الذي يستمدُ موارده من منح ومُساعدات وتبرُعات من البنوك المحلية، وبعض المُساهمات الخارجية لتنفيذ مشروعاته الهامة مثل مشروع «حرف الديار» بمدينة المُحرق، وإسهامه في مشروع طريق اللؤلؤ الذي يمتد على مسافة 3 كم من قلعة «بو ماهر» على الساحل إلى بيت سيادي بالمحرق، والذي اعتمدته مُنظمة اليونسكو واعترفت به كتُراثٍ إنساني.

ويُجسد هذا المشروع الأخير صيغة تعاون إيجابي بين المؤسسات الحُكومية والخاصة وبعض أصحاب المباني التاريخية المُدرجة في المشروع. ونتيجة لما تُبديه المملكة من إهتمام بالتُراث فقد اختيرت المنامة لتأسيس المركز الإقليمي العربي للتُراث العالمي ARCWH في الدول العربية فيها.

وكسُلعة عامة بمنفعة عالية، وكموارد اقتصادية مُحتملة، فقد تم دمج مواقع التُراث بالكامل في استراتيجيات تطوير الأراضي والتنمية الحضرية، مع أخذ المناطق المحلية ومُمارساتها في هذه المواقع في الاعتبار (قضايا المقياس والتصنيف).

التناقُض الظاهري بين هدفي الحفاظ على الفضاء وتنظيمه في إطار الخُطط الحضرية للبحرين أمكن حله بأخذ السياق الجُغرافي لمواقع الآثار والمباني التاريخية التُراثية في الاعتبار، واختلف نهج التعامُل مع الموقف (اقتصار نطاق التطوير على الموقع ذاته أو امتداده ليشمُل مُحيط الموقع أيضًا، من موقع أثري أو تُراثي لآخر على ضوء خُصوصيات المُمارسة المكانية وإمكانيات التنمية للموقع ومُحيطه الجُغرافي). وقد صنفت الاستراتيجية التخطيطية تخطيط المواقع الأثرية والتُراثية إلى مواقع ذات معالم أثرية معزولة نسبياً، وأخرى مُدمجة في نسيج حضري كثيف، ومن ثم اختلفت مفاهيم وتطبيقات التطوير في إطار التنمية الحضرية.

وبناءً على ذلك فقد تعاملت البحرين مع تُراثها الأثري والتاريخي التُراثي تخطيطاً بتصنيفه إلى فئتين رئيستين هما:

1. المناطق المحمية وتشمُل الحُصون والقلاع والمواقع والمباني التُراثية.
2. مناطق التخطيط الخاصة التي تتطلب مُتطلبات مُحددة هي:

أ- مناطق عازلة للمواقع التُراثية: مُحيط المواقع التاريخية (مثل الحُصون، تلال الدفن التاريخية) ستستفيد من مُستوى عالٍ من الحماية لضمان جودة المشهد الحضري، والحفاظ على سمعة هذه المواقع المُتميزة ومجالات الرؤية فيها للمناظر الطبيعية التي يُنظر إليها من الحُصون وتعزيزها.

ب- المواقع التاريخية: وتشمل المواقع التاريخية المُدرجة في قائمة اليونسكو من أحياء ومناطق التُراث العُمراني (مُدُن المنامة والمُحرق) والقرى الأساسية. وتشهدُ مدينتا المنامة والمُحرق على التُراث المعماري والاقتصادي والثقافي والإرث التاريخي الذي تمتلكُه البحرين. والقرى التاريخية في البلاد هي الضامن للحفاظ على هوية البحرين التقليدية وصُورتها.

(2-2-3) التوسُعات الحضرية المُخطط لها والتجديد الحضري وتجديد المناطق الحضرية

المؤشرات: * الكثافة السُكانية في ارتفاع مُستمر حيث كانت 1761 نسمة/كم2 في 2015م، وارتفعت إلى 1,875.1 نسمة/كم2 في 2020م، وقد تباينت هذه الكثافة بين المُحافظات الأربع حيث تبلغ أدناها في المُحافظة الجنوبية (611 نسمة/كم2)، وأعلاها في العاصمة (6,783 نسمة/كم2).

(2-3) وسائل التنفيذ

(2-3-1) تعبئة الموارد المالية

(2-3-1-1) تطوير أُطُر التمويل لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على جميع مُستويات الحُكومة

تُمثل الميزانية الحُكومية العامة إطار التمويل الرئيس لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على المُستويات كافةً. ولقد بدأت مملكة البحرين منذ عام 2015م في تنفيذ برنامج مالي يهدُف أساساً إلى إعادة هيكلة الموازنة العامة، حيث تم تنفيذ حزمة من المُبادرات لرفع جودة الخدمات المُقدمة، وتعزيز كفاءة وحوكمة الإنفاق في الحُكومة مع مُراعاة مُكتسبات المواطنين وخفض المصروفات وزيادة الإيرادات، وذلك لتحقيق التوازن بين المصروفات والإيرادات في الميزانية العامة بنهاية عام 2022م.

وأهم المُبادرات في هذا المجال كانت تقليص المصروفات التشغيلية للحُكومة، وطرح بُرنامج التقاعُد الاختياري لمن يرغب فيه من موظفي الحُكومة، وزيادة كفاءة هيئة الكهرباء والماء لتحقيق التوازُن بين إيراداتها ومصروفاتها، وتعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحُكومي المُباشر لمُستحقيه من المواطنين، وتعزيز كفاءة الإنفاق الحُكومي، وتسهيل الإجراءات الحُكومية وزيادة الإيرادات غير النفطية، وأخيراً إطلاق برنامج لتطوير القطاع الصحي في مملكة البحرين من خلال تغيير دور وزارة الصحة من المُشغل إلى المُنظم، وإستحداث نظام الضمان الصحي الشامل.

وفي إطار هذا البرنامج جاء تطوير الإيرادات غير النفطية من خلال عدد من المُبادرات، من بينها تقييم التكلفة الحقيقية للخدمات الحُكومية المُقدمة لتوفير خدمات أكثر كفاءة وأعلى جودة وأقل تكلفةً، وتحسين عملية استرداد التكلُفة، والمراجعة الدورية لهيكل رسوم الخدمات الحُكومية وأسعارها لتحقيق خط خدمات أكثر استدامة من الناحية

المالية، ودفع جميع الجهات الحُكومية لوضع وتنفيذ خطط لتنمية الإيرادات، مدعومة بالبحوث والدراسات لتطوير مصادر إيراداتها واستكشاف سُبُل تقديم خدمات عالية الجودة، وفرض ضريبة انتقائية على بعض السُلع المُستوردة والمُنتجة محلياً مثل التبغ والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة اعتباراً من 30 ديسمبر 2017م، ثم توسيع القائمة لتشمل سائل التبغ المُبخر منذ يونيو 2018م، وفرض ضريبة القيمة المُضافة بنسبة 5% إعتباراً من الأول من يناير 2019م.

المؤشر: * اللجنة الوطنية للمعلومات والسُكان هي اللجنة المُناط بها العمل على تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

(2-3-2) تنمية القُدرات

(2-3-2-1) تنمية القُدرات كأساس لصياغة وتنفيذ وإدارة سياسات التنمية الحضرية

في مجال تعزيز القُدرات التقنية لتخطيط المُدُن وإدارتها، أظهرت التجرُبة الحاجة إلى المزيد من الكفاءات المُتخصصة في مُختلف مجالات التخطيط العمراني، مما يستلزم تعاون مُختلف المؤسسات الأكاديمية المحلية والأجنبية وبيوت الخبرة لتنمية مهارات العاملين فيه ورفع مُستوى تدريبهم في مُختلف مجالاته. وتعمل الحُكومة على الاستثمار المُتواصل في مجالي بناء القُدرات وإدخال التقنيات الحديثة المُتطورة في مجالات تخطيط المُدُن وإدارتها، فقد وفرت الحكومة بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من الجهات المعنية، دورات تدريبية رئيسية وأخرى تكميلية لموظفي الجهات المعنية بالتخطيط، وذلك لتعزيز كفاءة المُختصين والارتقاء بقُدراتهم على تخطيط المشاريع التنموية وتنفيذها ومُراقبتها.

وفي السياق ذاته تم وضع إطار عمل رقابي شامل للتخطيط العُمراني عام 2012م، ويُعنى هذا الإطار بمُتابعة سياسات التنمية الحضرية ومشاريعها ومُراجعة هذه المشاريع، بالإضافة إلى الاستثمار في بناء الكوادر التخصصية في مجال التخطيط الحضري والعُمراني.

وفي إطار التقنيات الحديثة تُستخدم نُظُم المعلومات الجُغرافية (GIS) والنظام العالمي لتحديد المواقع (GPS)، ويتم تبني البرامج الحديثة باستمرار.

وعلى سبيل المثال قامت هيئة الطاقة المُستدامة بالتعاون مع هيئة الكهرباء والماء وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بتنظيم برنامج تدريبي (دوري مجاني)

لتأهيل واعتماد المُقاولين والاستشاريين لتركيب أنظمة الطاقة الشمسية في مملكة البحرين، كأحد مجالات الطاقة المُتجددة التنافسية، ويُمكّن هذا البرنامج الشركات من تفعيل دورها في دعم وتشجيع مشاريع الطاقة المُتجددة. إضافة إلى ذلك، يكتسبُ هذا البرنامج التدريبي أهمية كُبرى لإسهامه المُباشر في خلق فُرص عمل في مجالات الطاقة المُتجددة، التي تحظى بدورها باهتمام واسع على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وحتى الآن تم تنظيم 6 دورات تدريبية بمُشاركة 300 مُتدرب، اجتاز منهم الدورة 264 مُتدرباً. وتسعى مملكةُ البحرين دائماً إلى البحث عن التقنيات الحديثة في مجالات التخطيط العُمراني وإدارة المُدُن وتدريب الكوادر المُتخصصة عليها.

في الوقت ذاته بلغ عدد موظفي قطاع الصرف الصحي بوزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العُمراني الذين تلقوا تدريباً 328 موظفاً بين سنة 2017م وسنة 2020م.

(2-3-3) تكنولوجيا المعلومات والإبتكار

(2-3-3-1) تطوير بيانات ومنصات رقمية سهلة الاستخدام وتشاركية للبيانات من خلال أدوات الحُكومة الإلكترونية والحوكمة الرقمية

تحتل مملكة البحرين مكانة رائدة إقليمياً ودولياً في التحول الرقمي، إذ أولت أهمية كبيرة للتكنولوجيا وتوظيف التقنيات التي أسهمت في تحقيق مجموعة من المُكتسبات منها تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فُرص عمل نوعية ورفع مُعدلات التنمية البشرية والتي ساعدت على تقديم حياة أفضل للجميع. بدأت رحلة البحرين في إنشاء وتطوير خدمات وقنوات الحُكومة الإلكترونية وحوكمتها مع تأسيس هيئة الحكومة الإلكترونية التابعة لوزارة الداخلية في عام 2007م.

واستمرت عملية تطوير المنصات الرقمية وتعزيز تنفيذ إجراءات الحوكمة مع إقرار التسمية الجديدة للهيئة وهي «هيئة المعلومات والحُكومة الإلكترونية» في 2015م (مرسوم رقم 69 الذي نص على دمج الجهاز المركزي للمعلومات والذي كان قد تأسس عام 2002م).

وتضطلع الهيئة بمهمة الترويج لمملكة البحرين كمركز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدة مجالات، هي: التحول الإلكتروني، والعمليات والحوكمة، وسجل الإحصاء والسُكان. وفي هذا السياق تقوم الهيئة باقتراح السياسة العامة والتشريعات والقرارات المُناسبة لتنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية، وتلك اللازمة لتقنية المعلومات

ونظم البيانات المركزية، وتقديم الخدمات، ومشاريع الربط الإلكتروني بين مُختلف الجهات الحكومية إلى جانب توفير التطبيقات والأنظمة التي تُتيح إمكانية عقد الاجتماعات الافتراضية عن بُعد والدردشات وتبادُل المعلومات والملفات، وإنشاء قنوات مُتعددة لتقديم الخدمات الإلكترونية، إضافة إلى تقديم الدعم الفني والمُساندة إلى الوزارات والجهات الحُكومية الأخرى.

ومن خلال عدد من الاستراتيجيات المُتتابعة نجحت الهيئة في تحقيق تكامُل تام بين الجُهود الحُكومية من أجل تقديم خدمات أفضل وأسرع للمواطنين، أصبحت مملكة البحرين رائدة في مجال الحُكومة الإلكترونية وارتفع ترتيبها العام في تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية 2010م لتنتقل من المركز الثاني والأربعين إلى المركز الثالث عشر عالمياً والثالث آسيوياً، والأول خليجياً وعربياً وعلى مستوى دول الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى نجاحها في تدشين أكثر من 500 خدمة إلكترونية عبر عدة قنوات إلكترونية، وهي البوابة الوطنية (bahrain.bh)، تطبيقات الأجهزة الذكية (Bahrain.bh/apps)، ومراكز الخدمات، ومنصات الخدمة الذاتية لخدمات الحُكومة الإلكترونية ، إلى جانب مركز اتصال الخدمات الحكومية.

وحالياً أصبحت الحُكومة الإلكترونية جزءًا أصيلاً في منظومة الخدمات التي تُوفرها الحُكومة للمواطنين والمُقيمين والزوار وأصحاب الأعمال والجهات الحُكومية، وبفضل هذه الإنجازات أصبحت هيئة المعلومات والحُكومة الإلكترونية من المؤسسات الرائدة عالمياً وجرى تقديرها من خلال عدة جوائز ومؤشرات عالمية، إقليمية ومحلية وتبوئها لمواقع مُتقدمة في مُختلف المؤشرات العالمية.

كما ارتفعت مؤشرات رضا العُملاء عن الخدمات المُقدمة إلكترونياً، حيث بلغ مُعدل رضا العُملاء عن الخدمات الإلكترونية المُقدمة عبر البوابة الوطنية ما نسبته 73% بحسب استطلاع 2020م.

وتُركز الاستراتيجيات الوطنية لمملكة البحرين على تحسين مُستوى المعيشة مُقابل خفض التكاليف الحُكومية، وتأتي استراتيجية الحُكومة الرقمية 2022م مُتماشية مع هذا التوجُه ومُطابقة لما تضمنه برنامج الحُكومة (2019-2022م) من تبني للتقنيات الحديثة في مُختلف القطاعات الحُكومية، وتشجيع الانتقال إلى خدمات الحوسبة السحابية، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في تقديم خدمات مُبتكرة وتعريف قطاعات جديدة لإحداث الثورة الإنمائية، وتعزيز الأمن السيبراني، وتعزيز التحول إلى الخدمات الإلكترونية وتوفير المعلومات المكانية وحوكمتها.

ويتم إحداث هذا التحول الإلكتروني في الخدمات الحُكومية عبر توظيف تقنية المعلومات والاتصالات، بما يُسهِّل إدارة المعرفة وإنجاز الأعمال بطريقة احترافية، مُيسرة، قليلة التكاليف، وتضمن أمن المعلومات، إذ ستتمحور رؤية ورسالة وأهداف الاستراتيجية المُقبلة حول إيجاد بيئة قوية ومرنة وآمنة لتشجيع الابتكار في الخدمات العامة، بما يُسهم في نشر المعرفة التي تُمكِّن المسؤولين من اتخاذ القرار، وتُطور الخدمات بشكل أكبر لتصبح سهلة الإنجاز وبأقل تكلفة.

ونتيجة لهذه الجُهود حققت البحرين المرتبة الأولى عربياً في مؤشر تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (IDI) في تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، والمرتبة الرابعة عالمياً في مؤشر البُنية التحتية للاتصالات (TII) في تقرير الأمم المتحدة حول جاهزية الحُكومة الإلكترونية 2018م. لذلك، فإن مملكة البحرين تُعتبر من الدول التي تمتلك بُنية تحتية لتقنية وتكنولوجيا المعلومات مُجهزة بشكل تام لاستيعاب وتبني تقنيات جديدة وناشئة، لاسيما وأن نسبة مُستخدمي الإنترنت في البحرين بلغت 99.5% ، والتي تعد في المرتبة الثالثة عالمياً بحسب تقرير (ITU).

لقد كانت البحرين ولا تزال من أوائل الدول الداعمة للمؤسسات والشركات التقنية، وتحرص على توفير البيئة التنظيمية المُناسبة لها، إذ تُثمن المملكة الدور الكبير لهذه المؤسسات في دفع عجلة الاقتصاد الوطني الرقمي.

وتُعد مملكة البحرين أول دولة في منطقة الخليج العربي تقوم بتحرير قطاع الاتصالات لديها كُلياً، وقد ساهم ذلك في خلق بُنية تحتية راسخة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتستندُ استراتيجية الحُكومة الإلكترونية على فكرة أساسية، هي تحسين تقديم الخدمات من خلال تفعيل قنوات إلكترونية مُتعددة للخدمات لتسهيل وصول العُملاء إلى خدماتهم المطلوبة بأقل التكاليف ووفق أعلى مُستويات الجودة في الاتصال بالشبكات.

وتأتي إحدى أفضل المُمارسات في هذا المجال من وزارة الإسكان التي أطلقت المرحلة الأولى من خطة التحول الإلكتروني لخدماتها في 28 فبراير 2021م، لتقديم 5 خدمات إلكترونية، وهي تقديم طلبات الإسكان، والاستعلام عن هذه الطلبات، وتحديث بيانات اتصال طالب الخدمة وحسابه البنكي، وتقديم طلب مزايا، وتقديم طلب تمويل عبر موقع البوابة الوطنية للحُكومة الإلكترونية، فضلاً عن تدشين تطبيق «الإسكان» للاجهزة الذكية.

كما تم مؤخراً إضافة بعض الخدمات الإلكترونية مثل حق التصرُف والعقد الإلكتروني وغيرها، على أن تبدأ الوزارة بعد ذلك بوضع خطة تطبيق الذكاء الاصطناعي في الخدمات الإلكترونية للمرحلة المقبلة.

ومن ذات المنطلق وتعزيزاً لمبدأ تكافؤ الفرص والتوازن بين الجنسين في الوصول والاستفادة والمساهمة في البنى التحتية الرقمية، أطلقت مملكة البحرين ممثلة بالمجلس الأعلى للمرأة مبادرة وطنية للتوازن بين الجنسين في مجالات علوم المستقبل.

وتعرف مجالات علوم المستقبل على أنها جميع المجالات النوعية المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة ومنها ما يتمركز حول فكرة التحول الرقمي، حيث تهدف المبادرة إلى دعم جهود التحول الرقمي في مملكة البحرين وبناء اقتصاد المعرفة انطلاقًا من مبدأ تكافؤ الفرص، وذلك من خلال 6 محاور تتمثل في التشريعات والسياسات، والتعليم والمهارات، والبحث العلمي والتطوير وإدارة المعرفة، والاستشارات والخدمات. وتستهدف المبادرة عدداً من المؤشرات المأمول الوصول إليها لقياس أثر تنفيذ هذه المبادرة وذلك مع بلوغ عام 2030م.

ومن المتوقع أن تشهد مملكة البحرين على إثر هذه التحولات ستشهده ارتفاع مأمول في نسب مشاركة المرأة في قطاعات العمل وخصوصاً في مجال تقلدها للمناصب القيادية والنوعية. وتكمن أهمية تنفيذ هذه المبادرة في أنها ستؤدي إلى تحسن المؤشرات الخاصة بمشاركة المرأة الاقتصادية مما يساهم في تقليص الفجوة بين الرجل والمرأة في المشاركة الاقتصادية ضمن القطاعات الحيوية.

المؤشرات: * جميع مُحافظات المملكة الأربع تستخدم أدوات الحوكمة الإلكترونية والحوكمة الرقمية المُتمحورة حول المواطن، حيث تتوفر هذه الأدوات والخدمات بشكل كُلي لتُغطي جميع مناطق البحرين.

المتابعة والمراجعة

المتابعة والتنفيذ

تسير حُكومة مملكة البحرين وفق منهجية مُحددة لتنفيذ رؤية البحرين 2030م، فقد جاء برنامجها (2019-2022م) مؤكداً على تحقيق أهداف التنمية المُستدامة 2030، وفي إطار هذا التأكيد جاءت الخطة الحضرية الجديدة محط اهتمام كبير.

منذ الوهلة الأولى عُقدت العديد من الإجتماعات التشاورية والمُنتديات النقاشية التي تهدُف إلى عرض المُنجزات في التنمية الحضرية وتقييمها والتغذية الراجعة، وذلك على كافة المُستويات الحُكومية التنفيذية والمجالس البرلمانية والبلدية والمُحافظات والقطاع الخاص ومُنظمات المُجتمع المدني والأكاديميين، لتبادُل الرؤى وتحديد الإتجاهات والمسئوليات.

وتضطلع اللجنة الوطنية للمعلومات والسُكان بالإشراف على تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وإعداد التقارير الوطنية بشأنها ومُراجعتها، بالإضافة إلى مُراجعة الأداء وتقييمه.

وتعمل الحُكومة حالياً على إنشاء المرصد الحضري الوطني، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية Habitat(UN)، ليكون مركزاً للبيانات الحضرية وحساب مؤشراتها المُختلفة، والذي سيساعد على سُرعة الرصد والأداء والمُتابعة، مع تدريب الكوادر الوطنية اللازمة لهذا المشروع.

الملاحق

روابط البيانات المفتوحة

- https://www.legalaffairs.gov.bh/Media/LegalPDF/K2714.pdf
- https://www.sjc.bh/page_016.php?pID=321
- https://www.lloc.gov.bh/15307.aspx?cms=q8FmFJgiscJUAh5wTFxPQnjc67hw%2Bcd53dCDU8XkwhyDqZn9xoYKj2iFCk9JihGQNcRahiMPl7AepqwrK6ayMw%3D%3D
- https://www.bahrain.bh/wps/portal/
- https://www.sce.gov.bh
- https://www.mofne.gov.bh/OpenData.aspx
- https://www.mofne.gov.bh/FinancialFramework.aspx
- https://www.ebdaabahrain.com/
- http://data.gov.bh/en/ResourceCenter
- http://www.scw.bh/ar/pages/default.aspx
- www.sea.gov.bh
- http://housing.gov.bh)
- http://mtt.gov.bh
- http://www.mun.gov.bh
- https://upda.gov.bh/category/land-zoning
- https://www.tamkeen.bh/
- http://www.mys.gov.bh/
- http://moic.gov.bh
- http://www.bahrainchamber.bh
- http://www.sdgs.gov.bh
- https://cutt.ly/PWTEZH9
- https://cutt.ly/xWTEHEn
- https://cutt.ly/UWTEOyd
- https://cutt.ly/MElQRM2

التقرير الوطني لمملكة البحرين

وزارة شؤون مجلس الوزراء
Ministry of Cabinet Affairs

مكتب رئيس مجلس الوزراء

وزارة الإسكان
Ministry of Housing

وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance
and National Economy

وزارة الداخلية

وزارة الخارجية
Ministry of
Foreign Affairs

وزارة الصحة
Ministry of Health

وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
Ministry of Industry,
Commerce and Tourism

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
Ministry of Labour
and Social Development

وزارة المواصلات والاتصالات
Ministry of Transportation
and Telecommunications

وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني
Ministry of Works, Municipalities Affairs
and Urban Planning

وزارة شؤون الشباب والرياضة
Ministry of
Youth and Sports Affairs

وزارة التربية والتعليم
Ministry of Education

وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف
Ministry of Justice, Islamic Affairs
and Endowment

الهيئة الوطنية للنفط والغاز
National Oil & Gas Authority

SEC
Sustainable Energy Centre | مركز الطاقة المستدامة
Kingdom of Bahrain | مملكة البحرين

EWA
هيئة الكهرباء والماء
Electricity & Water Authority

هيئة الحكومة الإلكترونية
مملكة البحرين

تمكين
Tamkeen

هيئة التخطيط والتطوير العمراني
Urban Planning & Development Authority

مملكة البحرين
مجلس التعليم العالي

مجلس أمانة العاصمة
Capital Municipal Council

المجلس الأعلى للبيئة
Supreme Council for Environment

مجلس التنمية الاقتصادية
البحرين
BAHRAIN
ECONOMIC DEVELOPMENT BOARD

المجلس الأعلى للمرأة
Supreme Council for Women

UNIVERSITY OF BAHRAIN

LAND REGISTRATION BUREAU

جهاز الخدمة المدنية
Civil Service Bureau

U N
D P

UN-HABITAT

بنك الإبداع
للتمويل متناهي الصغر

UNITED NATIONS

تنفيذ الخطة
الحضرية الجديدة